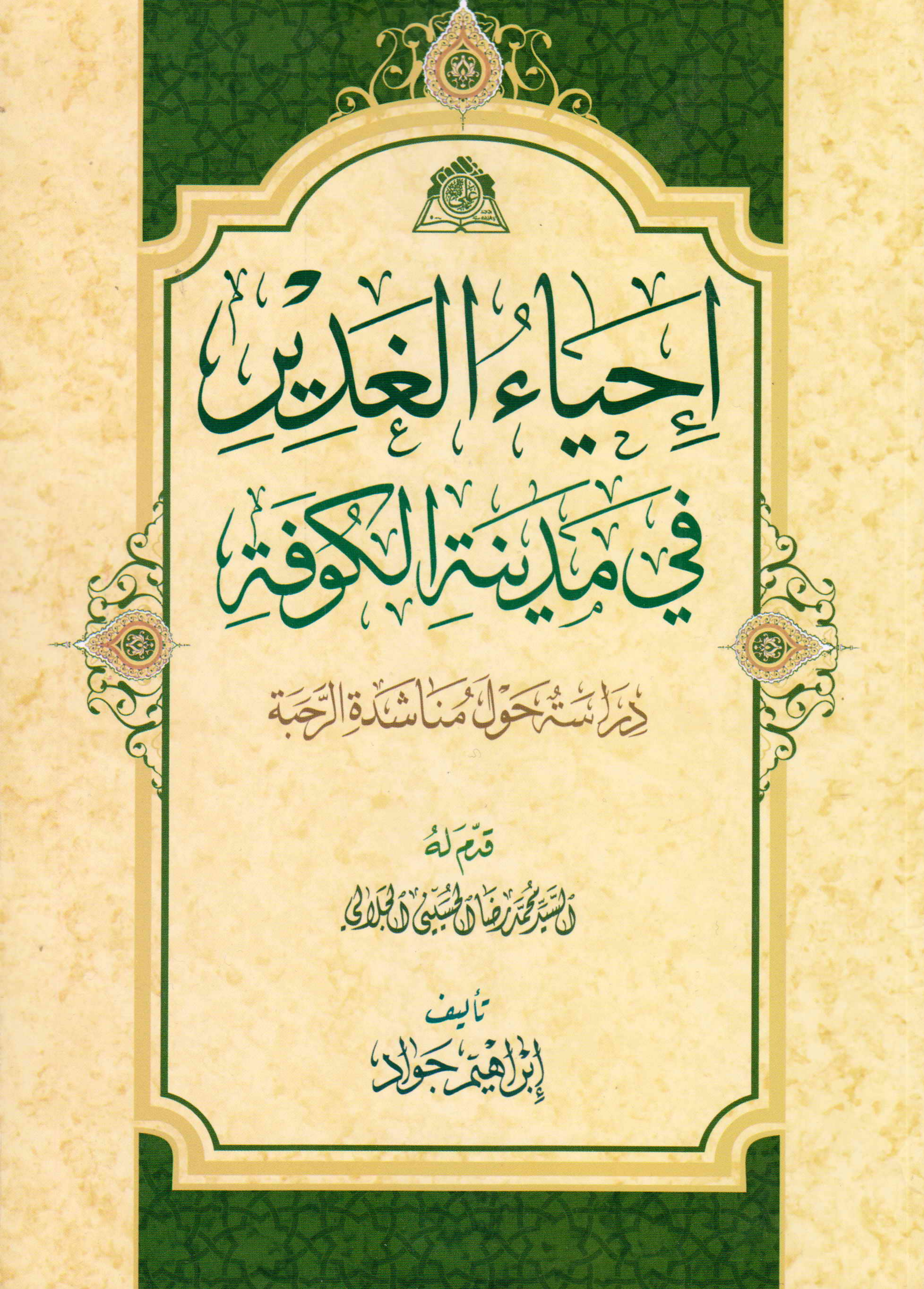


إحياء الغدير
في مدينة الكوفة
دراسة حول مناشدة الرحبة
قدم له
السيد محمد رضا الحسيني الجلالي
تأليف
إبراهيم جواد

بسم الله الرحمن الرحيم

سرشناسه: جواد، ابراهيم، - .
عنوان و نام پديداورنده: احياء الغدير في مدينة الكوفة: دراسة حول مناشدة الرّحَبَة/ تاليف ابراهيم جواد، قدم له السيد محمدرضا الحسيني الجلالي؛
مشخصات نشر: تهران: المكتبة المتخصصة باميرالمومنين علي عليه السلام ، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م = ١٣٩٧.
مشخصات ظاهرى: ١٨٤ ص.
شابک: ٢٥٠٠٠٠ ريال : 978-622-99736-0-8
وضعيت فهرست نويسى: فيپا.
يادداشت: عربى.
يادداشت: كتابنامه: ص. [١٦١] - ١٧٨؛ همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع: علي بن ابي طالب عليه السلام ، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ٤٠ ق. اثبات خلافت ـ احاديث.
موضوع: غدير خم ـ احاديث.
موضوع: غدير خم ـ احاديث اهل سنت.
شناسه افزوده: حسيني جلالي، محمدرضا، - .
رده بندى كنگره: ١٣٩٧ ٣ الف ٩ ج/BP٢٢٣/٥٤
رده بندى ديويى: ٢٩٧/٤٥٢
شماره كتابشناسى ملى: ٤٨٧٨٦١٩



إحياء الغدير في مدينة الكوفة

دراسة حول مناشدة الرحبة

قدم له

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

تأليف

إبراهيم جواد



المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام



المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام

● إحياء الغدير في مدينة الكوفة (دراسة حول مناشدة الرحبة)

● تأليف وتحقيق: إبراهيم جواد

● قدّم له: الأستاذ المحقق القدير السيد محمد رضا الحسيني الجلالي دام عزّه

● الناشر: المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام

● الطبعة: الأولى ١٤٣٩

● عدد المطبوع: ١٠٠٠ نسخة

● ردمك: ٨ ـ ٠ ـ ٩٩٧٣٦ ـ ٦٢٢ ـ ٩٧٨

● مركز التوزيع:

دار زين العابدين

قم ـ شارع ارم ـ پاساژ قدس ـ الطابق الارضي ـ محل رقم ٣٦ ـ الهاتف : ٣٧٧٣٢٧٣١ ٢٥ ٩٨ +

قم ـ شارع معلم ـ مجتمع ناشران ـ الطابق الاول ـ محل رقم ١٤٤ ـ الهاتف : ٣٧٨٤٢٦٤١ ٢٥ ٩٨ +

www.zein.ir

للمكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام

العنوان:مشهد المقدسة ـ شارع آزادي ـ زقاق شاهين فر ـ بناية الحسينية

طهران ـ شارع دماوند ـ محطة فتحاني ـ شارع مهاجر ـ زقاق نو ـ رقم ٢٥

تلفاكس : (مشهد) ٠٠٩٨٥١٣٢٢٥٤١٢٣ ـ (طهران) ٠٠٩٨٢١٣٣٠٧٨٣٦١

البريد الألكتروني: info@imamalislib.com الموقع: www.imamalislib.com

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله فالق الحبّة وبارئ النسمة، والصلاة على خاتم رسله قائد الخير وإمام الرحمة، وعلى أهل بيته الذين اختارهم الله للخلق أئمة، ولا سيما أولهم أميرالمؤمنين باب دار الحكمة، وخاتمهم المهدي منير الحق ومجلي الظلمة.

وبعد .. فإنّ خلافة الرسول المصطفى صلّى الله عليه وآله الحقّة والإمامة الإلهية «من تمام الدين» وهي «أجلّ قدراً وأعظم شأناً وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم» ولم يمض صلّى الله عليه وآله حتى بيّنها لأمته و«تركهم على قصد سبيل الحق»، ولكن ما أن قبض صلّى الله عليه وآله إلّا «زحزحوها عن رواسي الرسالة وقواعد النبوة» وأحدثوا في الأمر ما أحدثوا حتى «استبدلوا والله الذنابى بالقوادم والعجز بالكاهل».

فقام صاحب الحق بين آونة وأخرى ـ إما بنفسه المقدسة صلوات الله عليه أو بواسطة أصحابه أُولي الدين والتقى ـ للدفاع عن هذا المنصب

الإلهي، لا لأنه محتاج إلى ظاهره الدنيوي وإنه القائل وقد أشار إلى نعله: «والله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم إلّا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» بل حتى «يعرف التالون غبّ ما أسس الأولون» ويتجلى الحق واضحاً لمن بحث عنه في التاريخ والحديث.

ومن هذه الوقائع والاحتجاجات التي بيّن الإمام أميرالمؤمنين عليه الصلاة والسلام الحق والحقيقة من خلالها «مناشدة الرحبة» وهي التي بحثها المؤلف القدير في كتابه هذا من مختلف الزوايا والمجالات، فللّه درّه.

وبما أنّنا في المكتبة المتخصصة بأميرالمؤمنين علي عليه السلام نسعى في نشر الآثار التي تخصّ بمن تشرفت مكتبتنا باسمه المبارك وخاصة ما يتعلق بالدفاع عن ولايته وخلافته، تقدمنا بطبع هذا الكتاب، آملين أن نكسب رضاه صلوات الله عليه، سائلين العليّ القدير أن يجعلنا من المتمسكين بولايته والبراءة من أعدائه، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

ونشكر من شاركنا في إعداد الكتاب للطبع وبالأخص الأخ المحقق السيد مسعود معلّم، فجزاهم الله خيراً.

المكتبة المتخصصة بأميرالمؤمنين علي عليه السلام

مشهد المقدسة

٥ شعبان المعظم ١٤٣٩ / ميلاد زين العابدين عليه السلام

إِهْدَاءٌ ..

إِلى أَمِيْرِ المُؤمِنِيْنَ وَمَوْلَى المُوَحِّدِيْنَ

حُبّاً لَكَ أجرَيْتُ قَلَمِي

لأنشرَ صُورةً مِنْ مَشْهَدِكَ الغَدِيْرِيِّ فِي رَحَبةِ الكُوفَةِ

لَعَلِّيْ أَكُونُ مِمَّنَ حَفِظَ للنَّاسِ مَشْهداً مِنْ مَشَاهِدِ جِهَادِكَ وإِحيَائِكَ لِلحَقِّ

جِئْتُكَ سَعياً، أَحمِلُ أَوْرَاقِي المُتَواضِعَةَ أُهْدِيْكَ إِيَّاهَا

مُعتَرِفاً بالقُصورِ عَنْ الإِحَاطَةِ بِحَقيقَةِ جِهَادِكَ

وعَظَمةِ فَضَائِلِكَ التِيْ لا تُحصَى ..

جِئْتُكَ بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ

فَأَوْفِ لِي الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيَّ بالقَبُولِ إِنَّ اللهَ يَجْزِي المتَصَدِّقِينَ.

إبراهيم جواد

تقديم

بقلم الأستاذ المحقق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالِمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِ الأَنبياءِ والمُرسَلِيْنَ، المُصْطَفى الأَحمَدِ، أَبِي القَاسِمِ مُحمَّدِ بنِ عَبْدِ الله، الصَّادقِ الأَمينِ، وعلى الأَئمَّةِ الأَطهَارِ مِنْ آلِه الأَبرارِ الأَخيَارِ، سِيَّما أَخاهُ وابنَ عَمِّهِ الإِمامَ أَميرَ المُؤمِنينَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالبٍ عليه السلام.

وبعدُ، فَإِنَّ هَذِهِ الرِّسَالةَ تَحتَوي عَلَى ما وَردَ مِنَ الرِّوَايَاتِ المُتَعدِّدَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ الذِيْنَ سَمِعُوا النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وشَهِدُوهُ فِي غَدِيرِ خُمٍّ، يُعلِنُ نَصبَ الإِمَامِ أَمِيرِ المُؤْمنينَ عليه السلام بِالوِلَايةِ عَنْهُ وخِلَافَتهِ مِنْ بَعدِهِ عَلَى المُسْلِمينَ.

أَمَّا الإمامُ:

فَهُو أَبو الحَسَنِ، الهَاشِميُّ القُرَشِيُّ، أَمِيرُ المُؤمِنين، علي بن أبي طالب عليه السلام، ابنُ عَمِّ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وأَخُوهُ، وصِهْرُهُ عَلَى إِبْنَتِه فَاطِمةَ عليها السلام، سَيِّدَةِ نِسَاءِ العَالِمِينَ، وأَبو السِّبْطَيْنِ الحَسَنِ والحُسَيْنِ. وهُوَ أَوَّلُ هَاشِميٍّ وُلِدَ مِنْ هَاشِميِّيْنِ.

وهُوَ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلاماً فِي عَقِيدَةِ كَثِيرٍ من العُلَماءِ[١]، وقَدْ آخاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ، قَالَ لهُ فِيهما[٢]: «أَنتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ».

وفَضَائِلُه ومَنَاقِبُه كَثيرةٌ جِدًّا، حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنبلٍ[٣]: «لم يُنْقَلْ لأَحدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا نُقِلَ لِعَلِيٍّ».

وقَدْ وُلِدَ عليه السلام فِي الكَعبَةِ المُكَرَّمَةِ ولَمْ يَسْبِقْهُ بِهَا أَحدٌ، ولَمْ يَلْحَقهُ إِلَيْهَا أَحدٌ[٤].

وكَانَ مِمَّا أَنعَمَ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ «رُبِّيَ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولَمْ يُفَارِقْهُ إِلَّا فِي غَزْوَةِ تبوكٍ»[٥] فَحازَ بِهَذِهِ المِنْحَةِ الإِلهيَّةِ عَلى الفَضَائِلِ الجَمَّةِ والعُلومِ الجَامِعَةِ التِي وَرِثَها عَنْ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ ﷺ فكَانَ كَما قَالَ فِيهِ الإِمَامُ الحَسَنُ عليه السلام عِنْدَ مَوْتِهِ[٦]: «لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ لَمْ يَسْبِقْهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، وَلا يُدْرِكُهُ الْآخِرُونَ، كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَبْعَثُهُ بِالرَّايَةِ جِبْرِيلُ

---

(١) قال الحافظُ ابن حجر العسقلاني في كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة، ج٧، ص٢٧٥، رقم الترجمة ٥٧١٤): (أول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم).

(٢) رواه الترمذي في سننه، ج٦، ص٨٤، رقم الحديث ٣٧٢٠.

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج٧، ص٢٧٥، رقم الترجمة ٥٧١٤.

(٤) انظر: المستدرك على الصحيحين، ج٦، ص٣٣٧.

(٥) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج٧، ص٢٧٥، رقم الترجمة ٥٧١٤.

(٦) المسند، ج٣، ص٢٤٦، رقم الحديث ١٧١٩.

عَنْ يَمِينِهِ، وَمِيكَائِيلُ عَنْ شِمَالِهِ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُفْتَحَ لَـهُ» وَلَيْسَ هَذَا السَّبْقُ إِلَّا لِمَا اخْتَصَّهُ اللهُ تعالى بِهِ مِنْ النِّعَمِ، حَتَّى أَصْبَحَ بَابَ مَدِينَةِ العِلْمِ، حَيْثُ لا يَصِلُ أَحدٌ إِلى عِلْمِ النَّبِيِّ الأَكرَمِ صلى الله عليه وآله غَضّاً طَرِيّاً نَقيّاً إِلَّا عَبْرَ هَذَا البَابِ الزَّاخِرِ بِالمَعارِفِ الإِلهيَّةِ، وبِهَذا وغَيرِه سَبقَ عَلِيٌّ عليه السلام بالعِلْمِ والفَضْلِ فَكانَ «لا يُدْرَكُ» كَما عَبَّرَ الإِمَامُ الحَسَنُ عليه السلام.

وكَيْفَ لا يَكُونُ كَذَلِكَ؟ وهُو..

* كَانَ عليه السلام فِي طُولِ حَياتِهِ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي سِلْمِهِ وحَربِهِ.

* وكَانَ النَّبِيُّ يُقَدِّمُهُ فِي المَشاهِدِ، يُعلِنُ عَنْهُ، وأَهْلِيَّتِهِ للمَقامِ الذِي يَبْعثُهُ فِيهِ.

* وكَانَ يَعتَمِدُ عَلَيْهِ فيُرسِلُه فِي المُهِمّاتِ، قَائِماً عَنْهُ، ومَاضِياً بِاسمِهِ: فَقَدْ أَرسلَهُ إِلَى اليَمنِ قَاضياً، ونَصبهُ عَلَى المَدِينَةِ والياً، وخَلّفَهُ فِي مَضجَعِهِ لَيْلةَ الهِجْرَةِ، وَاقِياً لهُ بِنَفْسهِ، فاضطجَعَ عَلِيٌّ عليه السلام فِي فِرَاشِهِ.

* وكَانَ يُسَلِّمُهُ رَايةَ الرِّسَالةِ ولِوَاءَ الرَّسُولِ فِي كُلِّ المَشاهِدِ.

* وكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام هُوَ الكَاتِبُ لكِتَابِ الصُّلْحِ فِي الحُدَيْبِيَةِ.

* وقَدْ حَملَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَلى كَتِفِهِ؛ لِكَسْرِ الأَصْنَامِ مِنْ سَطْحِ الكَعبةِ يَوْمَ الفَتْحِ.

* وقَدْ فَتحَ الرَّسُولُ صلى الله عليه وآله بَابَ عَلِيٍّ عليه السلام إِلَى المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ يَوْمَ سَدَّ

أَبوابَ الآخرِينَ.

* وقَدْ زَقَّهُ الرَّسولُ ﷺ العُلومَ حَتَّى كانَ عليٌّ عليه السلام يُعلِنُ في خُطبِهِ: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي»[١].

وقَدْ تعدَّدَتْ فَضائِلُ الإمامِ بِلِسَانِ الرَّسُولِ ﷺ ، وكَثُرَتْ فَواضِلُه، وانْتَشرَتْ حَسَناتُهُ، وعَرِفَتْ مَقاماتُه، وتَكرَّرَ إعلانُ النَّبِيِّ ﷺ لِولايتِه وخِلافتِهِ مِنْ بَعدِهِ، وإِمَامَتِه عَلى الأمَّةِ، منذُ بِدايةِ الإسلامِ حَيْثُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي حَدِيْثِ الدَّارِ وقَوْلِ النبيِّ الأكرم ﷺ : «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوصِيِّي وخَلِيْفَتِي فِيْكُمْ، فاسْمَعُوا لهُ وأَطِيعوا»[٢].

وبقيَ النبيُّ ﷺ يذكُر فَضلَ عَلِيٍّ عليه السلام والنصَّ عليهِ إِلَى أَنْ دَخلتْ سَنةُ «حَجَّةُ الوَدَاعِ» وعَزمَ الرَّسُولُ ﷺ عَلى أَداءِ الحَجِّ، فَهبَّتْ جُموعُ المسلِمينَ إِلَى اللُّحوقِ بِه، فقَامَ الرَّسُولُ ﷺ فِي مُناسباتٍ عَدِيدَةٍ بالإعلَانِ عَنْ أَهليَّةِ عَلِيٍّ عليه السلام للمَقاماتِ العَليَّةِ فِي مَواقِعَ كَثِيرَةٍ، حَتَّى بَلغَ فِي رُجوعِهِ مِنَ الحَجِّ إِلَى مَوقِعِ «غَدِيرِ خُمٍّ» فَنزَلَ رسولُ الله ﷺ ومعَهُ الحَاجُّ، وانْتَظرَ المُتخلِّفِينَ ورُجوعَ السَّابِقينَ، وتَمَّ الاجتِماعُ بآلافِ المُسْلِمينَ فقَامَ النَّبيُّ بِإلقَاءِ خُطبَةٍ عَظِيمةٍ فِي جَمْعِهِمْ، رَكَّزَ فِيه عَلى إعلانِ الخِلافَةِ والإِمَامَةِ والوِصَايَةِ لعليٍّ عليه السلام .

---

(١) انظر: المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص٢٢٥، رقم الحديث ٣٣٨٥.

(٢) تاريخ الطبري، ج٢، ص٣٢١.

وقَدْ أَشْهَدَ رَسُولُ الله ﷺ جَميعَ الحَاضِرينَ فِي المَوْقِفِ عَلَى ما قَالَـهُ وأَعلنَـهُ، وكَانَ هَذا المَشهَدُ مِنْ أَوْسَعِ المَشاهِدِ وأقرَبِها إلى وَفاةِ الرَّسُولِ الأعظَمِ ﷺ، وأَكثرها شُهوداً مِنَ الصَّحابَةِ، فَصارَ هَذا المشهدُ مِنْ أَقوَى حُجَجِ أَميرِ المؤمِنينَ عليه السلام عليْهِمْ.

وكَان أَميرُ المؤمنينَ عليه السلام يَحتَجُّ بِما قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي مواقِفَ مُتعدِّدَةٍ فِي حَياتِه، وكَانَ كَثيرٌ مِنَ الصَّحابَةِ يَعرفُونَ ذَلِكَ سَماعاً وحُضوراً، لكِنَّ المُتغلِّبِينَ عَلى السُّلْطَةِ بعدَ وَفاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُفْسِحُوا مَجالاً لأَحدٍ بَعدَ إمْسَاكِهم بزِمَامِ الأُمورِ، فَلَمْ يَكُنْ بِمَقدُورِ أَحدٍ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّ الإِمَامِ عليه السلام، وعِنْدَها خَشِيَ الإِمَامُ أَنْ يُبَادَ الإسلامُ فِي هَذهِ الفِتْنَةِ، فَحدَّدَ جُهودَهُ بالدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ والقُرآنِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ، ولكِنَّهُ بَقِيَ مُحافِظاً عَلى إِعلانِ حَقِّهِ بالإِمَامَةِ بَيْنَ المُسْلِمينَ لئلّا يَنْدَثِرَ، فصَارَ يُذَكِّرُ بالغَدِيرِ وما أعلنَ الرسولُ فيه فِي المواقفِ المَشهُودَةِ حَتَّى آخر أيّامِ حَياتِه، كَما هُوَ الحَالُ فِي مُناشَدَةِ الرَّحَبةِ التِي كَانتْ قَبْلَ شَهادَتِه بِمائةِ يَومٍ.

فقد كَانَ مَع أَميرِ المؤمنينَ عليه السلام جَمعٌ مِنْ كِبارِ الصَّحابةِ وصِغَارِهِمْ، فَجَمعَهُمُ الإِمامُ عليه السلام فِي الرَّحبَةِ بِمَسْجِدِ الكُوفَةِ، واسْتَشْهَدَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ وشَهِدَهُ فِي غَدِيرِ خُمٍّ يَخطُبُ فِي الآلافِ مِمَّنْ حَجَّ معَهُ: «مَنْ كُنْتُ مَولاهُ، فَهَذا عَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ والِ مَنْ والاهُ، وعادِ مَنْ عَاداهُ، وانْصُر مَنْ

نَصرهُ، واخْذُلْ مَنْ خَذَلهُ»، فشَهِدُوا لهُ بِذَلكَ.

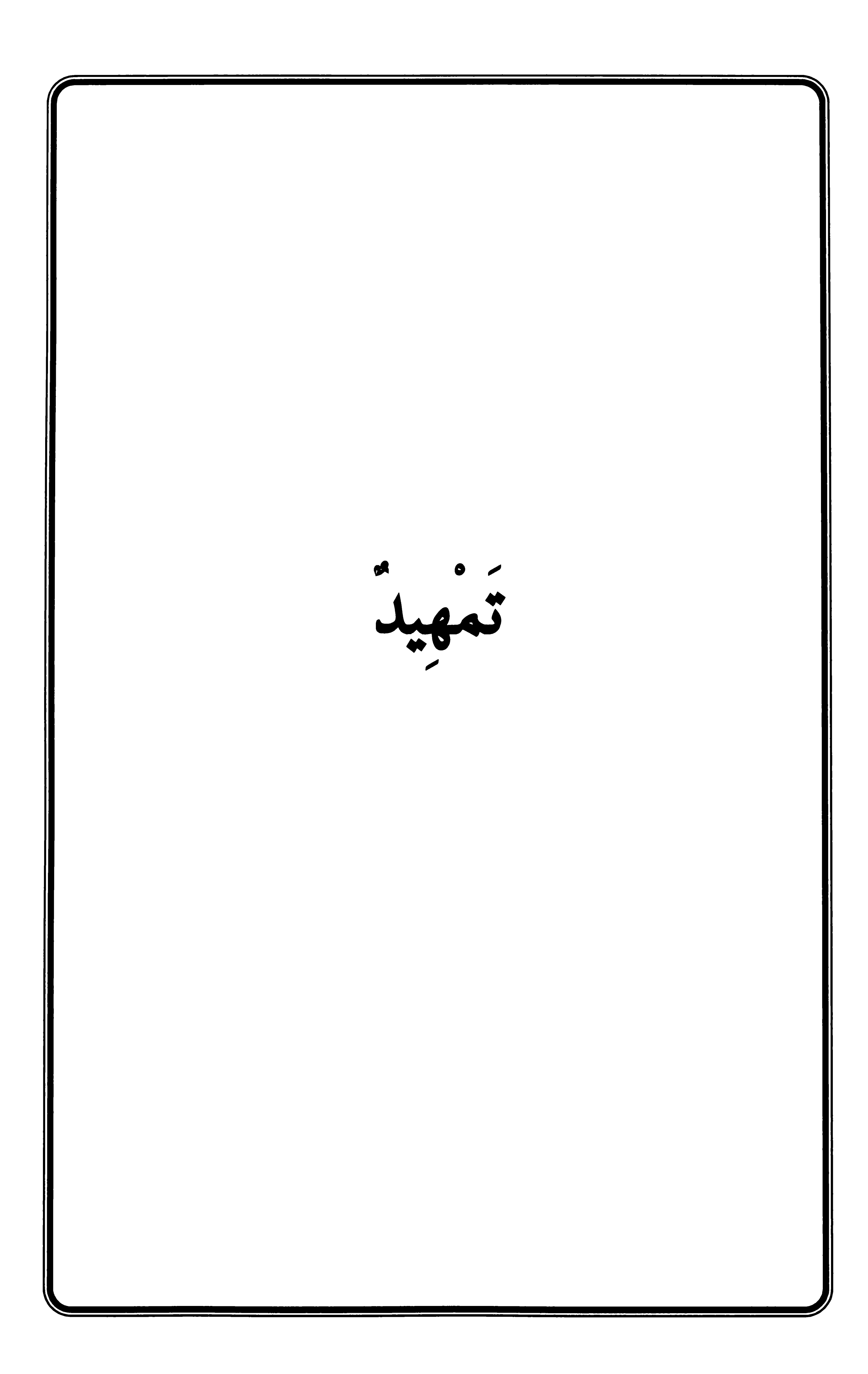
واشْتَهرَ اِجتِماعُ «الرَّحبَةِ» فِي التُّراثِ الإِسْلَاميِّ، حَدِيثاً وتَارِيخاً وعَقيْدَةً، عِنْدَ المُسْلِمينَ فِي كَثيرٍ مِنَ المَصادرِ المُعتَبرَةِ، وقَدْ سُجِّلَتْ أَخبَارُها في الدَّواوِينِ نَثْراً ونَظْماً.

وكَانَ لِهَذَا الاستشْهَادِ دَورٌ بَليْغٌ فِي النَّتِيجَةِ التِي أَرادَها الإِمامُ عليه السلام لقوَّتِها وإِحكَامِهَا ومتَانَتِها لإثبَاتِ حَقِّهِ بالخِلافَةِ بَعدَ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله مُباشرةً، مَع خُلوِّ هَذِه الحُجَجِ مِنْ إِمكَانِ التَّضْعِيفِ والتَّفْنِيدِ والإِنْكَارِ، كَيف؟! وقَدِ احتَوى الأَمرُ عَلى أحادِيث ثُلَّةٍ مِنَ الصَّحابَةِ تَبْلغُ الكَثرةَ فِي الأَسانِيدِ الصَّحِيحَةِ، والوَارِدَةِ فِي أَهمِّ المَصادرِ الجَامعَةِ المُعتَبرَةِ والمُعتَمدَةِ ومِنْهَا الصِّحَاحُ والمَسانِيدُ التِي هِي عُيونُ المُؤلَّفاتِ والمراجِع عِنْدَ عُلَماءِ الحَدِيثِ، والأَهمُّ هُو بُلوغُ الحَدِيثِ «التّواترَ» الذِي هُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ، ولَمْ تَختَلفْ هَذِهِ الحَقِيقةُ بَينَ المَذاهِبِ الإِسْلَاميَّةِ كُلِّهَا.

وقَدْ كَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ الإِلهيِّ أَنْ حَدت الهِمَّةُ بِالأَخِ الفَاضِلِ الشَّيْخ إبراهِيمَ جَواد «حَفِظَهُ اللهُ» فَقامَ بِجَمْعِ أَحادِيثِ مُناشَدةِ الرَّحَبةِ ـ ومِنْهَا ما احتَوَى عَلى شُروطِ الحُجِّيَّةِ بالتَّوْثِيقِ والصِّحَةِ والقَبُولِ ـ مِنَ الكُتبِ الحَدِيثيَّةِ المُعتبرَةِ والمُعتَمدَةِ عِنْدَ عُلماءِ الحَدِيثِ، وقَدْ قَدَّمهَا فِي حُلَّةٍ قَشِيبَةٍ مِنَ الضَّبْطِ التَّامِّ والتَّرتِيبِ البَدِيعِ والتَّوْضِيحِ المُفِيدِ، بَأحسن ما يَلْزَمُ ويُرَادُ، فَنسْأَلُ اللهُ لهُ

السَّدادَ، وأَنْ يَجْزِيَهُ عَلَى ذَلِكَ خَيْراً فِي الدُّنْيَا ويَوْمِ المَعادِ، بِـدُعاءِ كَاتِـبِ هَـذِهِ المُقَدِّمَةِ السِّيد مُحمّد رضا الحُسينيّ الجلاليّ ـ كان الله له ـ.

وقَدْ حُرِّرَ فِي التَّاسِعِ مِنْ شَهرِ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٩ هـ حامداً مُصَلِّياً مُسَلِّماً مستغفراً.



تَمْهِيدٌ

إنَّ أَئِمَّةَ أَهْلَ البَيْتِ عليهم السلام هُمْ مَنارَاتُ الهُدَى وأَعلامُ الحَقِّ، يَصدَحُونَ بالحَقِّ رَغمَ الظُلْمِ والأَذَى، ويَحمِلُونَ مَصَابِيحَ الهِدَايةِ لِيُنيرُوا بِهَا طَرِيقَ البَاحِثِيْنَ عَنِ الله، وإنَّ في معرفَةِ مَواقفِ جِهَادِهم ما يَدعو لاقتفَاءِ آثارِهم، ولذَا آثَرْتُ أَنْ أُبيِّنَ مَوقِفاً مِنَ المواقِفِ العَظِيمةِ فِي حَيَاةِ أَميرِ المؤمنينَ عليه السلام ومَسيرَةِ جِهَادهِ ودِفاعهِ عَنِ الحَقِّ.

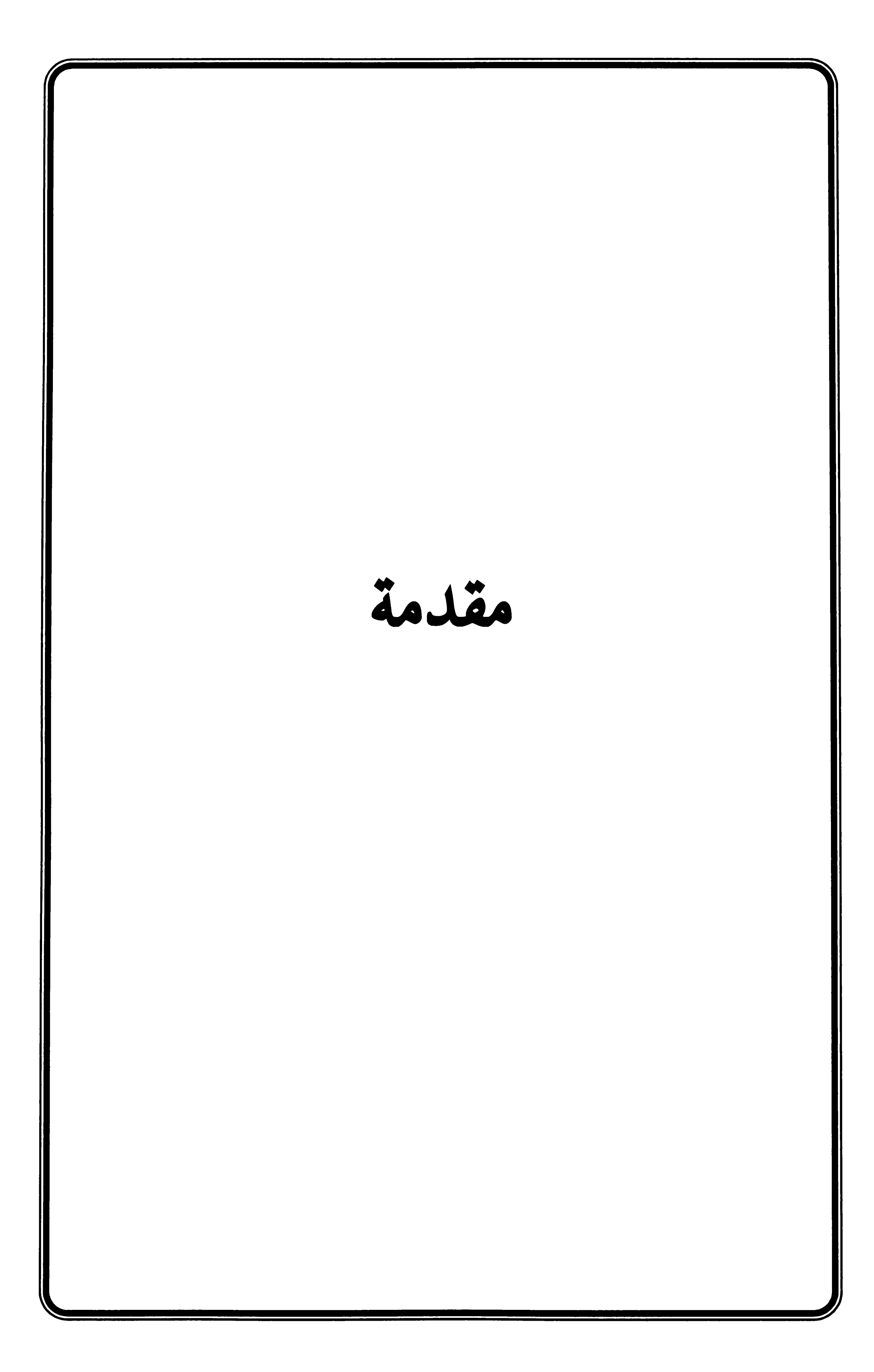
وفِي هَذِهِ الأوراقِ المُختصَرَةِ أُسَلِّطُ الضَّوْءَ عَلَى نِدَاءِ حَقٍّ أَطْلَقَهُ أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ عَلِيٌّ عليه السلام فِي الكُوفَةِ بَعدَ ثَلاثِيْنَ عَاماً مِنْ غَدِيْرِ خُمٍّ، يَسْتَحضِرُ الحَقَّ فِي ذَاكِرَةِ العَارِفِيْنَ ويُوقِظُ بِهِ الغَافِلِيْنَ، ويُعَرِّفُ أَجْيَالاً لَمْ تَعرِفْ نِداءَ الوِلايَةِ فِي الغَدِيْرِ المُبَارَكِ..، الإمامُ أَميرُ المؤمنِينَ عَلِيٌّ عليه السلام، يُحرِّكُ الضَّمَائرَ ويُقِيْمُ الحُجَجَ، يَجْذِبُ طُلَّابَ الحَقِّ إِلَى سَفِيْنَةِ نَجَاتِهِ، يَنْظُرُ إِلى بَعضِهِمْ، فَيرَى فِي بَاطِنِ قُلُوبِهِمْ حُبَّ الحَقِّ والبَحثَ عَنهُ، ويَجْمَعُ المُسْلِمِيْنَ فِي رَحبَةِ الكُوفَةِ، وعَلَى مِنبَرِهَا يَسْتَحضرُ الغَدِيْرَ إِلَى الأَذهَانِ مَرةً أُخرَى لِيَبْقَى حَيّاً فِي القُلوبِ.

لِمَاذَا هَذَا الاِسْتِحضَارُ؟ مَا الدَّافِعُ إِلَى هَذَا الإحيَاءِ؟ ومَا أَثَرُهُ عَلَى بَعضَ الحَاضِرِيْنَ؟

لقد اِسْتَحضَرَ الإمامُ حَقّاً عَظِيماً؛ لِـئلّا يَغِيْـبَ ويَخفَـى فِي دَيـاجِيْرِ البَاطِـلِ المُـتَوالِيَةِ، فكَانَ الأثَرُ أنْ أطْلَقَ وثِيقـةَ بَحـثٍ -لِطُـلَّابِ الحَقِيقَـةِ- وَقودُهَـا الشَّكُ، ..

الصَّحَابِيُّ أَبُـو الطُفِيلُ يُعلِنُ الحَيْرَة! تُـراوِدُهُ الـشُّكُوكُ! .. مَـاذَا سَـيَفْعَلُ؟ لَقَدْ أسَرَهُ الشَّكُ وَوقعَ فِي حِبَالِهِ، فَلا بُدّ مِنَ طَلَـبِ اليَقِـيْنِ، يَبْـدَأُ بِالـسُّؤَالِ.. يَبْدَأُ رِحْلَةَ طَلَبِ الِاسْتِبْصَارِ التِيْ سَنُتَابِعُ أَحَداثَها بالتَّفصِيْلِ،..

وهُنَا وَجدْتُ البَاعِثَ لأَسِيْرَ فِي أَروِقَـةِ تَفَاصِـيْلِ هَـذِهِ الحَادِثَـةِ، وَأوَثِّقَهـا بِالنُّصُوصِ المُتكَامِلَةِ؛ لأَحفَظَ لِنَفْسِي وللتَّـارِيْخ هَـذِهِ الحَادِثَـةَ التِـي أَحيَـتْ الغَـدِيْرَ فِي عُقُـولِ المُنْـصِفِيْنَ، وجَـذَبَتْ طُـلَّابَ الحَـقِّ إلى حَظِـيْرَةِ الوِلَايَـةِ القُدُسِـيَّةِ؛ ولأُوَثِّـقَ مَـسِيْرَةَ هِدَايَـةٍ عَلَويَّـةٍ كَـانَ أَمِيْرُ المـؤمِنيْنَ عليه السلام حَامِـلَ مِـصْبَاحِهَا ومُنِـيرَ الـدَّربِ فِيْهَـا.. وكَـانَ أَبُـو الطُّفَيـلِ بَطـلاً مِـنْ أَبطَالِهَـا، والتَّفَاصِيْلُ تَأْتِي فِي طَيَّاتِ هَذِهِ الرِّسالَةِ ..



مقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، الَّـذِي جَعَـلَ الوِلَايـةَ مَـلَاذاً آمِنـاً وحِـصْناً مَنِيعـاً لعِبَادِهِ، ثُمَّ شَرَّفَ المُـؤْمِنِينَ بِهَـا لِيَكُونُـوا مِـنَ المُهْتَـدِينَ إلَى مَعرِفَتِـه، وأَزكَـى الصَّلواتِ وأَتَمُّ التَّسْلِيْمِ عَلَى النُّورِ الأوَّلِ، مِـصباحِ الهدايَـةِ الإلهيَّـةِ، شَـمْسِ الشُّمُوسِ السَّاطِعَةِ، مُحَمَّدِ بن عَبْدِ اللهِ النَّبِـيِّ الأَكْـرَمِ، أَمِـيْنِ اللهِ عَـلَى وَحْيِـهِ، المَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وعَلَى أَهْلِ بَيتِـهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَدِلَّـةَ وِلَايةِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عليه السلام كَثِيرةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، ومِنْ هَذِهِ الأَدلَّةِ حَدِيْثٌ فِي غَايَةِ الأَهَمِيَّـةِ وهُوَ حَديثُ مُناشَدَةِ الرَّحَبَـةِ والَّـذي يَكْـشِفُ عَـنْ حَقِيقَـةِ الوِلَايةِ المَنْصُوصِ عَلَيْها فِي يَوْمِ غَدِيْرِ خُم ويَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ أَحدَاثاً فَارِقَةً تُبَيِّنُ الأبعَادَ المُهِمَّةَ لنَصِّ حَدِيْثِ الغَدِيرِ، فَعَمِلْتُ بِجُهْدِيَ المُتَوَاضِعِ عَـلَى البَحْـثِ فِي خَبَرِ مُناشَدَةِ أَمِـيْرِ المُـؤْمِنِينَ عليه السلام لِـجُموعِ أَصْـحَابِ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي الرَّحَبَـةِ، وَتناوَلَـتْ دِرَاسَتِي لَـهُ البَحْـثَ فِي جِهَـاتٍ مُختَلِفَـةٍ، فَكَـانَ البَحْـثُ مُنْقَسِماً إلى عِدَّةِ فُصُولٍ، كما يَلي:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: يَتنَاوَلُ سَرْدَ المَصَادِرِ الأَسَاسيَّـةِ التِي نَقلَتْ حَادِثَةَ المُناشَدَةِ دُونَ الحُكْمِ عَلَى الأَسَانِيدِ أَو المُتُونِ، وفِيهِ نَذْكُـرُ مَـا أَوْرَدَهُ المُحَـدِّثُونَ، حَتَّـى وإِنْ تَكَرَّرَتْ بَعْضُ الأَسَانِيدِ، والمُرَادُ مِنْ هَذَا ذكـرُ طُـرقِ الحَـدِيثِ وإِثْبَـاتُ اعْتِنَاءِ الحُفَّاظِ والمُحَـدِّثِينَ بِنَقْـلِ هَـذِهِ الرِّوَايـةِ المُهِمَّـةِ والتَمْهِيـدُ لِلْمَبَاحِـثِ الأُخْرَى، واَقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى المَصَادرِ الأَسَاسِيَّـةِ رَغْبَـةً عَـنْ التِّكْـرَارِ وطَلَبَـاً لِلاخْتِصَارِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ مِنْ المَصَادِرِ الثَّانَوِيَّة المُتَأَخِّرَةِ، ورُبَّما أُعَلِّقُ لِتَصحِيْحِ مَا فِي الإِسْنَادِ فِي بَعضَ المَوارِدِ.

الفَصْلُ الثَّانِي: يَتنَاوَلُ إِثباتَ صِحَّةِ الحَدِيْثِ طِبْـقَ قَواعِـدِ أَهْـلِ الحَـدِيثِ تَثْبِيتَاً للحُجَّةِ والبُرْهَانِ وقَطعاً لشُبهَاتِ المُنْكِرِينَ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ كَلِماتِ العُلَماءِ والمُحقِقينَ الذينَ قَالُوا باعْتِبَارِ خَبَرِ المُناشَدَةِ.

الفَصْلُ الرَّابِـعُ: يَتنَاوَلُ دلالةَ خَبرِ المُناشَدَةِ على وِلَايَةِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِينَ عليه السلام.

الفَصلُ الخَامِسُ: فِي بَعضِ القَرائِنِ الدَّالَةِ عَلَى الوِلَايـةِ فِي حَـدِيثِ الغَـدِيرِ للدَّلَالةِ عَلى حَقِيقَةِ المَعنَى الـذِي أَرادَ إِعلَانَـهُ أَمـيرُ المـؤمِنينَ عليه السلام عَـلى جَمْـعِ النَّاسِ فِي مُنَاشَدةِ الرُّحبَـةِ «الغَدِيرِ الثَّانِي» ولـنلْمِسَ حَقِيقَـةَ الموقـفِ الـذِي اِتَّخَذَهُ أَبو الطُّفَيْلِ بَعـدَ أَنْ طَـوى مَرحَلـةَ الـشَّكِ والإِنْكَـارِ، وبِهَـذا الفَـصلِ اختتَمْتُ هذهِ الدِّرَاسَةَ.

وكُنْتُ قَدْ انتَهيْتُ مِنْ تَدوينِ مُسَوَّدةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ في الحَادِي والعِشْرينَ من شَهْرِ يُوليو لعَامِ ٢٠١٢م، المُوافِقُ لغُرَّةِ شَهْرِ رَمضَانَ المُبَاركِ لعام ١٤٣٣هـ ثُمَّ وفَّقَني اللهُ فِيمَا بَعدُ لتَنقيحِ هَذِهِ الأبحَاثِ، فَقُمْتُ بتَهذِيبِهَا وإضافَةِ مَطالبَ رَأيتُ فِيهَا الفائِدَةَ، أَسألُ اللهَ القَبولَ وحُسنَ العَاقِبةِ، إنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

إبراهيم جواد

قُم المقدّسة (زادها الله شرفاً بلُطفهِ)

الأوّل من ذي القعدة ١٤٣٨ هـ/ ٢٥ يوليو ٢٠١٧م

الفَصْلُ الأَوَّلُ

رُوَاة خَبَرِ المُنَاشَدَةِ وأسَانِيدُه

رُوَاةُ خبَرِ مُناشَدَةِ الرَّحَبَـةِ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام

قَدْ رُوِيَ الخَبرُ عَنِ العَدِيدِ مِنْ أَصحَابِ أَمِيْرِ المُـؤْمِنِينَ عليه السلام مِمَّـنْ حَـضَرَوا حَادِثَةَ الْمُنَاشَدَةِ، وسَنَذْكرُهُمْ ثُمَّ نُورِدُ الأَسَانِيْدَ إِلَيْهِم، وَمِنَ الجَدِيرِ بِالإِشَـارَةِ أَنَّ هَذَا الفَصْلَ مُقْتَصِرٌ عَلَى ذِكْـرِ كَافَّـةِ الطُـرُقِ التِـي وَقَفْـتُ عَلَيْهَـا مُرَتَّبَـةً بِحَسَبِ أَسماءِ الرُّوَاةِ لِلْحَادِثَةِ، دُونَ التطرُّقِ إِلَى الكَلَامِ فِيهَا سَنَداً أَوْ التَفْصِيلِ فِي مُتونِهَا، مَعْ ذِكْرِ كَامِلِ مُتُونِهَا لِإِبرَازِ الزِّيَادَاتِ الْمُهِمَّةِ التِي قَـدْ لا تُوْجَـدُ فِي بَعْضِ الطُرُقِ، وقَدْ أُصَحِّحُ بَعضَ الأَغلَاطِ الوَاقِعَةِ فِي بَعضِ الأَسَانِيْدِ.

(١) عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ، أَبو الطُفَيْل (صَحَابِيّ).

(٢) زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ (صَحَابِيّ).

(٣) يَعْلى بْنُ مُرَّةَ (صَحَابِيّ).

(٤) عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

(٥) زَاذَانُ أبو عُمَرَ.

(٦) عَمْرُو ذُو مُر.

(٧) حَبَّةُ الْعُرَنِيّ.

(٨) الأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ.

(٩) عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ.

(١٠) زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ.

(١١) سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ.

(١٢) زِيَادُ بنُ أَبِي زِيَادٍ.

أسانيد خبر المناشدة

١. ما رُوِيَ عَنْ أَبِي الطُفَيْلِ ﷺ

(١) رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ[١]: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ، المعنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «أَنْشُدُ اللهَ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لَمَّا قَامَ»، فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟! قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ).

---

(١) المسند، ج٣٢، ص٥٥ ـ ٥٦، رقم الحديث ١٩٣٠٢.

(٢) رَوَى الحَافِظُ البزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ[١]: (حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ وَمُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ كَرَامَةَ ـ وَاللَّفْظُ لِيُوسُفَ ـ، قَالَا: نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً وَهُوَ يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ: أَنْشُدُ للهِ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ الإِمَامُ[٢]، فَقالَ[٣] نَاسٌ مِنَ النَّاسِ، فَشَهِدُوا أَنَّا رَأَيْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، وَهُوَ يَقُولُ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالمسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ[٤] اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٣) رَوَى الحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي (شَرحِ مُشْكِلِ الآثَارِ)[٥]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ ـ يَعْنِي الحَمَّالَ ـ قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ فَقَالَ: «أَنْشُدُ بِاللهِ كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ

---

(١) البحر الزخار «مسند البزار»، ج٢، ص١٣٣، رقم الحديث ٤٩٢.

(٢) كذا في المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: إلا قام.

(٣) كذا في المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: فقام. [انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار، ج٣، ص١٩٢].

(٤) «فعلي مولاه» سقطت من المطبوع.

(٥) شرح مشكل الآثار، ج٥، ص١٥، رقم الحديث ١٧٦٢.

رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ» فَقَامَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالمؤمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: وَمَا تُنْكِرُ؟ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٤) رَوَى الحَافِظُ النَّسَائِيُّ[١] : (وَأَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ فَقَالَ: «أَنْشُدُ بِالله كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ» فَقَامَ أُنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالمؤمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟»، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: «فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَأَخْبَرْتُهُ» فَقَالَ: «أَوَ مَا تُنْكِرُ؟ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله»).

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩٥ ـ ٣٩٦، رقم الحديث ٨٦٢٣.

(٥) رَوَى الحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ(١): (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَا: حَدَّثَنا فِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَنْشُدُ اللهَ كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ لَمَّا قَامَ، فَقَامَ أُنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ يَقُولُ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى النَّاسِ بِالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: فَقُلْتُ لِفِطْرٍ: كَمْ بَيْنَ هَذَا القَوْلِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ؟ قَالَ: مِائَةُ يَوْمٍ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُرِيدُ بِهِ مَوْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

(٦) رَوَى القَاضِي أَبُو الحَسَنِ الخِلَعِيُّ الشَّافِعِيُّ(٢): (أَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ [مُحَمَّدِ بنِ] الحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرٍ العَطَّارِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: نَا أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ العَسْكَرِيِّ، قَالَ: نَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقِ

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١٥، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦، رقم الحديث ٦٩٣١.

(٢) الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ «الخلعيات»، ص ١١٥.

بْنِ جَامِعِ المَدِيْنِيُّ سَنَةَ سَبْعٍ وتِسْعِينَ ومَائتَينِ، قَالَ: نَا أَبُـو الحُسَيْنِ سُفْيانُ بْـنُ بِشْرٍ الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ البَرِيدِ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيْفَـةَ، عَنْ أَبِي الطُفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلامُ النَّاسَ فِي الرَّحَبـةِ، فَقَـالَ: أَنْـشُدُ اللهَ امْرَأً مُسْلِماً سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُـمٍّ مَـا قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وعَادِ مَـنْ عَـادَاهُ» إِلَّا قَامَ يَشْهَدُ. قَالَ: فَقَامَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَشْهَدُوا.

فَقَالَ أَبُـو الطُّفَيْلِ: فَخَرَجْتُ فَكَانَ فِي نَفْسِي شَيءٌ فَلَقِيتُ زَيْـدَ بْـنَ أَرْقَـمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ أَمْيرَ المُؤْمِنِينَ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلامُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: ومَا تُنْكِرُ مِنْ ذَلِكَ؟! فَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَقُـولُ ذَلِـكَ كُلَّهُ).

(٧) روى ابنُ عَسَاكِـرَ فِي تَارِيخِهِ[١]: (أَخْبَرَنَا أَبو غَالِبِ ابنِ البَنَّا، أنا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَسْنُونِ النَّرْسِيُّ، أنـا أَبـو القَاسِـمِ مُوسَـى بـنُ عَبْـدِ الله السَرَّاجُ، نا عَبْدُ الله بنُ أَبي داودَ، نا مُحَمَّدُ بنُ عُـثْمانَ الْعِجْـلِيُّ، نـا عُبَيْـدَةُ، عَـنْ فِطْرٍ، عن أَبي الطُّفيلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً وهُوَ يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحَبةِ: أَنْـشُدُ اللهَ امرأً سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ لِي يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ النَّاسِ فَشَهِدُوا أَنَّا رَأَيْنَا رَسُولَ الله أَخَذَ بِيَدِ عَلِي وهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُـمَّ وَالِ مَـنْ

---

(١) تاريخ دمشق، ج٤٢، ص٢٠٥.

وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أبو الطُّفيل: فَخَرَجْتُ وفِي نَفْسِي مِمَّا سَمِعْتُ فَلَقِيْتُ زَيْدَ بنَ أَرْقَمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا تُنْكِرُ؟! قَدْ سَمِعْنَاهُ).

٢. ما رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ[(١)]: (حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ أَبِي سَلْمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: اسْتَشْهَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ: فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا).

(٢) رَوَى الطَّبَرَانِيُّ فِي (الْمُعْجَمِ الكَبِيرِ)[(٢)]: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، ثنا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: نَاشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الَّذِي قَالَ لَهُ، فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اللهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ

---

(١) المسند، ج٣٨، ص٢١٨ ـ ٢١٩، رقم الحديث ٢٣١٤٣.

(٢) المعجم الكبير، ج٥، ص١٧١، رقم الحديث ٤٩٨٥.

مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: «فَكُنْتُ فِيمَنْ كَتَمَ فَذَهَبَ بَصَرِي، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ دَعَا عَلَى مَنْ كَتَمَ»).

(٣) وروى أيضاً[١]: (حَدَّثَنَا أَبو حُصَيْنٍ الْقَاضِي، ثنا يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، ثنا أَبو إِسْرَائِيلَ الْمُلائِيُّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ أَبِي سَلْمَانَ الْمُؤَذِّنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ، أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً فَشَهِدُوا بِذَلِكَ.

قَالَ زَيْدٌ: «وَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ كَتَمَ فَذَهَبَ بَصَرِي»).

(٤) وروى أيضاً[٢]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ الطُّفَيْلِ النَّخَعِيُّ، قَالَ: نا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رجلاً فَشَهِدُوا بِذَلِكَ).

---

(١) المعجم الكبير، ج٥، ص١٧٥، رقم الحديث ٤٩٩٦.

(٢) المعجم الأوسط، ج٢، ص٢٧٥، رقم الحديث ١٩٩٦.

(٥) رَوَى ابنُ عَسَاكِـرَ فِي تَارِيخِهِ[١]: (أَخْبَرَنَا أبو القَاسِمِ ابنُ الحُصَيْنِ، نـا أبو طَالِبِ بنُ غَيْلَانَ، نا أبو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، نا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ الحَارِثِ، نـا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُوسَى، نا أبـو إِسْرَائِيـلَ المُلائِـيُّ، عَـنْ الحَكَـمِ، عَـنْ أَبِي سَـلْمَانَ المُؤَذِّنِ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ: أَنَّ عَلِيّاً انْتَـشَدَ النَّـاسَ مَـنْ سَـمِعَ رَسُـولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا بِذَلِكَ وكُنْتُ فِيهِمْ).

(٦) انْظُر طَرِيقاً آخَرَ إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِي (ما رُوِيَ عَنْ حَبَّـةَ العُرَنِيِّ، ح١).

---

(١) تاريخ دمشق، ج٤٢، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

٣. مَا رُوِيَ عَنْ يَعْلى بْنُ مُرَّةَ

(١) روى ابنُ الأَثِيرِ الجَزَرِيُّ(١): (أخبرنا أَبو مُوسَى كِتَابَةً، أخبرنا حَمْزَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْعَلَوِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ، أخبرنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَاطِرْقَانِيُّ، أخبرنا أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَهْدَلٍ الْمَدِيْنِيُّ، أخبرنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ، حدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قُتَيْبَةَ، أخبرنا الحَسنُ بْنُ زِيَادِ بْنِ عُمَرَ، أخبرنا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ، عن عُمَرَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَهُ».

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْكُوفَةَ نَشدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْشدَ لَهُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً، مِنْهُمْ: يَزِيدُ أَوْ زَيْدُ بْنُ شَرَاحِيلَ الأَنْصَارِيُّ).

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٢، ص٣٦٢، ترجمة: زيد بن شراحيل، رقم الترجمة: ١٨٤٤.

٤. مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى

(١) مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى المُسْنَدِ[١]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَرْقَمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِياً فِي الرَّحَبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ: أَنْشُدُ اللهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» لَمَّا قَامَ فَشَهِدَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَحَدِهِمْ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِالمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِي أُمَّهَاتُهُمْ؟» فَقُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٢) مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى المُسْنَدِ[٢]: (حَدَّثَنَا

---

(١) المسند، ج٢، ص٢٦٨ ـ ٢٦٩، رقم الحديث ٩٦١، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ج١، ص٤٢٨ ـ ٤٢٩، رقم الحديث ٥٦٧، عن القواريري بهذا الإسناد.

(٢) المسند، ج٢، ص٢٧٠ ـ ٢٧١، رقم الحديث ٩٦٤.

عَبْدُ الله، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكِيعِيُّ، حَدَّثَنا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ نِزَارٍ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنِي سِمَاكُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَبْسِيُّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ شَهِدَ عَلِيّاً فِي الرَّحْبَةِ قَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ رَسُولَ الله وَشَهِدَهُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلا قَامَ، وَلا يَقُومُ إِلا مَنْ قَدْ رَآهُ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، فَقَالُوا:

قَدْ رَأَيْنَاهُ وَسَمِعْنَاهُ حَيْثُ أَخَذَ بِيَدِهِ يَقُولُ: «اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» فَقَامَ إِلا ثَلاثَةً لَمْ يَقُومُوا، فَدَعَا عَلَيْهِمْ، فَأَصَابَتْهُمْ دَعْوَتُهُ).

(٣) رَوَى الحَافِظُ البَزَّارُ[١]: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَا: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ، يَقُولُ: «أَنْشُدُ امْرءاً مُسْلِماً سَمِعَ رَسُولَ الله يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ». فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، فَقَالُوا: أَخَذَ رَسُولُ الله بِيَدِ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِيْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ الله قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَى لَهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

---

(١) البحر الزخار «مسند البزار»، ج٢، ص٢٣٥، رقم الحديث ٦٣٢.

(٤) رَوَى الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ[١]: (أَخبَرَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ بَيَانَ بْنِ دِينَارٍ الأَخْبَارِيُّ فِي مَنْزِلِهِ بِدَرْبِ السَّاجِ، فِي جِوَارِ ابْنِ الشُّونِيزِيِّ، فِي سَنَةِ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَثَلاث مِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الضُّبَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً بالرَّحَبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»؟

فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ »).

(٥) ورَوَى أيضاً في كِتابِهِ (المُتَّفِقُ والمُفتَرِقُ)[٢]: (أَخْبَرَنِي الأَزْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ الخَزَّازُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا أَبو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا الْعَلاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً بالرَّحَبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ

---

(١) تاريخ بغداد، ج١٦، ص٣٤٨ ـ ٣٤٩، رقم الترجمة: ٧٤٩٧.

(٢) المتفق والمفترق، ج٣، ص١٧٣٩، رقم الحديث ١٢٧٧.

عَادَاهُ»؟ فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٦) ورَوَى في كِتَابِهِ (تَالي تَلخِيصِ المُتَشابِهِ)[١]: (أخبَرَنا عَلِيُّ بنُ القَاسِمِ بنِ الحَسَنِ البَصْرِيُّ، حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ إِسْحَاقَ المَادَرائِيُّ، حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن بنِ أبي الحنين، حَدثنَا أَبُو غَسَّان، حَدَّثنَا جَعْفَرُ بنُ زِيَادٍ الأَحْمَرُ، عَنْ يزِيدَ ابنِ أبي زِيَادٍ وَعَنْ مُسلمِ بنِ سَالمٍ، قَالَا: حَدثنَا عَبدُ الرَّحْمَنِ ابنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعتُ علِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ: «أَنْشُدُ اللهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ».

فَقَامَ اثْنَا عشرَ بَدْرِيّاً فَقَالُوا: أَخذ رَسُول الله بيد عَليّ فَرفعهَا ثمَّ قَالَ: «أَيهَا النَّاس أَلَسْت أولى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» فَقَالُوا: بلَى. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَال من وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٧) رَوَى ابنُ عَسَاكِرَ في تَارِيخِهِ[٢]: (أَخْبَرَنَا أَبُو غَالِبِ ابنِ البَنَّا، أنا أَبو الغَنَائِمِ ابنِ المَأْمُونِ، أنا أبو الحَسَنِ الدَّارقُطْنِي، أنا أَبو القَاسِمِ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بِشْرٍ البَجَلِيُّ الكُوفِيّ الخَزَّازُ، نا عَليّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عُبَيْدِ بنِ كَعْبٍ، أنا إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبَانَ، عَنْ أَبِي دَاودَ الطُّهَوِيِّ واسْمُهُ عِيسَى بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرُو

---

(١) تالي تلخيص المتشابه، ج١، ص١٢٩ ـ ١٣٠، رقم الحديث ٥٣.

(٢) تاريخ دمشق، ج٤٢، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

بنِ عَبْدِ اللهِ وعَبْدِ الأَعْلَى بنِ عَامِرِ الثَعْلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرّحمَنِ بن أبي لَيْلَى، قَالَ: خَطَبَ النَّاسَ أميرُ المؤمِنينَ عَلِيّ بنُ أبي طَالِبِ في الرَّحبَةِ، قَالَ: أَنْشُدُ اللهَ امرءاً نَشْدَةَ الإِسْلَامِ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ أَخَذَ بِيَدِي يَقُولُ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُم يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِكُم؟» قَالوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وعَادِ مَنْ عَادَاهُ وانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ واخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» إِلَّا قَامَ.

فَقَامَ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا وكَتَمَ قَوْمٌ فَمَا فَنَوا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُوا وبَرِصُوا).

(٨) رَوَى أبو نُعَيْمِ الأَصبَهَانيُّ[١]: (حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَجْلَانَ أَبُو الشَّيْخِ الْأَبْهَرِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، ثنا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ بالرَّحبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ» إِلَّا قَامَ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

---

(١) تاريخ أصبهان، ج٢، ص ١٩٨، رقم الترجمة ١٤٤٩.

(٩) رَوَى القَاضِي الحُسَيْنُ بنُ إِسمَاعِيلَ المحَامِلِيُّ[١]: (ثنا الحُسَيْنُ[٢]، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ، قَالَ: ثنا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَمُسْلِمِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْشُدُ النَّاسَ يَقُولُ: « أَنْشُدُ اللهَ أَمْرَأً مُسْلِماً سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا يَقُولُ إِلَّا خَبَّرَ » فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً فَقَالُوا: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَرَفَعَهَا وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَسْتُ» وَانْقَطَعَ عَلَى الْقَاضِي الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ قَالَ: «وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

وهَذَا الطَرِيقُ فِيهِ ذِكْرُ المُنَاشَدَةِ وهُوَ خَالٍ مِنْ النَّصِّ النَّبَوِيِّ؛ لِانْقطَاعِ الحَدِيثِ عَنِ القَاضِي المحامليِّ.

(١) أمالي المحاملي برواية ابن يحيى البيِّع، ص١٦١ ـ ١٦٢، رقم الحديث ١٣٣.

(٢) الحسين في السند هو القاضي المحاملي، أثبت اسمَهُ في السند تلميذُه الذي روى أماليه.

٥. مَا رُوِيَ عَنْ زاذانَ أبي عُمَرَ

(١) رَوَى الحَافظُ أبو بَكرِ بنِ أبي عَاصِمٍ[١]: (ثنا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، ثنا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الْكِنْدِيُّ، عَنْ زَاذَانَ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيّاً بالرَّحَبَةِ، فَقَالَ: «أَنْشُدُ اللهَ امْرِءاً سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ لَمَّا قَامَ». فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٢) رَوَى أحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[٢]: (قثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، نا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً فِي الرَّحَبَةِ وَهُوَ يُنْشِدُ النَّاسَ: مَنْ شَهِدَ رَسُولَ اللهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ وَهُوَ يَقُولُ مَا قَالَ؟ فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

---

(١) السنة، ج٢، ص٩١٢، رقم الحديث ١٤٠٦.

(٢) فضائل الصحابة، ج٢، ص٧٢٤، رقم الحديث ٩٩١.

(٣) ومِنْ زَوائِدِ عَبْدِ الله بنِ أَحمَدَ[١]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الله قَالَ: حَدَّثَني أَبِي، قثنا أَبو مَعْمَرٍ، قثنا هُشَيْمٌ قَالَ: أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارٍ الحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَاذانَ أَبِي عُمَرَ، أَنَّ رَجُلاً حَدَّثَهُ، أَنَّ عَلِيّاً سَأَلَ رَجُلاً عَنْ حَدِيثٍ فِي الرَّحبةِ فكَذَّبَهُ، فقَالَ: إِنَّكَ قَدْ كَذَّبتَنِي. فقَالَ: مَا كَذَّبْتُكَ قَالَ: فَأَدْعُو اللهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ قَدْ كَذَّبتَنِي أَنْ يُعْمِيَ اللهُ بَصَرَكَ، قَالَ: فَدَعَا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُعْمِيَهُ، فعَمِيَ).

يُلاحَظُ: فِي هَذَا الإِسْنَادِ خَلَلانِ:

أَوَّلُهما: أَنَّ أَحْمَدَ لا يَرْوي عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ بَلْ ابْنُهُ عَبْدُ الله، مُضَافاً إلى أَنَّهُ يَروي عَنْ هُشَيْم مُباشَرةً فَلا يَحْتَاجُ إِلَى الوَاسِطَةِ، ويَكْشِفُ عَنْ هَذَا الغَلَطِ رِوَايتُهُ في كِتَابِ (الزُهْدِ) حَيْثُ أَتَى بِإِسْنَادِهَا عَلَى هَذا الوَجْهِ[٢]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الله، حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ..إلخ).

وثَانِيهما: أَنَّ عِبارةَ (أَنَّ رَجُلاً حَدَّثَهُ) فِي السَّنَدِ زِيَادَةٌ غَرِيْبَةٌ ولَعلَّهَا مِنْ وَهْمِ النُسَّاخِ، إِذْ إِنَّ زَاذَانَ يَروِي الخَبرَ بِلَا وَاسِطَةٍ عَنْ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عليه السلام فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ مِنْ حُضُورِ المُناشَدَةِ فِي الرَّحَبَةِ، ويَتَّضِحُ حُصولُ هذه الزيَادةِ مِن الطُرُقِ الأخرى التِي نَذْكُرُهَا فِيما يَلِي.

---

(١) فضائل الصحابة، ج١، ص٦٦٣، رقم الحديث ٩٠٠.

(٢) الزهد، ص١٦٤.

(٤) رَوَى الحَافِظُ الطَبَرَانِيّ[١]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نـا عَبْـدُ الله بْـنُ مُطِيـعٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: نا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَـنْ عَـمَّارٍ الحَـضْرَمِيِّ، عَـنْ زَاذَانَ أَنَّ عَلِيّاً حَدَّثَ حَدِيثاً فَكَذَّبَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «أَدْعُو عَلَيْـكَ إِنْ قُلْـتَ كَاذِباً» قَالَ: ادْعُ. فَدَعَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهُ).

(٥) رَوَى ابنُ أَبِي الدُّنْيَا[٢]: (حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْـنُ يُـونُسَ، حَـدَّثَنَا هُـشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَـمَّارٍ الحَـضْرَمِيِّ، عَـنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَـرَ أَنَّ رَجُـلاً حَدَّثَ عَلِيّاً بِحَدِيثٍ فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا كَذَبْتَنِي. قَالَ: لَمْ أَفْعَلْ. قَالَ: أَدْعُـو اللهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ، قَالَ: ادْعُ! فَدَعَا، فَمَا بَرِحَ الرَّجُلُ حَتَّى عَمِيَ).

قُلْتُ: ظَاهِرُ رِوَايَةِ ابنِ أَبِي الدُّنْيَا أَنَّ الرَجُلَ هُـوَ مـن ذَكـرَ الحَـدِيثَ وقَـدْ كَذَبَ عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عليه السلام وهَذَا خِلافُ مَا تَقدَّمَ، واللَّفـظُ الـذِي يُناسِـبُ مَجْموعَ الأَخْبَارِ فِي هَذَا البَابِ هُوَ ما رَوَاهُ اللالِكَائِيُّ بِنَفْسِ الإِسنادِ مِنْ طَرِيـقِ سُرَيْجِ بنِ يُونُسَ[٣]: (أَخْبَرَنَا عَـلِيٌّ، أنـا الحُـسَيْنُ، قَـالَ: ثنـا عَبْـدُ اللهِ، قَـالَ: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: ثنا هِشَامٌ[٤]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَـمَّارٍ

---

(١) المعجم الأوسط، ج٢، ص ٢١٩، رقم الحديث ١٧٩١.

(٢) موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، ج٤ كتاب «مجابو الدعوة»، ص٣١ ـ ٣٢، رقم الحديث ٢٦.

(٣) كرامات أولياء الله، ص١٢٦، رقم الحديث ٧٣.

(٤) تصحيف، صوابه: هُشَيْم، كما مرَّ في باقي الأسانيد، وقد ذُكِر في محله أنه شيخ «سريج بن يونس».

الحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَجُلاً حَدَّثَهُ عَلِيٌّ بِحَدِيثٍ فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا كَذَّبْتَنِي. قَالَ: لَمْ أَفْعَلْ. قَالَ: أَدْعُو اللهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ كَذَّبْتَنِي؟ قَالَ: ادْعُ. فَدَعَا فَمَا بَرِحَ حَتَّى عَمِيَ).

(٦) رَوَى القَاضِي أَبُو الحَسَنِ الخِلَعِيُّ الشَّافِعِيُّ[١]: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرٍ الْعَطَّارُ، قَالَ: نَا الحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقِ بْنِ جَامِعٍ المَدِينِيُّ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ بْنُ بِشْرٍ الأَسَدِيُّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ البُرَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيمانَ الْعَرْزَمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَاذَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً عليهِ السَّلامُ فِي الرَّحَبَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ النَّبِيَّ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ يَقُولُ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ، فَقَامَ ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، فَقَالُوا: نَشْهَدُ إِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ الله يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

---

(١) الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ«الخلعيات»، ص١١٦، رقم الحديث٢٧٧.

٦. ما رُوِيَ عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ

(١) روى الحَافِظُ النَّسَائيُّ[١]: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيّاً بِالرَّحَبَةِ يَنْشُدُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ: «أَيُّكُمْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ» فَقَامَ أُنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيّاً مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ).

(٢) رَوَى الحَافِظُ البَزَّارُ[٢]: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مرٍّ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالُوا: سَمِعْنا عَلِيّاً يَقُولُ: «نَشَدْتُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ لَـمَّا قَامَ» فَقَامَ إِلَيْهِ ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ قَالَ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا:

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٤٠٠، رقم الحديث ٨٦٢٩.

(٢) البحر الزخار «مسند البزار»، ج٣، ص٣٤ ـ ٣٥، رقم الحديث ٧٨٦.

بَلَى يَا رَسُولَ الله. قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(٣) رَوَى الحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي (شَرْحُ مُشْكِلِ الآثَارِ)[١]: (حَدَّثَنَا أَبُو أميَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَامِرٍ البَجَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ فَقَامَ بِضْعَةُ عَشَرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ الله فِي يَوْمِ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: اللهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ عَلِيّاً مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(٤) رَوَى الحَافِظُ الطَّبَرَانِيُّ[٢]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: نا عَبْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ الله بْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، إِلَّا قَامَ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ فَشَهِدُوا).

---

(١) شرح مشكل الآثار، ج٥، ص١٤، رقم الحديث ١٧٥٦.

(٢) المعجم الأوسط، ج٢، ص٣٢٤، رقم الحديث ٢١٠٩.

(٥) فِي مُسْنَدِ أَحمدَ بنِ حَنْبَلٍ[١]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الله، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْـنُ حَكِـيمٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ ـ يَعْنِي عَنْ سَعِيدٍ وَزَيْـدٍ[٢] ـ، وَزَادَ فِيـهِ: وَانْـصُرْ مَـنْ نَـصَرَهُ، وَاخْـذُلْ مَـنْ خَذَلَـهُ).

(٦) انظُرْ طَرِيقاً آخَرَ إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِي (مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بنِ وَهَبٍ، ح٩).

---

(١) المسند، ج٢، ص٢٦٣، رقم الحديث ٩٥١.

(٢) حديث أبي إسحاق المذكور ذكره المصنّف قبل إيراد هذا الإسناد، ولفظه: (نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلا قَامَ، قَالَ: فَقَامَ مِنْ قِبَلِ سَعِيدٍ سِتَّةٌ، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدٍ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ الله يَقُولُ لِعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: أَلَيْسَ اللهُ أَوْلَى بالمُؤمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ).

٧. مَا رُوِيَ عَنْ حَبَّـةَ العُـرَنِيِّ

(١) رَوَى الحَافِظُ الطَّبَرَانِيُّ[١]: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَـةَ الْأَصْـبَهَانِيُّ، ثنـا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو البَجَلِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَـنْ هُبَـيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وحَبَّـةَ الْعُرَنِيِّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ عَلِيّـاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَاشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْـتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ».

فَقَامَ بَضْعَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْـتُ وَلِيَّـهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ»).

(٢) رَوَى أبو بِشْرِ الدُّولَابِيُّ[٢]: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْـنِ عَفَّـانَ، قَـالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، قَالَ: أَنْبَأَ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حَبَّةَ الْعُـرَنِيِّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: نَشَدَ النَّاسَ عَلِيٌّ فِي الرَّحَبَـةِ فَقَامَ بَضْعَةُ عَشَرَ رَجُلاً فِـيهِمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ عَلَيْهَا أَزْرَارٌ حَضْرَمِيَّةٌ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَـالَ: «مَـنْ

---

(١) المعجم الكبير، ج٥، ص١٩١ ـ ١٩٢، رقم الحديث ٥٠٥٨.

(٢) الكنى والأسماء، ج٢، ص١٧٢، رقم الحديث ٢٣٤٣.

كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

قُلْتُ: عِبَارَةُ (عَنْ حَبَّةَ العُرَنِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) فِيْهَا تَصحِيفٌ، والصَّوَابُ (عَنْ حَبَّةَ العُرَنِيِّ أَبِي قُدَامَةَ) ويَدلُّ عَلَى هَذَا أنَّ الدُّولَابِيَّ قَدْ ذَكرَ الحَدِيثَ فِي بَابِ مَنْ يُكَنَّونَ بأَبِي قُتادَةَ وأَبِي قُدَامَةَ، وكُنْيَةُ حَبَّةَ (أَبُو قُدَامَةَ) كَمَا ذَكرَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ[1].

(١) الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٥٣، رقم الترجمة ١١٣٠، باب تسمية من روي عنه العلم ممن اسمه حبة.

٨. ما رُوِيَ عَنْ الأَصْبَغ بن نُباتةَ

(١) رَوَى ابنُ الأَثِيرِ فِي (أُسْدِ الغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ)[١]: (أَخْبَرَنَا أَبو مُوسَى إِذْناً، أَخْبَرَنَا السَّيِّدُ أَبُو مُحَمَّدٍ حَمْزَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ المِصرِيُّ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ المَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاشِدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ الْعَبْدِيُّ، عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلا قَامَ، وَلا يَقُومُ إِلا مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ، فَقَامَ بَضْعَةُ عَشَرَ رَجُلاً فِيهِمْ: أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو عَمْرَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحْصِنٍ، وَأَبُو زَيْنَبَ، وَسَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ، وَحَبَشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ السَّلُولِيُّ، وَعُبَيْدُ بْنُ عَازِبٍ الأَنْصَارِيُّ، وَالنُّعْمَانُ بْنُ عَجْلانَ الأَنْصَارِيُّ، وَثَابِتُ بْنُ وَدِيعَةَ الأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو فَضَالَةَ الأَنْصَارِيُّ، وَعَبْدُ

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٣، ص٤٦٥، ترجمة: عبد الرحمن بن عبد رب الأنصاري.

الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ رَبِّ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: أَلا إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّ المُؤمِنِينَ، أَلا فَمَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ).

ورواه ابْنُ قُدَامَةَ المَقْدِسِيُّ فِي كِتَابِهِ (المُتَحَابُّونَ فِي اللهِ) بإِسْنَادٍ يَشْتَرِكُ مع ما تَقَدَّم بِلفظٍ مُختصرٍ[١].

---

(١) المتحابون في الله، ص٧٣، رقم الحديث ٩٢.

٩. ما رُوِيَ عَنْ عُمَيْرَةَ بنِ سَعْدٍ

(١) رَوَى الحَافِظُ النَّسَائِيُّ[1]: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الله النَّيْسَابُورِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الأَوْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَانِئُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ طَلْحَةَ الإِيَامِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيّاً وَهُوَ يَنْشُدُ فِي الرَّحَبَةِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، فَقَامَ بِضْعَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا).

(٢) رَوَى الحَافِظُ الطَّبَرَانِيُّ[2]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: نا عَبْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: نا عَبْدُ الله بْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً، يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»؟ فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩٠، رقم الحديث ٨٦١٥.

(٢) المعجم الأوسط، ج٢، ص٣٢٤، رقم الحديث ٢١١٠.

(٣) وَرَوى أيضاً[(١)]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ كَيْسَانَ الثَّقَفِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، قَالَ: نا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيّاً عَلَى الْمِنْبَرِ نَاشَدَ أَصْحَابَ رَسُولِ الله: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ مَا قَالَ فَيَشْهَدُ؟ فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، مِنْهُمْ: أَبُو سَعِيدٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ الله يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٤) ورَوى أيضاً[(٢)]: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّازِيُّ، ثَنَا زُنَيْجٌ أَبُو غَسَّانَ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ[(٣)] أَنَّ عَلِيّاً جَمَعَ النَّاسَ فِي الرّحبَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَقَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلاً، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا النَّبِيَّ يَقُولُ ذَلِكَ).

---

(١) المعجم الأوسط، ج٢، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩، رقم الحديث ٢٢٥٤.

(٢) المعجم الأوسط، ج٧، ص٧٠، رقم الحديث ٦٨٨٢.

(٣) قال الدارقطني في علله (ج٤، ص٩٢): (وروى هذا الحديث ـ يقصد خبر المناشدة ـ الزبيرُ بن عدي عن عمير بن سعيد عن عليٍّ، ولعله أراد عمير بن سعد أو غيره)، والظاهرُ بملاحظة مجموع الطرق أنّ عمير بن سعيد في هذا السند يُراد به عميرة بن سعدٍ الهمداني الياميّ، واللهُ العالم.

(٥) رَوَى الحَافِظُ ابنُ أَبِي عَاصِمٍ[١]: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْـنِ عَبْـدِ الله، ثنا أَبِي، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ المُهَاجِرَ بْنَ عَمِيرَةَ أَوْ عَمِيرَةَ بْنَ المهَاجِرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيّاً نَاشَدَ النَّاسَ عَلَى المِنْبَرِ: مَـنْ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَـوْلَاهُ» ؟ فَقَـامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، فَقَالُوا: سَمِعْنَا رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُـهُ).

قُلْتُ: نبّـهَ الحَافِظُ الدَّارقُطْنِيُّ عَلَى أنَّ هَذَا غَلَطٌ، وأنَّ صَوَابَهُ (عُمَـيْرة بـنَ سعدٍ) لا عَنْ (المُهَاجرِ بنِ عُمَيْرَةَ أو عُمَيْرةَ بنِ المُهَـاجِرِ)، وأشـار إلى هَـذَا في كِتَابِهِ (العِلَلُ)[٢]:

(وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِـيِّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وسَلَّمَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، وَزُبَيْدٌ الْإِيَامِيُّ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَهَانِي بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ طَلْحَـةَ، عَـنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ.

وَقَالَ أَبو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ مُهَاجِرٍ.

---

(١) السنة، ج٢، ص٩١٣، رقم الحديث ١٤٠٧.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج٤، ص٩١، رقم السؤال ٤٤٦.

وَقَالَ زُبَيدٌ الْإِيَامِيُّ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ فُلَانٍ. وَالصَّوَابُ عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ).

(٦) رَوَى اللَالِكَائِيُّ[1]: (أنا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرُّويَانِيُّ، قَالَ: نا أَبو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالَ: نا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ[2] قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، إِلَّا قَامَ. فَقَامَ ثَمانِيَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا).

(٧) رَوَى الحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْفَهَانِيُّ[3]: (حَدَّثَنَا سُلَيْمانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَيْسَانَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، ثَنَا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيّاً عَلَى المِنبَرِ نَاشَدَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ وَفِيهِمْ: أَبو سَعِيدٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَهُمْ حَوْلَ الْمِنْبَرِ، وَعَلِيٌّ عَلَى الْمِنْبَرِ وَحَوْلَ الْمِنْبَرِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ، فَقَالَ عَلِيٌّ: نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ، هَلْ سَمِعْتُمْ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»؟ فَقَامُوا كُلُّهُمْ فَقَالُوا: اللهُمَّ نَعَمْ، وَقَعَدَ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُومَ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ المؤْمِنِينَ، كَبِرْتُ وَنَسِيتُ. فَقَالَ: اللهُمَّ إِنْ كَانَ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج٢، ص١١٩٩ - ١٢٠٠، رقم الحديث ٢٦٣٩.

(٢) كذا في المطبوع، والصواب: عميرة بن سعد، كما تقدّم.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٥، ص٢٦.

كَاذِباً فَاضْرِبْهُ بِبَلَاءٍ حَسَنٍ، قَالَ: فَمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْنَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ نُكْتَةً بَيْضَاءَ لَا تُوَارِيهَا العِمَامَةُ).

(٨) رَوى عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ الحِمْيَرِيُّ[1]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبو الْأَجْلَحِ، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» إِلَّا قَامَ فَشَهِدَ؟ فَقَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا).

---

(١) جزء علي بن محمد الحميري، ص٩٢ ـ ٩٣، رقم الحديث ٣٥.

١٠. مَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ

(١) مَا رَواهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ [١]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالا: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلا قَامَ، قَالَ: فَقَامَ مِنْ قِبَلِ سَعِيدٍ سِتَّةٌ، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدٍ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ لِعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَيْسَ اللهُ أَوْلَى بِالمؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٢) رَوَى أَبُو بكرِ ابنُ أَبِي عَاصِمٍ [٢]: (ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَ: قَامَ عَلِيٌّ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، سَمِعَ النَّبِيَّ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ. فَقَامَ سِتَّةٌ مِنْ هَذَا الجَانِبِ، وَسِتَّةٌ مِنْ هَذَا الجانبِ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا مِنْ

---

(١) المسند، ج٢، ص٢٦٢، رقم الحديث ٩٥٠.

(٢) السنة، ج٢، ص٩١٣، رقم الحديث ١٤٠٨.

رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٣) رَوَى الحَافِظُ النَّسائيُّ[1]: (أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ: إِنِّي مُنْشِدٌ اللهَ رَجُلاً، وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ؟». فَقَامَ سِتَّةٌ مِنْ جَانِبِ الْمِنْبَرِ، وَسِتَّةٌ مِنَ الجَانِبِ الْآخَرِ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ ذَلِكَ.

قَالَ شَرِيكٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: هَلْ سَمِعْتَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»).

(٤) انْظُرْ طُرُقاً أُخَرَى إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهَا فِي (مَا رُوِيَ عَنْ عَمْرُو ذِي مُرٍ، ح٢) و (مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بنِ وَهْبٍ، الأحاديث: ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٧ ـ ٩).

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩١ ـ ٣٩٢، رقم الحديث ٨٦١٨.

١١. مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بنِ وَهْبٍ

(١) رَوَى الحَافِظُ النَّسائِيُّ[١]: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: قَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٢) ورَوى أيضاً[٢]: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ أَنَّهُ قَامَ مِمَّا يَلِيهِ سِتَّةٌ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: «وَقَامَ مِمَّا يَلِينِي سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ»).

(٣) ورَوَى أَيضاً[٣]: (أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩١، رقم الحديث ٨٦١٦.

(٢) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩١، رقم الحديث ٨٦١٧.

(٣) السنن الكبرى، ج١٠، ص٣٩٩ ـ ٤٠٠، رقم الحديث ٨٦٢٨.

فِي الرَّحَبَـةِ: أَنْشُدُ بِاللهِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُـولُ: «إِنَّ اللهَ وَلِيُّ الْمُؤمِنِينَ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَـادِ مَـنْ عَـادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ». قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: «قَامَ إِلَى جَنْبِي سِـتَّةٌ» وَقَـالَ زَيْـدُ بْـنُ يُثَيْعٍ: «قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ»).

(٤) ورَوَى أيضاً[١]: (أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ:حَدَّثَنَا الْفَـضْلُ بْـنُ مُوسَى، قَالَ:حَدَّثَنا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَـعِيدِ بْـنِ وَهْـبٍ قَـالَ: قَالَ عَلِيٌّ فِي الرّحْبَةِ أَنْشُدُ بِاللهِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَـوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «اللهُ وَلِيِّي، وَأَنَا وَلِيُّ المؤْمِنِينَ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ، فَهَـذَا وَلِيُّـهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ» فَقَـالَ سَـعِيدٌ: «قَـامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةٌ» وَقَالَ حَارِثَةُ بْنُ مُضَرِّبٍ: «قَامَ عِنْـدِي سِـتَّةٌ» وَقَـالَ زَيْـدُ بْـنُ يُثَيْعٍ: «قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ»).

(٥) روَى الحَافِظُ البَزَّارُ[٢]: (حَدَّثَنا إبرَاهِيمُ بنُ هَانِئٍ، قَـال: نَـا عَـلِيُّ بْـنُ حَكِيْمٍ، قَال: نَا شَرِيكٌ، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَن سَعِيد بْنِ وَهْبٍ، وعَن زَيْدِ بْـنِ يُثَيْعٍ قَالا: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَـةِ مَنْ سَمِعَ رَسُـولَ اللهِ يَـوْمَ غَـدِيرِ خُمٍّ فَقَامَ سِتَّةٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُـمٍّ: أَلَـسْتُ أَوْلَى

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص٤٣٦ ـ ٤٣٧، رقم الحديث ٨٦٨٨.

(٢) البحر الزخار «مسند البزار»، ج١٠، ص٢١٢، رقم الحديث ٤٢٩٩.

بِالمؤمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَوَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ).

(٦) رَوَى أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[١]: (حَدَّثَنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي[٢]، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، نا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ، فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ»).

(٧) رَوَى الضِّيَاءُ المَقدِسِيُّ[٣]: (أَخْبَرَنَا الحافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السِّلَفِيُّ إِجَازَةً، قَالَ أَنَا أَبُو الْفَتحِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ الحارِثِ المعَلِّمُ فِيمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ من أصل سَمَاعِهِ، حدثكُمْ أَبُو عبد الله الحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ إِمْلاءً، ثَنَا أَبُو الحسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ الْقَاسِمِ الجُدَيْلِيُّ بِبَغْدَادَ، ثَنَا أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن عبد الله بْنِ سُلَيْمانَ الحَضْرَمِيُّ، ثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ، ثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَنْشُدُ اللهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «اللهُ وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّ المؤمِنِينَ، مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ

---

(١) فضائل الصحابة، ج٢، ص٧٤١، رقم الحديث ١٠٢١.

(٢) الزيادة في بداية الإسناد من إضافة راوي الكتاب، وأحمد بن حنبل يروي عن محمد بن جعفر الهذلي.

(٣) الأحاديث المختارة، ج٢، ص١٠٦، رقم الحديث ٤٨١.

مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ».

قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: فَقَامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةٌ. قَالَ: فَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: قَامَ مِنْ عِنْدِي سِتَّةٌ).

قُلْتُ: يَظْهرُ أَنَّ هُنَاك سَقْطاً فِي السَّنَدِ (الأَعْمَشُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ)، إِذْ إِنَّ الأَعمشَ لا يَروِي عَن سَعِيدِ بنِ وَهْبٍ مُبَاشَرةً بَلْ بِوَاسِطَةِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعيِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ فِي هَذا البَابِ.

(٨) رَوَى الحَافِظُ الآجُرِّيُّ[١]: (حَدَّثَنَا أَبو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جعْفَرٍ ـ يَعْنِي غُنْدَراً ـ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله، قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٩) روى المُحَدِّثُ الحَسَنُ بنُ رُشَيْقٍ العَسْكَرِيُّ[٢]: (حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ رزيقٍ، حَدَّثَنا سُفيَانُ بنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ فِطْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وَعَمْرٍو ذِي مُرٍّ وَزَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ

---

(١) الشريعة، ج٤، ص٢٠٦٣، رقم الحديث ١٥٤١.

(٢) مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية (جزء الحسن بن رشيق)، ص٩٧ ـ ٩٨، رقم الحديث ٩٦.

أَنْشُدُ اللهَ امْرَأً مُسْلِماً سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلا قَامَ فَقَامَ ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلا فَشَهِدُوا سِتَّةٌ مِنْ جَانِبٍ وَسَبْعَةٌ مِنْ جَانِبٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَإِنَّ عَلِياً مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(١٠) انْظُرْ طُرُقاً أُخرَى إليْهِ ذَكَرْنَاهَا فِي (ما رُوِيَ عَنْ عَمْرُو ذِي مُرٍ، ح٢) و(مَا رُوِيَ عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيّ، ح١) و(مَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، ح١).

١٢. ما رُوِيَ عن زِيَادِ ابنِ أَبِي زِيَادٍ

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ[1]: (حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي صَالِحٍ الْأَسْلَمِيَّ، حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَنْشُدُ النَّاسَ فَقَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلاً مُسْلِماً سَمِعَ رَسُولَ الله يَقُولُ: يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ: فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً فَشَهِدُوا).

---

(١) المسند، ج٢، ص٩٣ ـ ٩٤، رقم الحديث ٦٧٠.

الفَصْلُ الثّانِي

خَبَرُ مُنَاشَدَةِ الرَّحبَةِ صَحِيْحٌ عَلَى التَّحقِيقِ

لَا يَخْفَى أَنَّ نَقل الحَدِيْثِ بِهَذِهِ الطُّرُقِ الوَافِرَةِ يُنْبِئُ عَنْ صِحَّتِهِ فِي الجُمْلَةِ، وَأَنَّ المُناشَدةَ ثَابِتَةٌ بِلا رَيْبٍ، فَبِمُجَرَّدِ النَّظَرِ إِلى تَعَدُّدِ الأَسَانِيْدِ المَذْكُورَةِ ونَاقِلِيْهَا يُسْتَبْعَدُ اِحتِمَالُ التَّواطؤِ عَلى الكَذِبِ، وإِتماماً للحُجَّةِ وبَيَانِهَا نُوَضِّحُ صِحَّةَ الحَدِيْثِ بتفصِيْلِ الكَلامِ فِي بَعْضِ أَسَانِيْدِهِ.

تصحيح سند أحمد إلى أبي الطفيل

رَوَى أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ[١]: (حَدَّثَنا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ المعنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرّحبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَنْشُدُ اللهَ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ، لَمَّا قَامَ فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ، وَقَالَ أَبو نُعَيْمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيّاً رَضِيَ

---

(١) سبق تخريجه في (ما روي عن أبي الطفيل).

اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ).

وهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ، وإِلَيْكَ تَفْصِيلُ الكَلَامِ فِيهِ.

توثيق حسين بن محمد

(١) حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بَهْرَامَ المَرُّوذِيُّ المُؤَدِّبُ نَزِيلُ بَغْدَادَ. ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ السِّتَّةُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى جَرْحٍ مُعْتَبَرٍ فِيهِ. وَهَذِهِ كَلِمَاتُ العُلَمَاءِ فِي حَقِّهِ:

- ابنُ سَعْدٍ فِي طَبقاتِه[(١)]: (حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بَهْرَامَ المَرُّوْزِيُّ[(٢)]، وَيُكَنَّى أَبَا أَحْمَدَ، وكَانَ ثِقَةً).

- الحَافِظُ العِجْلِيُّ[(٣)]: (حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بَهْرَامَ التَّمِيْمِيُّ، بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ).

- ابن حِبّان في كِتابِه (الثِّقَاتُ)[(٤)]: (حُسَينُ بن مُحَمَّدٍ، أَبُو عَلِيٍّ المُؤَدِّبُ الْبَغْدَادِيُّ التَّمِيمِيُّ، أَصْلُهُ مِنْ مَرُو الروذِ، يَروِي عَنْ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ ..إلخ).

---

(١) الطبقات الكبير، ج٩، ص٣٤٠، رقم الترجمة ٤٣٣٩.

(٢) كذا في المطبوع والصواب: المروذي بالذال ـ كما بيّن ضبطها ابنُ حجر ـ.

(٣) تاريخ الثقات، ص١٢١، رقم الترجمة ٢٩٤.

(٤) الثقات، ج٨، ص١٨٥.

وَوَثَّقَهُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ[١]: (الحَافِظُ الثِّقَةُ) وابْـنُ حَجَـرٍ العَـسْقَلانِيُّ قَـال[٢]: (الحسينُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بهْرَامَ التميميُّ أَبُـو أَحْمَدَ أَوْ أَبُـو عَلِيٍّ المَرُّوذِيُّ - بِتَـشْدِيدِ الرَّاءِ وبِذَالٍ مُعْجَمَةٍ - نَزِيلُ بَغْدَادَ، ثِقَةٌ).

توثيق أبو نعيم

(٢) أبـُو نُعَيْمٍ: هُوَ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثِقَةٌ مَشْهُورٌ لَا يَتَوَقَّفُ فِي وَثَاقَتِـهِ إِلَّا قَلِيلُ المَعرفَةِ بالرُّواةِ وأَحوَالِهِمْ، وَهَوَ أَشْهَرُ مِنْ بَـسْطِ الكَـلَامِ فِيـهِ، فلْتُرَاجَـعْ تَرْجَمَتُهُ فِي مَظَانِّهَا. نَعَـمْ، قَـدْ وُصِـفَ بالتَّـدْلِيسِ ولَا يَـضُرُّ هَـذَا رِوَايَتَـهُ هُنَـا لِتَصْرِيحِهِ بالسَّمَاعِ.

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٢١٦، رقم الترجمة ٥٤.

(٢) تقريب التهذيب، ص٢٥٠، رقم الترجمة ١٣٥٤.

توثيق فطر بن خليفة

(٣) فِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ: ثِقةٌ، رَوَى لَهُ البُخَارِيُّ مقروناً، وأبو دَاوُدَ والتِّرْمِذيُّ والنَّسَائيُّ وابنُ مَاجَةَ، ووَثَّقَهُ جَمْعٌ غَفِيرٌ، وَمَنْ تَركَهُ وَذَمَّهُ فَلأَجْلِ مَذْهَبِهِ، والمَذْهَبُ لَا يُوجِبُ قَدْحاً وتضعيفاً.

* مُنَاقَشةُ الجَرْحِ الوَارِدِ فِي حَقِّ فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ:

أَوَّلاً: قَالَ الجَوْزَجَانِيُّ[1]: (زَائِغٌ غَيرُ ثِقَةٍ).

وَهَذَا الجَرْحُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفَسَّرٍ، وَلأَنَّ الجَوْزَجَانِيَّ نَاصِبِيٌّ لَا يُقْبَلُ جَرْحُهُ فِي أَهْلِ الكُوفَةِ الشِّيعَةِ لِتَحَامُلِهِ عَلَيْهِمْ مَذْهَبِيًّا، وفِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ كُوفِيٌّ.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرُ العَسْقَلَانِيُّ[2]: (وَمِمَّنْ يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الجَرْحِ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَنْ جَرَحَهُ عَدَاوَةٌ سَبَبُهَا الِاختِلَافُ فِي الِاعتِقَادِ، فَإِنَّ الحَاذِقَ إِذَا تَأَمَّلَ ثَلْبَ أَبِي إِسْحَاقَ الجَوْزَجَانِيَّ لأَهْلِ الكُوفَةِ رَأَى العَجَبَ، وذَلِكَ لشِدَّةِ انْحِرَافِهِ فِي النَّصْبِ وشُهْرَةِ أَهْلِهَا بِالتَّشَيُّعِ، فَتَرَاهُ لَا يَتوقَّفُ فِي جَرْحِ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْهُمْ بِلِسَانٍ ذَلِقٍ وعِبَارَةٍ طَلِقَةٍ حَتَّى أَنَّهُ أَخَذَ يُلَيِّنُ مِثْلَ الأَعْمَشِ وَأَبِي نُعَيْمٍ وعُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسَى وأَسَاطِينِ الحَدِيثِ وَأَرْكَانِ الرِّوَايَةِ).

---

(١) أحوال الرجال، ص٦٦، رقم الترجمة ٧٢.

(٢) لسان الميزان، ج١، ص٢١٢.

وقَالَ أَيضاً[١]: (وَأمَّا الجوزجَانِيُّ فقَدْ قُلْنا غيْرَ مَرَّةٍ إنَّ جَرْحَهُ لَا يُقْبَلُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ لشِدَّةِ انْحرَافِهِ ونَصْبِهِ).

وقَالَ محمدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ[٢]: (قَدْحُ المُبْتَدِعِ فِي المُبْتَدِعِ لَا يُقْبَلُ عَلَى أَصْلِهِمْ كَما قَالَه الحَافِظُ فِي الرَّدِ عَلَى الجوزَجَانيِّ فِي قَدْحِهِ عَلى إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبَانَ بِالتَّشَيُّعِ وَهَذِهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ غُضُونِ الأَبحَاثِ وَقدْ صَرَّحَ بِهَا الأُصُولِيّونَ).

وقَالَ عَلاءُ الدِّينِ مُغْلَطَايُّ[٣]: (كَلَامُ الجَوْزَجَانِيِّ فِي الشِّيعَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ لِلمَعْرِفَةِ بِمَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ)، وقَالَ المُحقِّقُ عَبْدُ الله الجُدَيْعُ[٤]: (ثُمَّ إِنَّنَا حَرَّرْنَا فِي هَذَا الكِتَابِ أَنَّ الجوزَجَانِيَّ لَا يُقْبَلُ جَرْحُهُ فِي أَهْلِ الكُوفَةِ).

ومِنَ العَجيبِ أَنْ تَجِدَ بَعضَ المُعَاصِرِينَ قَدْ حَاوَلَ نَفْيَ النَّصْبِ عَنْ الجَوزَجَانِيِّ وتَبرئتِهِ مِنْ التَّحَامُلِ عَلَى الشِّيعَةِ فِي أَحْكَامِهِ الرِّجَالِيَّةِ، وعَلَى أَيِّ حَالٍ، لَوْ سَلَّمْنَا بِبَرَاءَتِهِ مِنَ النَّصبِ، فَلا يُنَافِيْ هَذَا تَحَامُلَهُ عَلَى الشِّيْعَةِ وهُوَ ما يَخْدِشُ واقِعيَّةَ أقوَالِهِ.

ثَانِياً: قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (زَائِغٌ، لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ).

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص٤٦٩.

(٢) ثمرات النظر في علم الأثر، ص١٤٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٣، ص٣٥٣، رقم الترجمة ١١٤٤.

(٤) تحرير علوم الحديث، ج١، ص٥٤٠ (الهامش).

كَذَا العِبَـارَةُ فِي سُـؤَالاتِ الحَـاكِمِ[١] وفي (تَهْـذيبُ التَّهْـذِيـبِ) هَكَـذَا[٢]: (فِطْرُ زَائِغٌ، وَلَمْ يَحتجَّ بِهِ البُخَارِيُّ).

وعَلى اللَّفْظِ الأَوَّلِ، لَا يَثْبُتُ القَدْحُ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ اِحتَجُّوا بِفِطْـرِ بـنِ خَلِيفَـةَ، وأَمَّا كَوْنُهُ زَائِغاً فهذَا لا يَضُرُّ بِحَدِيْثِهِ.

وعَلَى اللفظِ الثَّانِي فَتكُونُ العِبَارَةُ إشَارَةً إِلى عَدَمِ اِحتِجَـاجِ البُخَـارِيِّ بـهِ؛ لأَنَّه رَوَى لَـهُ في الصَّحِيْحِ مَقرُوناً بِغَيْرِهِ، ولا يَعنِيْ هَذَا ضَعفَ حَدِيْثِـهِ.

ثَالِثاً: نَسبَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ لابنِ المَدِينِيِّ أَنهُ غَمَزَ فِي فِطْرٍ.

قَالَ في كِتَابِهِ (مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وهُوَ مُوَثَّقٌ)[٣]: (وغَمَزَه ابْنُ المَدِينِيِّ).

وذَكرَ هَذَا الحَافِظُ البَاجِيُّ نَقْلاً عَنِ الحَاكِمْ النَّيْـسابُوريِّ، قَـالَ[٤]: (غَمـزَهُ ابنُ المَدِيْنِيِّ، وحَكى فِيهِ عَنِ اِبنِ عُيَيْنَةَ) وقَدْ وَهِمَ الحَـاكِمُ وتَابَعـهُ الـذَّهَبِيُّ فِي نِسْبَـةِ الغَمْزِ إلى ابنِ المَدِينيِّ، والصَّحِيحُ وِفقاً لَما رَواهُ ابنُ عَـدِيٍّ بِـسَندهِ عَـنِ اِبنِ المَدينيِّ عَنْ سُفيانَ بنِ عُيَينةَ أَنَّ بعضَ الكُوفِيِّينَ كَـانوا يَغْمِـزُونَ فِطـراً[٥]

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص٢٦٤، رقم الترجمة ٤٥٤.

(٢) تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣٠٢، حرف الفاء، باب من اسمه فطر.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص٤٢٦، رقم الترجمة ٢٨٠.

(٤) التعديل والتجريح لمن خرج لـه البخـاري في الجـامع الـصحيح، ج٣، ص١١٨٩، رقـم الترجمة ١٢٣١، باب: تفاريق الأسماء على الفاء، ترجمة: فطر بن خليفة.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٨، ص٦٠٤.

وهَذَا لا يَكْشِفُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ جَرحِ سُفيَانَ أو ابن المَدِينيِّ لِفطْرٍ، هَـذَا مَـع كَونهِ جَرحاً غَيرَ مُفَسَّرٍ لا يُعتَدُّ بِهِ.

رابعاً: تَضعِيفُ ابنُ حَزمٍ.

قَالَ ابنُ حَزمٍ بَعدَ أن ذَكرَ رِوَايةً من طَرِيقِ فِطرٍ[1]: (وَهَذَا خَبَرٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّ فِطْراً ضَعِيفٌ)، وهَذَا التَّضعِيفُ مَردُودٌ؛ لأَنَّ ابنَ حَزمٍ مِنَ المُتَأَخِّرين، مُـضافاً إلى أَنَّ الجَرحَ غَيرُ مُفَسَّرٍ، وقَدْ قَال الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ إِنَّ تَضعِيفَاتِ ابـنِ حَـزمٍ لا يُلتفتُ إِلَيْهَا إِذَا لَمْ تَسْتَنِدُ لِحُجَّةٍ، قَالَ فِي تَرجَمةِ مروانَ بن مُحَمَّـدٍ الطَّـاطِرِيِّ[2]: (ثِقَةٌ مَشْهُورٌ مُرجِئٌ، وَقَالَ ابْنُ حَزمٍ: ضَعِيفٌ. وَلَا يلْتَفـتُ إِلَى تَـضْعِيفِه بِـلَا حُجَّةٍ).

خَامِساً: كَلامُ القَطَّانِ فِي حَدِيثِ فِطْرٍ.

قَال العَقيلِيُّ فِي كِتَابِـهِ (الضُّعفَاءُ الكَبِـيرُ)[3]: (حَـدَّثنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ عِيـسَى، حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْـنَ سَـعِيدٍ الْقَطَّـانَ، يَقُـولُ: حَـدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ رَسُـولُ الله صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ: «مَـنْ أُصِـيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكُرْ مُصِيبَتَهُ بِي فَإِنَّهَا أَعْظَمُ المَصَائِبِ» فَقُلْتُ لِيَحْيَى: قَالَ «حَـدَّثَنَا

(١) المحلى بالآثار، ج١١، ص٣٤١.

(٢) المغني في الضعفاء، ج٢، ص٢٩١، رقم الترجمة٦١٧٣، ترجمة: مروان بن محمد الطاطري.

(٣) الضعفاء الكبير، ج٣، ٣٦٥.

عَطَاءٌ»! قَالَ: وَمَا يُنْتَفَعُ بِقَوْلِ «حَدَّثَنَا عَطَاءٌ» وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ؟ يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ. قَالَ أَبو حَفْصٍ: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ فَحَدَّثَنَا عَنْ فِطْرٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْوَالِبِيِّ نَفْسِهِ)، والإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وقَالَ العَقِيلِيُّ[1]: (حَدَّثنَا مُحمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثنَا صَالِحٌ، قَالَ: حَدَّثنَا عَلِيٌّ، قَالَ: قُلْتُ ليَحيَى فِي حَدِيثِ فِطْرٍ: «خَرجَ عَلِيٌّ وهُمْ قِيَامٌ»، فقَالَ يَحيَى: أَمَّا هُوَ فَقالَ لِي: «حَدَّثنَا أبو خَالِدٍ الوَالِبيُّ»، قُلْتُ ليَحيَى: إِنَّهُمْ يُدخِلون بَيْنهُمَا: زَائِدَةَ، وابنَ نَشِيطٍ، قَالَ يَحيَى: فَإِنَّهُ أَيضاً قَالَ لِي: حَدَّثَنَا أَبو الطُّفَيلِ فِي حَصَى الجِمارِ، ثمَّ أدخلَ بَعدَ ذَلِكَ - فِيمَا بَلغَنِي - بَيْنَهُما رَجُلاً. قُلْتُ ليَحيَى: فتَعتَمِدُ عَلَى قَولِهِ: «حَدَّثنَا فُلانٌ، قَالَ: حَدثنَا فُلانٌ»؟ قَال: لا. قُلْتُ: كَانَتْ مِنْهُ سَجِيَّةً ؟ قَالَ: نَعَمْ) والإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وحَاصِلُ الإِشْكَالِ مِنَ هَذَيْنِ الخَبرَيْنِ: أَنَّ فِطراً يُصَرِّحُ فِي بَعضِ الأَحيَانِ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

وقَدْ أَجابَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِمَا حَاصِلُه، إِنَّهُ لا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَى عَنْ الشَّيْخِ بِالوَاسِطَةِ ثُمَّ لَقِيهُ فَرواهُ عَنْهُ مُبَاشرةً[2].

ويُجَابُ أيضاً بِمَا يَلِي: إِنَّ هَذَا يُمكنُ أَنْ يُحمَلَ عَلَى الوَهمِ والخَطأِ كَما يَحصُلُ

---

(١) الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٦٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٢.

لأَكَابرِ المُحَدِّثِينَ، حَيْثُ يُحَدِّثُ بَعضُهُمْ بِصيْغَةِ السَّمَاعِ وهُـوَ لَمْ يَـسْمَعْ، ومَـع ذَلِكَ فَإِنَّ العُلَـماءِ لَمْ يَـردُّوا حَـدِيْثَهُمْ مُطلقـاً إِلَّا إِذَا قَـامَ الـدَّلِيلُ عَـلَى الخَلَـلِ فيُتَوقَّفُ فِي خُصوصِ ذَلِكَ المَوْرِدِ، ومِنْ الرُّواةِ الذِينَ وَقعَ مِنْهُمْ هَذَا الأَمْرُ:

١. شُعبَـةُ بنُ الحَجَّاجِ: قَالَ ابنُ رَجَبٍ الحَنبـليُّ[١] : (قَدْ ذَكرَ ابـنُ المَـدِينيِّ أَنَّ شُعبةَ وَجـدُوا لَـهُ غَـيْرَ شَيءٍ يَـذكرُ فِيـهِ الإِخْبـارَ عَـنْ شُـيوخِهِ ويَكـونُ مُنْقَطِعاً).

٢. جَرِيرُ بنُ حَازمٍ: قَالَ أَحمَدُ بنُ حَنبَـلٍ[٢]: (كَـانَ سَجِيَّـةً فِي جَرِيـرِ بـنِ حَازِمٍ يَقُولُ: «حَدَّثَنا الحَسَنُ، قَال: حَدَّثَنا عَمْرو بنُ تَغْلِـبَ» وأَبـو الأَشْـهَبِ يَقولُ: «عَنِ الحَسَنِ: بَلغَني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لعَمْرو بنِ تَغْلِبَ»).

وقَالَ يَحيَى بنُ مَعِيْنٍ[٣] : (كَانَ جريرُ بنُ حَازِمٍ يُحَـدِّثُ فَيَقُـولُ: «حَـدَّثنَا، قَالَ: حَدَّثنَا» فكَانَ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ يَقُولُ لَـهُ: «عَنْ عَنْ عَنْ»!)، يَعنِي أَنهُ يُصَرِّحُ بالتَّحدِيثِ فِي مَواطِنِ العَنْعَنةِ المُنْقَطِعَةِ أَيْ فِي حَالَةِ غَيْـرِ السّماعِ فَلا يَنبغـي أَنْ يَقولَ «حدَّثَنا».

بَلْ إِنَّ هَذَا الأَمرَ كَثيرُ الحُصولِ مِنَ الرُّوَاةِ، قَالَ ابنُ رَجَبٍ[٤]: (وكَانَ أَحمَدُ

---

(١) شرح علل الترمذي، ج٢، ص٥٩٤.

(٢) العلل، ج١، ص٢٦٧، رقم الفقرة ٣٩٨.

(٣) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، ج٢، ص٢٦٠، رقم الفقرة ٤٦٨٢.

(٤) شرح علل الترمذي، ج٢، ص٥٩٣.

يَستَنْكِرُ دُخولَ التَّحدِيْثِ فِي كَثيرٍ مِنَ الأَسَانيدِ، وَيَقولُ: هُوَ خَطَأٌ ـ يَعنِي ذِكْرُ السَّماعِ ـ).

ونَقلَ ابنُ رَجبٍ عَنِ الحَافِظِ الإِسْماعِيليِّ إشارتَـهُ إِلى أَنَّ الـرُّواةَ الـشَّامِيِّينَ والمِصرِيِّينَ يُصَرِّحُونَ بِالتَّحـدِيثِ فِي رِوَايَـاتِهِمْ، ولَا يَكُـونُ الإِسْـنادُ مُتَّـصِلاً بالسَّماعِ[١].

ولَوْ تَعنَّتَ البَعضُ فِي شَأنِ فِطْرٍ، فَإِنَّ هَذَا يَقتَـضِي أَنْ لا يُقبَـلَ مِـنْ شُـعبةَ وجَرِيرٍ حَدِيثُهُمْ وَلَوْ كَـانَ مُـصَرَّحاً فِيـهِ بالتَّحـدِيثِ والـسَّماعِ، ولا سِـيَّما أَنَّ جَرِيراً نُعِتَ فِعلُـهُ بِأَنَّـهُ سَجِيَّةٌ فِيهِ كَما هُوَ الحَالُ فِي فِطْرِ بنِ خَلِيفةَ، ومَع ذَلِكَ لا نَجِدُ العُلَماءَ يَردُّونَ حَدِيْثَهُمْ؛ لأَنَّ تِلْـكَ الأَخْطَـاءَ نَاشِـئَةٌ عَـنِ الـوَهْمِ ولَا تَقْدَحُ فِي مَقبُوليَّـةِ رِوَايَتِهِمْ.

ثُمَّ إِنَّـهُ قَدْ ثَبتَ عَنْ يَحيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانَ أَنـه كَانَ «يُوَثِّقُ فِطـراً ويُحْـسِنُ القَوْلَ فِيهِ ويَرتَضِيه ويُحَدِّثُ عَنْهُ» كَما عَبَّر بِهَذا أبو حَـاتِمٍ الـرَّازِيُّ وكَـما نَقـلَ أحمدُ عَنِ القَطَّانِ أَنه ثِقَةٌ[٢]، وهَذَا يَعنِـي أَنـهُ كَـانَ يَعتَـدُّ بِرِوايَاتـهِ وأَنَّ ذَلِـكَ الوَهْمَ لَا يَخدِشُ حَدِيثَـهُ مُطلَقاً.

---

(١) فتح الباري، ج٣، ص٥٤.

(٢) قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحمَنِ: (سَأَلْتُ أَبي عَنْ فِطرِ بنِ خَلِيفَةٍ، فَقَالَ: صَالِحٌ، كَـانَ يَحيَـى القَطَّـانُ يَرضَاهُ ويُحسِنُ القَوْلَ فِيهِ ويُحَدِّثُ عَنْهُ) وستأتي الإشارة إلى هذا القول وإلى قـول أحمـدَ بـن حنبل في البحث التالي.

فَإِنْ قِيْلَ: لَعلَّ القَطَّانَ تَراجعَ عَنْ تَوْثِيقهِ والتَّحدِيثِ عَنهُ.

فالجَوابُ: ويُحتَملُ أيضاً أَن ما نَقلهُ العَقيليُّ مُتقدِّمٌ، وما ذكرهُ الرَّازِيُّ مُتأخِرٌ، فَلا يَصِحُّ الِاسْتِدلالُ بِهَذا النَّحوِ، ولَوْ لَمْ يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَ مَا نَقلهُ العَقيليُّ وبَيْنَ تَوثِيقِ القَطَّانِ وإِحسَانِهِ القَوْلَ فِيه وارتِضَائِهِ إِيَّاهُ وتَحدِيثِهِ عَنْهُ تَسَاقَطتْ الشَّهَادَتانُ لِتَعارُضِهمَا، ويَبقى الِاحتِكَامُ إِلَى أَقوالِ بَقيَّةِ النُّقَّادِ هُوَ السَّبِيلُ للتَّرجِيْحِ، هَذَا تَمامُ مَا يُمكِنُ مِنْ خِلالِهِ القَدحُ فِي رِوَايةِ فِطْرٍ، ولَيْسَ مِنَها شَيءٌ يُعتَدُّ بِهِ.

والظَّاهِرُ مِنْ كَلِمَاتِ العُلَماءِ أَنَّ الجَرحَ فِي فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ نَاشِئٌ عَنْ مَذهَبِهِ، وبَقيَّةُ الأَقْوَالِ التِي ذُكِرَتْ تَعرِيضاً بِفِطرٍ كَالمَنقُولِ عَنْ الحَافِظِ أَحمَدَ بنِ عَبْدِ الله بنِ يُونُسَ [1] إِنَّما هِي بِسَبَبِ الِاعْتِقَادِ وهُوَ جَرْحٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ عُلَماءِ الجَرْحِ والتَعْدِيلِ، وقَدْ نَصَّ بَعْضُهُم عَلَى أَنَّ من طَعَنَ فِي فِطْرٍ كَانَ طَعْنُهُ بِسَبَبِ مَذْهَبِهِ فِي التَّشَيُّعِ، ومِنْهُم الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ، إِذْ عَقدَ فَصْلاً فِي مُقَدِّمتِهِ لِبَيان أَسبَابِ بَعْضِ الطعُونِ في بَعْضِ الرُّواةِ،

---

(١) (تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ج١، ص٢٤٦، رقم الفقرة ١٦١٠) وفيه: (حَدثنَا الْعَبَّاس قَالَ: حَدثنَا أَحْمد بن عبد الله بن يُونُس، قَالَ: كنت أَمرُّ بفطر بن خَليفَة بالكناسة فِي أَصْحَاب الطَّعَام وَكَانَ أعرجاً وَكَانَ يَتَّكِئُ على عَصا عِنْد أَصْحَابِ الطَّعَامِ فَلَا أكتبُ عَنهُ وَلَا أسأله عَن شَيْء - وَكَانَ يتشيع - فَأمر بِهِ وأدعه مثل الْكَلْبِ) [!!]، وانظر أيضاً: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج٣، ص٣٦٥، ترجمة: فطر بن خليفة.

فَقَال[١]: (فَصْلٌ فِي تَمْيِيزِ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي المَذْكُورِينَ..) وَذَكَرَ فِطْرَ بنَ خَلِيفَةٍ وقَالَ[٢]: (فِطْرُ بنُ خَلِيفَةِ الكُوفِيِّ رُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ) وكذلِكَ المُحَقِّقُ عَبْدُ الله بنُ ضَيْفِ الله الرحيليُّ قَدْ ذَكرَ فِي خَاتمةِ تحقيقِهِ لكِتَابِ الذَّهَبِيِّ (مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وهُوَ مُوَثَّقٌ) تَفْصِيلَ أَسْبَابِ جَرْحِ الرُّوَاةِ، وجَعَلَ فَصلاً بِعُنْوانِ (الذِينَ رُمُوا بِسَبَبِ الاِعْتِقَادِ) وذَكَرَ فِطْرَ بنَ خَلِيفَةٍ تحتَ عِنْوَانِ (الذِينَ رُمُوا بِالتَّشَيُّعِ)[٣]، ومَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا العِلْمِ أَنَّ الجَرْحَ بِسَبَبِ المَذْهَبِ وَاهٍ.

* الأَقْوَالُ فِي تَوْثِيْقِهِ

إِنَّ الذِي تَوافَرَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ هُوَ القَوْلُ بِوَثَاقَةِ فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ والأَخْذُ بِرِوَايَاتِهِ، ومِنْهُمْ مَنْ أَنْزَلَ حَدِيثَهُ إِلَى رُتبَةِ الحَسَنِ:

١- يَحْيَى بنُ مَعِينٍ: جَاءَ فِي تَارِيخِهِ بِرِوَايَةِ الدُّورِيِّ[٤]: (سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ فِطْرِ بنِ خَلِيْفَةَ، فَقَالَ: ثِقَةٌ)، وفِي (الجَرحُ والتَّعْدِيلُ) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ[٥]: (أَنَا أَبو بَكْرِ بنِ أَبِي خَيْثَمَةَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنُ مَعِينٍ يَقُولُ: فِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ ثِقَةٌ).

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص٤٨٣.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص٤٨٤.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص٦١٠.

(٤) تاريخ يحيى بن معين (برواية الدوري)، ج١، ص١٩٦، رقم الترجمة ١٢٥٤.

(٥) الجرح والتعديل، ج٧، ص٩٠، رقم الترجمة ٥١٢.

٢ـ الحَافِظُ العِجْلِيُّ[١]: (كُوفِيٌّ ثِقَةٌ، حَسَنُ الحَدِيثِ، وكَانَ فِيهِ تَشَيُّعٌ قَلِيلٌ).

٣ـ أَبو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحمَنِ[٢]: (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: صَالِحٌ، كانَ يَحيى القَطَّانُ يَرضَاهُ ويُحسِنُ القَوْلَ فِيهِ ويُحَدِّثُ عَنْهُ).

٤ـ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّحمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ[٣]: (أَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَحمَدَ بنِ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إليَّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: ثِقَةٌ صَالِحُ الحَدِيثِ. وقَالَ أَبِي: كَانَ فِطْرٌ عِنْدَ يَحيَى يَعْنِي ابنَ سَعِيدٍ ثِقَةً).

٥ ـ ابْنُ حِبَّانَ: ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (الثِّقَاتُ)[٤]، ورَوَى لهُ فِي صَحِيْحِهِ.

وقَالَ فِي (مَشَاهِيرُ عُلَماءِ الأَمْصَارِ)[٥]: (فِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ مِنْ مُتْقِنِي أَهْلِ الكُوفَةِ).

٦ ـ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ: تَقَدّمَ ذِكْرُ تَوْثِيقِهِ لَهُ فِي ٣ و ٤.

---

(١) تاريخ الثقات، ص٣٨٥، رقم الترجمة ١٣٦٠.

(٢) الجرح والتعديل، ج٧، ص٩٠، رقم الترجمة ٥١٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الثقات، ج٧، ص٣٢٣.

(٥) مشاهير علماء الأمصار، ص٢٠٠، رقم الترجمة ١٣٤٠.

٧ ـ أبو نُعَيمٍ، الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ: قالَ أبـو زُرْعَةَ الدِّمَـشْقِيُّ فِي تَارِيخِـهِ[١]: (وسَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يَرْفَعُ مِنْ فِطْرٍ ويُوثِّقُهُ، يَذْكُرُ أَنَّهُ كَانَ ثَبْتاً فِي حَدِيثِـهِ).

٨ ـ ابنُ سَعْدٍ، قَالَ[٢]: (وَكَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللهُ) وَقَوْلُ ابـنُ سَـعْدٍ لا يُنْزِلُـهُ عَنْ مَرْتَبةِ الثِّقَةِ إلا أنَّه ليسَ كالتَّوْثِيقِ عَلَى الإِطْلَاقِ[٣].

٩ ـ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ: رَوَى عَنْهُ تِلْمِيذُهُ الحَـافِظُ يَعْقُـوبُ بنُ سُفْيَانَ الفَسَوِيُّ[٤]: (قَالَ ابنُ نُمَيْرٍ: فِطْرٌ حَافِظٌ كَيِّسٌ).

١٠ ـ الحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ عَنْ إسنادٍ فيـهِ فِطْـرُ بـنُ خَلِيفَـةَ[٥]: (هَـذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، ولَا أَعْلَمُ فِي رُوَاتِهِ مَنْسُوباً إِلَى الجَرْحِ).

١١ ـ الحَافِظُ ابنُ خُزَيْمَةَ: رَوَى لَـهُ فِي صَـحِيحِهِ[٦] والـذِي اِشْـتَرَطَ فِيـهِ رِوَايَةَ الأَحَادِيـثِ بِنَقْلِ العَـدْلِ عَـنْ العَـدْلِ مَوْصُـولاً إِلَى النَّبِـيِّ ﷺ مِـنْ

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص٢٢١، رقم الخبر ١١٦٧.

(٢) الطبقات الكبير، ج٨، ص٤٨٤، رقم الترجمة ٣٤٤١.

(٣) سُئل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: (قولهم في الرجل «ثقة إن شاء الله» وليس في ترجمته إلا هذه العبارة، هل هـذا يُنزلـه إلى «صـدوق»؟) فأجـاب: (لا يُنزلُـه، لكـن لـيس مثل الإطلاق) [المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، رقم السؤال ٥٨، ص٥٩].

(٤) المعرفة والتاريخ، ج٢، ص ٧٩٨.

(٥) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٢١٨ ـ ٢١٩، رقم الحديث ١١٢٥.

(٦) انظر: صحيح ابن خزيمة، ج١، ص١٨٤، ح١٤٢/ ج٣، ص٢٥٧، ح ٢٦٢٤.

غَيْـرِ قَطْـعٍ فِي أَثْنَاءِ الإِسْنَادِ وَلَا جَرْحٍ فِي نَاقِلِي الأَخْبَارِ[١].

١٢ ـ الحَـافِظُ الطَّحَـاوِيُّ[٢]: (..لأنَّ فِطْـرَ بـنُ خَلِيفَـةَ عِنْـدَ أَهْـلِ العِلْـمِ بِالحَدِيثِ حُجَّةٌ)

١٣ ـ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[٣]: (فِطْرُ بنُ خَلِيفَةَ، أبـُو بَكْـرٍ المَخْزُومِـيُّ، الـشَّيْخُ العَالِـمُ المُحَدِّثُ الصَّدُوقُ، أَبو بَكْرٍ الكُوفِيُّ) وقال فيه[٤]: (وَحَدِيثُهُ مِنْ قَبِيـلِ الحَسَنِ)، وعَلَّقَ عَلَى حَدِيثٍ يَروِيهِ فِطْرُ بِقَوْلِهِ[٥]: (إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ).

١٤ ـ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيُّ[٦]: (صَدُوقٌ رُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ).

١٥ ـ الحَافِظُ الهَيْثَمِيُّ[٧]: (... فِطْرُ بنُ خَلِيفَـةَ وهُـوَ ثِقَـةٌ، وَفِيـهِ كَـلَامٌ لَا يَضُرُّ).

١٦ ـ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ: قَالَ فِي كَلَامِـهِ عَـلَى أَحَـدِ الأَحَادِيـثِ[٨]: (أَخْرَجَـهُ

---

(١) صحيح ابن خزيمة، ج١، ص١١٥.

(٢) شرح مشكل الآثار، ج٧، ص١٩٩.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٠، رقم الترجمة ١٤.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٣.

(٥) العلو للعلي الغفار، ص٥٨، رقم الحديث ١٠٢.

(٦) تقريب التهذيب، ص٧٨٧، رقم الترجمة ٥٤٧٦.

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١١، ص١٨٦، رقم الحديث ٨٢٥٤.

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٧، ص٨٠٢ ـ ٨٠٣.

الطَّبَرَانِيُّ فِي المُعجَمِ الكَبِيرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ النُّفَيْلِيُّ، ثنا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ غَيْرُ سَعِيدِ بنِ حَفْصٍ النُّفَيْلِيِّ ..إلخْ).

١٧ ـ المُحَقِّقُ شُعَيْبُ الأَرنَاؤُوطُ: صَحَّحَ أَحَادِيثَهُ فِي مَوَارِدَ عَدِيدَةٍ مِنْ تَحقِيقَاتِهِ[١].

١٨ ـ الشَّيْخُ أبو إِسْحَاقَ الحُوَيْنِيُّ[٢]: (وفِطْرٌ حَسَنُ الحَدِيثِ).

١٩ ـ المُحَقِّقُ حُسَيْنُ سَلِيمُ أَسَدُ: صَحَّحَ أَحَادِيثَهُ فِي مَوَارِدَ عَدِيدَةٍ[٣].

٢٠ ـ المُحَقِّقُ وصيُّ الله بنُ محمَّد عباس: صحَّحَ حَدِيثَهُ أيضاً[٤].

٢١ ـ المُحَقِّقُ عَبْدُ الله بنُ ضَيْفِ الله الرحيليُّ[٥]: (الحَاصِلُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ لَكِنَّهُ ضَابِطٌ وُثِّقَ، فَهُوَ فِي مَكَانِ الاِحْتِجَاجِ بِهِ).

---

(١) مسند أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرناؤوط: ح٧٣٠، ، ح٢٠٢٩، ح٢٠٧٧.

(٢) المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص٣١٨.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج٩، ص٤٦، الحديث ٥١٠٩ || ج٩، ص ١٧٣، الحديث ٥٢٦٦.

(٤) فضائل الصحابة،ج٢، ص٨٤٩، رقم الحديث ١١٦٧.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق، ص٤٢٥.

بقيَ أمْرٌ آخر وهُو الكَلامُ في سَمَاعِ فِطْرٍ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فَقَدْ قَالَ ابنُ حِبَّانَ[١] : (وَقد قيل إِنَّه سمع أَبَا الطُّفَيْل، فَإِن صَحَّ ذَلِك فَهُوَ من التَّابِعينَ) وهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ سَماعَهُ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ غَيْرُ ثَابِتٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، والصَّحِيْحُ أَنَّ فِطْراً قد سَمِعَ أَبَا الطُّفَيْلِ، وقَد نَصَّ عَلَى ذَلِكَ البُخَارِيُّ حَيْثُ قَال فِي تَرجمتِهِ[٢]: (سَمِعَ أَبَا الطُّفَيْلِ)، ثُمَّ إِنَّ اِبنَ حِبَّانَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِه (الثِّقَات) قَدْ ذَكرَ فِي مَوردٍ آخرَ أَنّ فِطراً سَمِعَ أبا الطُّفَيلِ[٣]، وهُوَ بِنَفْسهِ قَدْ رَوى فِي صَحِيْحِهِ فِي أَربَعةِ مَواضِعَ[٤] بِسَنَدِهِ عَنْ فِطْرٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، وقَدْ شَرطَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ عَدمَ القَطْعِ فِي أَسَانِيْدِ كِتَابِهِ، فقَالَ[٥]: (ثُمَّ نُمْلِي الأخبَارَ بِألفَاظِ الخِطَابِ بِأشْهَرِهَا إِسنَاداً وأَوْثَقِهَا عِماداً مِنْ غَيْرِ وُجودِ قَطعٍ فِي سَنَدِهَا ولا ثُبُوتِ جَرحٍ فِي نَاقِلِيْهَا)، ونَصَّ الحَافِظُ عَبدُ الغَنِيِّ المَقدِسِيِّ عَلَى سَماعِهِ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ فِي كِتَابِهِ (الكَمالُ فِي أَسماءِ الرِّجَالِ)[٦].

وبِهَذا يَظهرُ أَنَّ السَّندَ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ وخَالٍ مِنَ العِلَلِ القَادِحَةِ، ولا

---

(١) الثقات، ج٧، ص٣٢٣.

(٢) التاريخ الكبير، ج٧، ص١٣٩، رقم الترجمة ٦٢٥.

(٣) الثقات، ج٥، ص٣٠٠.

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأحاديث: ٦٥، ٣٨١١، ٣٨٤١، ٦٩٣١.

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١، ص١٠٤.

(٦) الكمال في أسماء الرجال، ج٨، ص١٦٨، رقم الترجمة ٥٠٦٤.

إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهِ.

ورُوِيَ الحَدِيثُ بِطُرُقٍ أخرى إلى فِطرٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فقد رَواهُ:

١ . النَّسائيُّ وسَنَدُهُ إليهِ[١]: (وَأَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ)، وهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

٢ . ابنُ حِبَّانَ وسَنَدُهُ إليْهِ[٢]: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَا: حَدَّثَنا فِطْرُ بنُ خَلِيفةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ)، وهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ، وقَد حَسَّنَهُ الْمُحَقِّقُ شُعَيْبُ الأَرنَاؤوطُ[٣].

(١) انظر: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٤.

(٢) انظر: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٥.

(٣) قال المحقق شعيب الأرناؤوط معلقاً على إسناد ابن حبان المذكور: (إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة وهو صدوق)، وقد مرّ ما يُرَجِّحُ أنّ فطر بن خليفة ثقة وأنّ حديثه صحيح، والظاهرُ أنّ المحقق الأرناؤوط قد ذهب إلى أنّ حديث فطر بن خليفة حَسَنٌ خلال تحقيقه لصحيح ابن حبان ثُمَّ عدلَ إلى القول بأن حديثه صحيحٌ كما يظهر من تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل، إذ إنّ الطبعة الأولى لصحيح ابن حبان صدرت سنة ١٩٩١م، وصدرت الطبعة الأولى للجزء الثاني والثلاثين من مسند أحمد بن حنبل والذي صحح فيه رواية فطر بن خليفة سنة ١٩٩٩م، فالحديثُ عنده: إسناده صحيح.

٣. الطَّحاوِيُّ وسَندُهُ إليْهِ[١]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ ـ يَعْنِي الحَمَّالَ ـ قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ) وهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ، وقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الحُوَيْنِيُّ[٢]، وحَسَّنَهُ المُحَقِّقُ أَحمدُ مِيرين البُلوشِيُّ[٣].

تصحيح سند أحمد إلى سعيد بن وهب

وفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لأَحمدَ بنِ حَنبَلٍ[٤]: (حَدَّثَنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، نا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ، فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ الله قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»)، وهذا الإسنادُ صَحِيْحٌ.

(١) عَبْدُ الله: هُوَ ابنُ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، ثِقَةٌ بِلا خِلافٍ، وأَبوهُ كَذَلِكَ.

(٢) مُحَمَّدُ بنُ جعفَرٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بنُ جعفرِ الهُذَلِيُّ المَعرُوفُ بـ(غُنْدَرُ)، ثِقَةٌ صَحِيْحُ الحَدِيْثِ، وهُوَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي رِوَايَةِ شُعبَةَ بنِ الحَجَّاجِ.

---

(١) راجع: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٣.

(٢) تهذيب خصائص الإمام علي، ص ٨١، رقم الحديث ٨٨.

(٣) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص١١٣، رقم الحديث ٩٣.

(٤) راجع: ما روي عن سعيد بن وهب، رقم الحديث ٦.

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[١]: (اتَّفَقَ أَرْبَابُ الصِّحَاحِ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِغُنْدَرٍ).

(٣) شُعبَةُ: هُوَ شُعبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، ثِقَةٌ وهُوَ أَشهَرُ مِنْ بسطِ الكَلامِ فِي إِثْبَاتِ وَثاقَتِهِ.

(٤) أبُو إِسحَاقَ السَّبِيْعِيُّ: عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ الهَمْدَانِيُّ الكُوْفِيُّ، ثِقَةٌ بِلا خِلافٍ، وإِنَّما يَجْرِي الكَلامُ فِي رِوَايَتِهِ فِي جِهَتَيْنِ:

أُولاهُمَا: تَدلِيْسُهُ، وقَدْ أُمِنَ مِنْهُ هُنا؛ لأَنَّهُ صَرَّح بالسَّماعِ مِنْ سَعِيْدِ بنِ وَهَبٍ.

وَثَانِيهِمَا: اِختِلاطُهُ، فَإِنَّ أَبا إِسْحَاقَ قَدْ عُدَّ فِي المُخْتَلِطِيْنَ، إِلَّا أَنَّ رِوَايةَ شُعبَةَ عَنْهُ قَدِيْمَةٌ قَبْلَ اِختِلَاطِهِ، إِذْ إِنَّ أَبا إِسْحَاقَ اِخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ وشُعبةُ قَدْ رَوى عَنْهُ قَدِيْماً لا فِيْمَنْ تَأخَّرَ، فقد قَالَ الشَّيْخُ الأَلبَانِيُّ[٢]: (فَإِنَّ شُعبَةَ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَبلَ اِختِلَاطِهِ)، وقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسحَاقَ الحُوَيْنِيُّ[٣]: (وشُعبَةُ وسُفْيَانُ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي إِسحَاقَ، وقَدْ سَمِعَا مِنْهُ قَبْلَ اِختِلَاطِهِ)، وقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الحُمَيِّدُ[٤]: (وَقَدْ اِخْتَلطَ أَبو إِسْحاقَ بِآخِرِهِ، لَكِنَّ رِوَايةَ شُعبَةَ وسُفْيَانَ الثَّورِيِّ وقَتادةَ وشُرَيْكِ بنِ عَبْدِ اللهِ عَنْهُ

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٠١.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٣، ص٣٧٩.

(٣) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج١، ص٨٤.

(٤) سنن سعيد بن منصور [بتحقيق الحميّد]، ج١، ص٨.

قَبْلَ الاِخْتِلاطِ).

(٥) سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ: سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ الهَمْدَانِيُّ الخَيْوَانِيُّ الكُوْفِيُّ المُلَقَّبُ بـ(القُرَّاد)، ثِقَةٌ، وهَذِهِ كَلِمَاتُ العُلَمَاءِ فِي حقِّهِ:

١ ـ ابنُ سَعدٍ[١]: (وكانَ ثِقَةً، وَلَهُ أَحَادِيثُ).

٢ ـ العِجْلِيُّ[٢]: (سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ، تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ).

٣ ـ يَحيَى بنُ مَعِيْنٍ[٣]: (سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ ثِقَةٌ).

٤ ـ ذَكَرهُ اِبْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِهِ (الثِّقَاتُ)[٤].

٥ ـ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[٥]: (سَعِيْدُ بنُ وَهْبٍ الخَيْوَانِيُّ .. ثِقَةٌ).

٦ ـ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ[٦]: (كُوفِيٌّ ثِقَةٌ مُخَضْرَمٌ).

ويَتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ السَّنَدَ صَحِيْحٌ بِلا إِشْكَالٍ.

وقَدْ أوردَهُ الحَافِظُ الذَّهبِيُّ فِي رِسَالتِهِ التي جَمَعَ فِيْهَا طُرقَ حَديثِ «مَنْ كُنْتُ مَولاهُ» وقَالَ: (هَذَا الحَدِيثُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ سَعِيْداً

---

(١) الطبقات الكبير، ج٨، ص٢٩٠، رقم الترجمة ٢٩١٢.

(٢) تاريخ الثقات، ص١٨٩، رقم الترجمة ٥٦٧.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٤، ص٦٩ ـ ٧٠، رقم الترجمة ٢٩٤.

(٤) الثقات، ج٤، ص٢٩١.

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٤٤٦، رقم الترجمة ١٩٧١.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٩٠، رقم الترجمة ٢٤٢٤.

ثِقَةٌ)[١]، وسَيَأْتِي فِي الفَصْلِ القَادِمِ ذِكْرُ المَزِيدِ مِنْ شَهَاداتِ العُلَمَاءِ والمُحَقِّقِين بِصِحَّة الحَدِيْثِ.

(١) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص ٣٠، رقم الحديث ٢٢.

الفصل الثالث

اِعتِبَارُ الحَدِيْث

عِنْدَ عُلَماءِ أَهْلِ السُّنَّةِ

١ ـ الحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ (ت:٣٢١ هـ).

تَقَدَّمَ تَخْرِيْجُ رِوَايَتِهِ للخَبرِ فِي كِتَابِهِ (شَرحِ مُشْكِلِ الآثَارِ)، والذي صَرَّحَ بِأَنَّهُ لا يَذْكُرُ فِيهِ إِلَّا الأخبَارَ بالأسَانِيْدِ المَقبُولَةِ، قَالَ فِي مُقَدَّمَةِ كِتَابِهِ[1]: (وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي الْآثَارِ المَرْوِيَّةِ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَسَانِيدِ المقْبُولَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ذَوُو التَّثَبُّتِ فِيهَا وَالْأَمَانَةِ عَلَيْهَا وَحُسْنِ الْأَدَاءِ لَهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَشْيَاءَ مِمَّا يَسْقُطُ مَعْرِفَتُهَا وَالْعِلْمُ بِمَا فِيهَا عَنْ أَكْثَرِ النَّاسِ فَمَالَ قَلْبِي إِلَى تَأَمُّلِهَا وَتِبْيَانِ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ مُشْكِلِهَا وَمِنِ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ الَّتِي فِيهَا وَمِنْ نَفْيِ الْإِحَالَاتِ عَنْهَا، وَأَنْ أَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَاباً..).

٢ ـ الحَافِظُ اِبْنُ حِبَّانَ (ت:٣٥٤ هـ)

تَقَدَّمَ تَخْرِيْجُ رِوَايَتِهِ للخَبرِ فِي صَحِيْحِهِ، والذي صَرَّحَ بِأَنَّهُ لا يَذْكُرُ فِيهِ إِلَّا الأخبارَ الصَّحِيْحَةَ، قَالَ فِي مُقَدَّمَةِ كِتَابِهِ[2]: (ثُمَّ نُمْلِي الأَخْبَارَ بِأَلفَاظِ

---

(١) شرح مشكل الآثار، ج١، ص٦.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١، ص١٠٤.

الخِطَابِ بِأَشْهَرِهَا إِسْنَاداً وأَوْثَقِهَا عِماداً مِنْ غَيْرِ وُجُودِ قَطْعٍ فِي سَنَدِهَا ولا ثُبُوتِ جَرْحٍ فِي نَاقِلِيْهَا؛ لأنَّ الاقتِصَارَ على أَتَمِّ المُتونِ أَوْلَى والاعتِبَارَ بأَشْهَرِ الأَسَانِيْدِ أَحرَى).

٣ ـ الحَافِظُ الضِّيَاءُ المَقْدِسِيُّ (ت:٦٤٣ هـ)

تَقَدَّمَ تَخْرِيْجُ رِوَايَتِهِ للخَبرِ فِي كِتَابِهِ (الأَحَادِيثُ المُختَارَةُ)، وقَدْ التَزمَ فِي كِتَابِهِ بِالصِّحَةِ، وذَكرَ المُحقِّقُ عَبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ الله بنِ دُهَيْشٍ فِي مُقَدِّمَةِ تَحقِيْقِهِ بعضَ الأَقوالِ المُشيرةِ إلى هَذَا المَعنَى، قَالَ[1]: (وَجَمِيْعُ مَنْ تكَلَّم فِي مَراتِبِ الكُتُبِ مِمَّنْ جاءَ بَعدَ الضِّيَاءِ جَعلَ «المُخْتارَةَ» مِنْ كُتُبِ الصِّحَةِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «مِنْ مَظَانِّ الصَّحِيْحِ، المُختَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيْحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا» وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: «ومِنْهُمْ ـ أَيْ مِمَّنْ صَنَّفُوا فِي الصَّحِيْحِ ـ الحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ المَقْدِسِيُّ، جَمعَ كِتَاباً سَمَّاهُ ‹الأَحَادِيْثُ المُختَارَةُ› التزمَ فِيْهِ الصِّحَّةَ» وقَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْ أَحَادِيْثِ المُختَارَةِ «هِيَ الأَحَادِيثُ التِي تَصْلُحُ أنْ يُحتَجَّ بِهَا سِوَى ما فِي الصَّحِيْحَيْنِ» وكَذَا عَدَّهُ الكَتَّانِيُّ فِي كُتُبِ الصِّحَّةِ وأَدخَلَهُ تحتَ هذَا العِنْوَانِ، وقَالَ: «التَزمَ فِيْهِ الصِّحَةَ، وذَكرَ أحادِيثَ لَمْ يُسبَقْ إلى تَصحِيْحِهَا، وقَدْ سُلِّمَ لهُ فِيْهَا، إِلَّا أحادِيثَ يَسِيْرَةٍ جِدّاً تُعُقِّبَتْ عَلَيْهِ» ..إلخ).

---

(١) انظر: الأحاديث المختارة، ج١، ص١٨ ـ ١٩.

٤ ـ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (رِسَالَةٌ فِي طُرُقِ حَدِيْثِ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ)(١): (أَخْبَرَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ ـ كِتَابَةً ـ أنا حَنْبَلُ، أنا ابنُ الحُصَيْنِ، ثنا ابنُ المُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا القَطِيعِيُّ ، ثنا عَبْدُ الله بنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ وَأَبو نُعَيْمٍ، المعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: «جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحَبةِ، ثُمَّ قَالَ لهم: أَنْشُدُ اللهَ كُلَّ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لَمَّا قَامَ. فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ»، وَقَالَ أَبو نُعَيْمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ» هَذَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ، وفِطْرُ بنُ خَلِيْفَةَ مِنْ ثِقَاتِ الشِّيْعَةِ).

٥ ـ الحَافِظُ ابنُ كَثِيْرٍ الدِّمَشْقِيُّ (ت: ٧٧٤ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ)(٢): (وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ خَصَائِصِ

---

(١) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص٣٤ ـ ٣٥، رقم الحديث ٢٧.

(٢) البداية والنهاية، ج٧، ص٦٧١.

عَلِيٍّ: حَدَّثَنا الحُسَينُ بنُ حُرَيْثٍ، ثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَـنِ الْأَعْمَـشِ، عَـنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ فِي الرَّحَبَـةِ أَنْشُدُ بالله رَجُـلاً سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَـوْمَ غَـدِيْرِ خُـمٍّ يَقُـولُ: «إِنَّ اللهَ وَلِيُّ المؤْمِنِينَ وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهمّ وَالِ مـن وَالاهُ، وعَـادِ مَـنْ عَـادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ» وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَـةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ).

٦ ـ الحَافِظُ الهَيْثَمِيُّ (ت: ٨٠٧ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمنْبَعُ الفَوائِدِ)[١]: («وعَنْ عُمَـيْرِ بـنِ سَـعدٍ: أَنَّ عَلِياً جَمعَ النَّاسَ فِي الرَّحَبَـةِ وأنـا شَـاهِدٌ، فقـالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُـلاً سَـمِعَ رَسُولَ الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ ـ يَقُولُ: «من كنـت مـولاه فعـلي مـولاه»، فَقَامَ ثَمانِيَةُ عشرَ رَجُلاً فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا النَّبِيَّ ـ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وسَـلَّمَ ـ يَقُولُ ذَلِكَ» رَوَاهُ الطَّبَرانِيُّ فِي الأَوْسَطِ، وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

٧ ـ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّيْنِ ابْنُ الجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣ هـ)

رَوَى الحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ (مَنَاقِبُ الأَسَدِ الغَالِبِ عَلِيِّ بنُ أَبِي طَالِبٍ)[٢]، وقَدْ التَزَمَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ بتَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ المُتَواتِرَةِ والصَّحِيْحَةِ والحَسَنَةِ، قَـالَ

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١٨، ص٢٢٥، رقم الحديث١٤٦٣٦.

(٢) مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب، ص١١.

فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: (فَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُسْنَدَةٌ مِمَّا تواتَرَ وصَحَّ وحَسُنَ مِنْ أَسْنَى مَنَاقِبِ الأَسَدِ الغَالِبِ مُفَرِّقِ الكَتَائِبِ ومُظْهِرِ العَجَائِبِ لَيْثِ ابنِ غَالِبِ أَمْيرُ المؤمِنِينَ أَبي الحَسَنِ عَلِيِّ بن أَبي طَالِبِ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ورَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

٨ ـ الشَّيْخُ المُحقِّقُ أَحمَدُ شاكِر (ت:١٣٧٧ هـ)

صَحَّح الحَدِيْثَ فِي تَحقِيْقِهِ لِمُسْنَدِ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[١].

٩ ـ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الأَلبَانِيُّ (ت: ١٤٢٠ هـ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِيْ كِتَابِهِ (سِلْسِلَةُ الأَحَادِيْثِ الصَّحِيْحَةِ)[٢].

١٠ ـ الشَّيْخُ شُعَيْبُ الأَرنَاؤُوطُ (ت:١٤٣٨ هـ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِي تَحقِيْقِهِ لِمُسْنَدِ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[٣].

١١ ـ الشَّيْخُ وَصِيُّ اللهِ بن مُحَمَّدِ عَبَّاسٍ (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِي تَحقِيْقِهِ لِكتَابِ (فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ) لأَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[٤].

---

(١) المسند بتحقيق أحمد شاكر، الأحاديث: ٦٧٠ ـ ٩٥٠ ـ ٩٥١ ـ ٩٦١.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤، ص ٣٣١، رقم الحديث ١٧٥٠.

(٣) المسند بتحقيق الأرناؤوط، ج٣٢، ص٥٥ ـ ٥٦، رقم الحديث ١٩٣٠٢.

(٤) فضائل الصحابة، الأحاديث: ٩٩١ ـ ١٠٢١ ـ ١١٦٧.

١٢ ـ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ بنُ آدمَ الإِثْيوبِيُّ الوَلّويُّ (مُعَاصِرٌ)

قَالَ بعدَ أنْ ذَكرَ الحَدِيْثَ مِنْ طَرِيقِ فِطْرِ بـنِ خَلِيْفَـةَ عَـنْ أَبِيْ الطُّفَيْـلِ[١]: (وَهَذَا الإِسْنَادُ صَحِيْحٌ عَلَى شَرطِ البُخَارِيِّ).

١٣ ـ المُحقِّقُ بَشَّارُ عَوَّادُ مَعرُوف (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِي كِتَابِهِ (مُسْنَدُ أَصحَابِ الكِسَاءِ)[٢].

وصَحَّحَهُ فِي تَحقِيْقِهِ لِكِتَابِ (تَاريخُ الإِسلامِ) للحَافِظِ الذَّهَبِيِّ[٣].

١٤ ـ المُحقِّقُ حُسَيْنُ سَلِيْمُ أَسَد (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِي تَحقِيْقِهِ لِكِتَابِ (مَوَارِدُ الظَّمْآنِ إِلَى زَوَائِدِ اِبْنِ حِبَّانَ)[٤] وصَحَّحَهُ أيضاً فِي تَحقِيْقِهِ لِكِتَابِ (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ومَنْبَعُ الفَوائِدِ)[٥].

---

(١) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابـن ماجـه، ج٣، ص٢٠٠.

(٢) مسند أصحاب الكساء، ج٢، ص٢٣٨، رقم الحديث ٤٢٣.

(٣) تاريخ الإسلام، ج٢، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٤) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج٧، ص١٣٨ ـ ١٣٩، رقم الحديث ٢٢٠٥.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١٨، ص٢١٠ ـ ٢١١، رقم الحديث ١٤٦١٤.

١٥ـ المُحَقِّقُ رِيَاضُ عَبْدُ الحَمِيْدِ مُرَاد (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الحَدِيْثَ فِي تَحقِيْقِهِ لِقِسْمٍ مِنْ كِتَابِ (البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ)[١].

(١) البداية والنهاية، ج٥، ص٢٩٣، تحقيق: رياض مراد، الناشر: دار ابن كثير ـ دمشق/ بيروت.

الفَصلُ الرَّابِعُ
دَلالَةُ حَدِيْثِ مُنَاشَدَةِ الرَّحَبَةِ

بَعدَ أَنْ وَقَفْنَا عَلَى طُـرُقِ الحَـدِيثِ وصِـحَّتِها وإِقـرَارِ العُلَـماءِ والمُحقِّقِـيْنَ بِـذَلِكَ، أَصـبَحَ مِـنَ الـضَّرُورِيِّ أَنْ نَقِـفَ عَـلَى الأَبْعَـادِ المُهِمَّـةِ والـدَّلالاتِ المِحوَرِيَّةِ فِي هَذِهِ الحَادِثَةِ، وهُنَا نُـشيرُ إِلَى مَـا يُلاحَـظُ مِـنْ إِشَـارَاتٍ فِي تِلْـكَ المشَاهِدِ:

الإشارَةُ الأُولَى:

استِشهَادُ أَميْرِ المُؤمِنِيْنَ عليه السلام بشَهادَاتِ الصَّحَابَةِ

يُلَاحَظُ فِي الرِّوايَاتِ أنَّ أَمِـيْرَ المُـؤمِنيْنَ عليه السلام قَـدْ طَلَـبَ شَـهادَةَ الـصَّحابَةِ الذِيْنَ سَمِعُوا رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله فِي غَدِيْرِ خُمٍّ، مَعْ أَنَّ حَـدِيْثَ الغَـدِيْرِ قَـدْ رَواهُ التَّابِعونَ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الذِيْنَ كَانُوا آنذَاكَ، إِلَّا أنَّ أَميْرَ المُـؤْمِنِيْنَ عليه السلام أَرادَ إِظْهَارَ الشَّهَادَةِ الحِسيَّةِ، لِتكُونَ أَقوَى إِثْبَاتاً فِي نُفُوسِ المُـسْلِمِيْنَ وأَحْكَـمَ فِي الاِحتِجَاجِ عَلى أَحَقِيَّـتِه بالوِلايةِ بِنَصِّ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله ، فَـشَهادَةُ الحَـاضِرِ السَّامِعِ لَيْسَتْ كشهادَةِ النَّاقِلِ.

الإشَارَةُ الثَّانِيَةِ:
مَاذَا أَرادَ أَمِيْرُ المُؤمِنيْنَ عليه السلام
بِاسْتِحضَارِ خُصوص حَدِيْثِ الغَدِيْرِ؟

إِنَّ أَمِيَرَ المُؤمِنيْنَ عليه السلام فِي زَمانِ المُنَاشَدَةِ كَانَ خَلِيْفَةَ المُسْلِميْنَ، وهُوَ الصَّحَابِيُّ الذِيْ اِحتَشدَ المُسلِمُونَ لِيُقَاتِلُوا مَعَهُ عَدُوَّهُ، وجُمْهُورُ الكُوفَةِ مِنْ المُفَضِّلِيْنَ لَهُ، والحَاضِرُونَ مِنْ مُحِبِّيْهِ وجُنْدِهِ فَمَا الحَاجَةُ إِلى اِسْتِحضَارِ حَدِيْثِ الغَدِيْرِ إِنْ كَانَ دَالاً على مَحَبَّتِهِ، والحَالُ أَنَّ الجُمْهُورَ مِنْ مُحِبِّيْهِ القَائلِيْنَ بِصِدقِهِ وعَدَالَتِهِ، فَأَيُّ حَاجَةٍ لِلاستِدلالِ عَلىَ محبَّتِهِ؟ وإِنْ كَانَ كَذلِكَ، فَمَا وَجْهُ الِاسْتِشهَادِ بِأَقوَالِ الآخَرِيْنَ مَع كِفَايةِ قَوْلِهِ لهم؟

إِنَّ أَمِيْرَ المُؤمِنيْنَ عليه السلام أَرادَ أَنْ يُذَكِّرَ بِحَقِّهِ المَنصُوصِ عَلَيهِ فِي غَدِيْرِ خُمٍّ، ولَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى الِاسْتِدلالِ عَلَى مَحَبَّتِهِ بَيْنَ المُحِبِّيْنَ لَهُ، فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ أَنَّنَا لا نُسَلِّمُ بأَنَّ مَضْمُونَ حَدِيْثِ الغَدِيْرِ دَالُّ عَلَى المَحبَّةِ، وسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ، ولكِنَّ الذِي نُشِيْرُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ أَنَّ تفْسِيْرَ إِقَامَةِ هَذِهِ المنَاشَدَةِ لإِثْبَاتِ محبّتِهِ لا يَنْسَجِمُ مَع سِيَاقِ الأَحدَاثِ؛ لأَنَّهُ سَيُعَدُّ تحصِيلاً للحَاصِلِ.

الإِشَارَةُ الثَّالِثَـةُ: نَظْرَةٌ إِلَى مَوْقِفِ أَبِي الطُّفَيْلِ وآثَارِهِ

أبـُو الطُّفَيْلِ واسْمُهُ (عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ)، وهُوَ آَخِرُ الـصَّحَابَةِ مَوْتـاً، وادَّعـى الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ وابنُ كَثيرِ الإِجماعَ عَـلَى ذَلِـكَ[1]، وهُـوَ مِـنْ أَصـحَابِ أَمِـيْرِ المُؤمِنِيْنَ عليه السلام، وقَدْ شَهِدَ حُرُوبَهُ الثَّلاثَةَ[2]، ويَظْهَرُ مِـنْ حَالِـهِ أَنَّـهُ كَـانَ مِـنَ الأَصْحَابِ المُخْلِصِيْنَ فِي الدِّفَاعِ عَنْ أَمِيْرِ المُؤمِنِيْنَ عليه السلام ومِنَ المُحِبِّيْنَ لَـهُ.

وقَدْ حَضرَ أَبـُو الطُّفَيْلِ مُنَاشَدَةَ الرَّحبَـةِ ولأَوَّلِ مَـرَّةٍ سَـمِعَ فِيْهَـا حَـدِيْثَ الغَدِيْرِ، بَعدَ شَهَادَةِ جُمْلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِلَّا أَنَّنَا نُلاحِظُ اِسْتِغرَابَ أَبِي الطُّفَيْـلِ مِنْ مَتْنِ حَدِيْثِ الغَدِيْرِ وتَوَقُّفَهُ فِي تَقَبُّلِهِ، وَلِذَلِكَ سَـارَعَ إِلَى سُـؤَالِ زَيْـدِ بـنِ أَرقَمَ الذِيْ كَانَ حَاضِراً يومَ غَدِيْرِ خُمٍّ، وفِي الرِّوايَةِ قَوْلُهُ: (فَخَرَجْـتُ وَكَـأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) تـاريخ الإسـلام، ج٢، ص١٢٠١، رقـم الترجمـة ٢٦٤ / البدايـة والنهايـة، ج١٢، ص٦٧١.

(٢) قال الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء، ج٣، ص٤٧٠) في ترجمته: (وَشَـهِدَ مَـعَ عَـلِيٍّ حُرُوْبَهُ)، وقال ابنُ قتيبة في (المعارف، ص٣٤١): (وَشَـهِدَ مَـع «عَـلِيٍّ» المَـشَاهِدَ كُلَّهَـا)، وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب، ج٢، ص٤٢٧، رقـم الترجمـة ٣٠٦٦): (نَـزَلَ الكُوفَـةَ وصَحِبَ علياً فِي مَشَاهِدِهِ كُلِّهَا).

يَقُولُ ذَلِكَ لَـهُ)[1].

---

(١) هذا المقطع وإن لم يرد في كل الطرق إلا أنَّه ورد من خلال طريقٍ معتبر، وقد أشرنا إلى تصحيحات خبر المناشدة بشكل إجمالي، ولكن بخصوص هذا اللفظ قد بيّنا صحة طريقه في الفصل الثاني، وقد صحَّحَهُ:

١. الحافظ ابن حبان فقد رواه في صحيحه كما تقدّم.

٢. الحافظ الطحاوي فقد رواه في (شرح مشكل الآثار) كما تقدّم وهو لا يروي إلا الأخبار المعتبرة.

٣. الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤، ص٣٣١): (إسناده صحيح على شرط البخاري).

٤. الحافظ الضياء المقدسي في كتابه (الأحاديث المختارة، ج٢، ص١٧٣ ـ ١٧٤، رقم الحديث ٥٥٣) وقد اشترط في كتابه الصحَّة كما ذكرنا سابقاً.

٥. الحافظ الذهبي في كتابه (رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص٣٣ ـ ٣٥، رقم الحديث ٢٧): (هذا حديثٌ حسن، وفطر بن خليفة من ثقات الشيعة).

٦. المحقق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في تحقيقه للأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ج٢،ص١٧٣ ـ ١٧٤، رقم الحديث ٥٥٣) علّق على الحديث بقوله: (إسناده حسن).

٧. المحقق شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل (ج٣٢، ص٥٥ ـ ٥٦، رقم الحديث ١٩٣٠٢): (إسناده صحيح).

٨. المحقق بشار عواد معروف في كتابه (مسند أصحاب الكساء، ج٢، ص٢٣٨، رقم الحديث ٤٢٣): (إسناده صحيح، رجاله ثقات).

٩. المحقق حسين سليم أسد في تحقيقه لـ(موارد الظمآن في زوائد ابن حبان، ج٧، ص

١٣٨ ـ ١٣٩، رقم الحديث ٢٢٠٥): (إسناده صحيح).

١٠. المحقق حمزة الزين في تحقيقه لـ(مسند أحمد، ج١٤، ص٤٣٦ ـ ٤٣٧، رقم الحديث ١٩١٩٨) علّق على الحديث قائلاً: (إسناده صحيح).

١١. الشيخ محمد بن علي بن آدم الإتيوبي في كتابه (مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، ج٣، ص٢٠٠)، قال: (وهذا الإسناد صحيح على شرط البخاري).

١٢. المحقق الدكتور رياض عبد الحميد مراد في تحقيقه لقسم من (البداية والنهاية، ج٥، ص٢٩٣)، قال معلقاً على الحديث: (إسناده صحيح).

١٣. المحقق وصي الله بن محمد عباس قد صحَّحَ الرواية في تحقيقه لـ(فضائل الصحابة،ج٢، ص٨٤٩، رقم الحديث ١١٦٧) لأحمد بن حنبل وهي بنفس إسنادها في المسند، ولكن تلك الزيادة المطلوبة قد حُذِفَتْ رغم أنّ رواية المسند هي نفس رواية الفضائل تماماً، وقد تكرر التحريف في روايات كتاب (فضائل الصحابة) وأوضحنا هذا مفصلاً في كتابنا (كشف التحريفات في كتب الحديث والتاريخ) بالمقارنة بين العديد من روايات كتاب (المسند) وكتاب (فضائل الصحابة) وقد تكون الرواية الواحدة مروية في الكتابين بنفس الإسناد ولكنها في كتاب الفضائل محرّفة ومُتلاعَبٌ بها (!)

١٤. الشيخ أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لكتاب خصائص الإمام علي للحافظ النسائي، علّق على هذا الحديث بقوله: (إسناده صحيح) (انظر: تهذيب خصائص الإمام علي، ص٨١، رقم الحديث٨٨).

١٥. المحقق أحمد ميرين البلوشي في تحقيقه لكتاب خصائص الإمام علي للنسائي، علّق على هذا الحديث بقوله: (إسناده حسن) (انظر: خصائص أمير المؤمنين علي، ص١١٣، رقم الحديث٩٣).

فَإِذَا كَانَتْ دَلالَـةُ الحَدِيْثِ مُشِيْرَةً إِلَى المَحَبَّـةِ والنُّصرَةِ فَـإِنَّ الـصَّحَابِيَّ أَبَـا الطُّفَيْلِ مِنْ المُحِبِّيْنَ بُقلوبِهِمْ والنَّـاصِرِيْنَ بِـسُيُوفِهِمْ، فَلِـماذَا تَوَقَّـفَ وارتَـابَ ودَاخَلَ شَيءٌ نَفْسَهُ؟!

إِذاً: لا بُدَّ أَنَّ مَعنىً آخرَ قَدْ تَبـادرَ إِلَى ذِهْـنِ أَبِي الطُّفَيْـلِ غَـيْرَ التَّفْـسِيْراتِ المُتَكَلَّفَةِ التِي اختُلِقَتْ للتَّشْويشِ عَلَى حَدِيْثِ الغَدِيْرِ، فَما هُوَ هَذَا المعنَى الذِي اِسْتَثْقَلَتْهُ نَفْسُ أَبِي الطُّفَيْلِ وبَدتْ عَلَى وجْهِهِ عَلاماتُ الإِنْكَارِ حَتَّى رَدَّ عَلَيْـهِ زَيْدُ بنُ أَرقمَ بِقَوْلِـهِ: «فَما تُنْكِرُ»؟!

فِيْ المَقَامِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المُتَقَدِّمِيْنَ كَانُوا يُدْرِكُونَ حَقِيْقَةَ مَعنَى حَـدِيْثِ الغَدِيْرِ، ولِذَلِكَ كَانُوا يَجْتَنِبُونَ شَرحَهُ إِطَاعَةً للهَـوَى، ولَكِـنَّ أَبـا الطُّفَيْـلِ لَمْ يَكُنْ مُقَيَّداً بالأَهْواءِ المَذْهَبِيَّـةِ ولِذَلِكَ بَدَأ رِحلةَ البَحْثِ بَعدَ سَماعِهِ لحـدِيْثِ الغَدِيْرِ وذَهَبَ لِيَبْحَثَ حَوْلَ الحَدِيْثِ وَصِحَّتِهِ أَمَّا غَيْرُهُ مِنْ المُقَيَّـدِيْنَ بـأَغْلَالِ التَّعَصُّبِ المَذْهَبِيِّ فَقَـدْ آثَـرُوا الـسُّكُوتَ عَـنْ بَيَـانِ مَعنَـاه إمعَانـاً فِي إخفَـاءِ الحَقِيْقَةِ، ومِنْ هَؤلاءِ إِمَامُ الحَنابِلَةِ أَحمدُ بنُ حَنْبَلٍ.

فَقَدْ رَوَى أَبو بَكْرٍ الخَلَّالُ[1]: (وَأَخْبَرَنِي زَكَرِيَّـا بْـنُ يَحْيَـى، أَنَّ أَبَـا طَالِـبٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: «مَـنْ

(١) السنة، ج٢، ص٣٤٦ ـ ٣٤٧، رقم الحديث٤٥٨، قال المحقق عطية الزهـراني: (إسـناده صحيح).

كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» ، مَا وَجْهُهُ؟ قَالَ: «لَا تَكَلَّمْ فِي هَذَا، دَعِ الحَدِيثَ كَمَا جَاءَ»).

وهُنَا يَكُونُ السُّؤالُ: النَّبِيُّ ﷺ حِينَما تكلَّمَ فِي غَدِيْرِ خُمٍّ، إِمَّا أَنَّهُ نَطقَ بِكَلامٍ يَفْهَمُهُ العَرَبُ أَوْ أَنهُ تَكَلَّمَ وخَاطَبَ النَّاسَ بِمَا لا يَفْقَهُونَ؟ فَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ بِمَا يُفْهَمُ، فَلِمَ أَعرَضَ ابنُ حَنْبَلٍ عَنْ شَرْحِهِ وبَيانِهِ؟! بَلْ وطَالبَ غَيْرَهُ بِعَدَمِ التَّوَجُّهِ للتَّفْكِيْرِ فِيْهِ والتَّكَلُّمِ حَوْلَهُ، فَهَلْ فَهِمَ ابنُ حَنْبَلٍ مِنَ الحَدِيْثِ أَمْراً ولَمْ يُرِدْ إِيْضَاحَهُ؟!

ومِنْ هُنَا لَا بُدَّ مِنَ السَّعيِ إِلى جَمْعِ المَزِيْدِ مِنَ القَرَائِنِ لتُرْشِدَنَا إِلى ما فَهِمَ أَبو الطُّفَيْلِ، والتِي لا بُدَّ أَنْ يَجْمَعَهَا البَاحِثُ فِي صُورَةٍ مُتكَامِلَةٍ لتُفهَمَ القَرائِنُ مَوْضُوعَةً فِي سِيَاقِهَا ويَكُونُ كُلٌّ مِنْهَا مُوضِحاً لِخَلْفِيَّاتِ النصِّ النَّبَويِّ، والذِي نَعتَقِدُهُ مِنْ قِراءَةِ سَيْرِ حَيَاةِ أَبِي الطُّفَيْلِ ومَوَاقِفِهِ أَنَّهُ «اِسْتَبْصَرَ» وعَرِفَ الحَقَّ عَلَى يَديّ أَمِيْرِ المؤمِنينَ عليه السلام وقَالَ بإِمَامَتهِ وآمنَ بِالتَّشَيُّعِ لأَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام عقَائِديّاً، ونَذْكُرُ مِنْهَا:

القرائن على تشيع أبي الطفيل

القَرِيْنَةُ الأُولَى: ذكر أبي الطفيل في غلاة الرافضة

ذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ أَبَا الطُّفَيْلِ فِي «غُلاةِ الرَّافِضَةِ» وَقَالَ[1]: (أَسْمَاءُ الغَالِيَةِ مِنَ

---

(١) المعارف، ص٦٢٤.

الرَّافِضَةِ: أَبُـو الطُّفَيْلِ، صَاحِبُ رَايَةِ «المُخْتَارِ».

وقَدْ حَاوَلَ بَعضُهُمْ أَنْ يَرُدَّ كَلامَ ابْنِ قُتَيْبَةَ بِأَنَّ الحَافِظَ الذَّهَبِيَّ قَالَ فِيْـهِ[1]: (وَالرَّجُلُ لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيْثٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِبَارِ العُلَمَاءِ المَشْهُوْرِيْنَ، عِنْدَهُ فُنُوْنٌ جَمَّةٌ، وَعُلُوْمٌ مُهِمَّةٌ)، وَهَذَا لا يَضُرُّ بِمَا نحنُ فِيْهِ، فَإِنَّما الاعتِمادُ عَـلَى نَقْلِـهِ لأَنَّهُ مِنْ كِبَار وثِقَاتِ المُؤَرِّخِيْنَ، والبَحثُ فِي سِيْرَةِ أَبِي الطُّفَيْلِ بَحثٌ تَـارِيخِيٌّ، ومَع ذَلِكَ فَإِنَّه لَمْ يَتفرَّدْ بِمَا قَالَهُ، بَـلْ هُـوَ قَـوْلُ جَمْـعٍ مِـنَ المُـؤَرِّخِيْنَ والنُّقُـولُ التَّارِيْخِيَّةُ فِي شَأنِهِ تَكَادُ تَتَّفِقُ عَلَى القَـوْلِ بِكَـوْنِ أَبِي الطُّفَيْـلِ مِـنْ شِـيْعَةِ أَهْـلِ البَيْتِ عليهم السلام وأَنْصَارِ المُختَارِ الثَّقَفِيِّ.

القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: رميه بالإفراط في التشيع

أَنَّهُ كَانَ مُفْرِطاً فِي التَّشَيُّعِ ومَطْعُوناً فِيْهِ لِذَلِكَ ومُجَرَّدُ محبَّةِ أَمِيرِ المُـؤْمِنيْنَ لا تُوْجِبُ نِسْبَتَهُ إِلَى الإِفْرَاطِ واسْتِحقَاقِ الطَّعنِ مِنْهُمْ فَلا بُـدَّ أَنَّ الإِفْـرَاطَ نَـاظِرٌ إِلَى أَمْرٍ أَعظَمَ مِنْ المَحبَّـةِ، رَوَى الحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ عَـنْ شَـيْخِهِ الحَـافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَخْرَمِ أَنَّهُ كَانَ مُفْرِطاً فِي التَّشَيُّعِ فقَالَ[2]: (سَمِعتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بنَ يَعقُوبَ الأَخْرَمَ، وسُئِلَ: لِمَ تَرَكَ البُخَارِيُّ حَدِيْثَ عَامِرِ بـنِ وَاثِلَـةَ؟ قَـالَ:

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٣٠٠.

(٢) انظر: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم مـن الـصحابة، ج١، ص٣٢٢، نقـلاً عـن تـاريخ نيسابور للحاكم.

لأَنَّه كَانَ يُفرِطُ فِي التَّشَيُّعِ)، ورَوَى ابنُ عَدِيٍّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ[١]: (حَدَّثَنا ابْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثني صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنا عَلِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيْرَ بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ، وقِيلَ لَهُ: كَانَ مُغِيْرَةُ يُنْكِرُ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ؟قَالَ: نَعَمْ) ولَفْظُ نُسْخَةِ ابنِ حجرٍ فِي (تَهْذِيْبُ التَّهْذِيْبِ)[٢] وابنِ عَسَاكر فِي تارِيخه[٣]: (يَكْرَهُ الرِّوَايَةَ) وعَلَى كِلا الوَجْهَيْنِ فَإِنَّ المُسْتَفَادَ مِنْ ذَلِكَ القَدْحُ فِي رِوَايَتِهِ رُغْمَ ثُبُوتِ صُحبَتِهِ، إِذْ إِنَّ مَنْهَجَ ابنِ عَدِيٍّ فِي كِتَابِهِ قَائِمٌ عَلَى ذِكْرِ المَطْعُونِ فِيْهِمْ مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى وُجوهِ الطَّعنِ، وقَدْ قَالَ فِي تَرجَمَةِ أَحمَدَ بنِ صَالحِ المَصرِيِّ[٤]: (ولَوْلَا أَنِّي شَرَطْتُ فِي كِتَابِي هَذَا أَنْ أَذْكُرَ فِيْهِ كُلَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيْهِ مُتكَلِّمٌ، لَكُنْتُ أُجِلُّ أَحمَدَ بنَ صَالِحٍ أَنْ أَذْكُرَهُ)، وإِنَّما ذَكَرَ أَبا الطُّفَيْلِ لِطَعنِ المُغِيْرَةِ بنِ مِقْسَمٍ الضَّبيِّ فِيْهِ، ولَيْسَ هَذَا إِلّا لأَنَّهُ كَانَ مِنْ شِيْعَةِ أَهْلِ البيْتِ عليهم السلام وأَصحَابِ المُختَارِ الثَّقَفِيِّ حَامِلاً الرَّايَةَ لِلثَّأرِ للإِمَامِ الحُسَيْنِ عليه السلام .

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص٤٧٧، رقم الترجمة ١١٨٨٦.

(٢) تهذيب التهذيب، ج٥، ص٨٣.

(٣) تاريخ دمشق، ج٢٦، ص١٢٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٤٢١، رقم الترجمة ٢١.

القَرِيْنَةُ الثَّالِثَةُ: أبو الطفيل حامل راية المختار الثقفي

حَمْلُـهُ لِرَايَةِ المُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ المَعْرُوفِ بتَرَفُّضِهِ، وفِي الحُرُوبِ تُسَلَّمُ الرَّايَةُ لأَكَابِرِ الأَصْحَابِ، وقَدْ أشَارَ إِلَى ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: اِبْـنُ قُتَيْبَـةَ فِي كِتَابِهِ (المَعَارِفُ)، قَالَ[1]: (كَانَ مَعَ «المُخْتَـارِ» صَـاحِبُ رَايَتِـهِ) وابْـنُ حَـزْمٍ الأَنْدَلُسِيُّ فِي كِتَابِهِ (المُحَلَّى بالآثَارِ)، قَالَ[2]: (فَإِنَّ هَذَا الحَدِيثَ أَرْدَى حَـدِيثٍ فِي هَذَا البَـابِ لِوُجُـوهٍ، الأَوَّلُ: ...، وَالثَّـانِي: أَنَّ أَبَـا الطُّفَيْـلِ صَـاحِبُ رَايَـةِ المُختَارِ) وأَبُـو إِسْـحَاقَ الـشَّيْرَازِيُّ فِي كِتَابِـهِ (طَبَقَـاتُ الفُقَهَـاءِ)، قَـالَ[3]: (وكَانَ أَبو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكَانَ آخِرَ مَنْ رَآه مَوْتاً، مَاتَ بَعدَ سَنةِ مِائةٍ، وكَانَ صَاحِبَ رَايةِ المُخْتَارِ)، والصَّفَدِيُّ فِي كِتَابِهِ (الوَافِي بالوَفيّاتِ)، قَالَ[4]: (وَخَرجَ مَعَ المُختَارِ طَالباً بِدَمِ الحُسَيْنِ فَقُتِلَ المُختَارُ، وأفْلَتَ هُوَ).

وقالَ ابنُ كَثِيرٍ فِي كِتَابِهِ (البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ) قَالَ[5]: (وَكَانَ مِنْ أَنْصَارِ عَـلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ شَهِدَ مَعَهُ حُرُوبَهُ كُلَّهَا لَكِنْ نَقِمَ بَعْضُهُمْ عَلَيْـهِ كَوْنَـهُ كَـانَ مَـعَ

---

(١) المعارف، ص٣٤١.

(٢) المحلى بالآثار، ج٢، ٢٠٧.

(٣) طبقات الفقهاء، ص٥٣.

(٤) الوافي بالوفيات، ج١٦، ص٥٨٤، رقم الترجمة ٦٢٣.

(٥) البداية والنهاية، ج١٢، ص٦٧١ ـ ٦٧٢.

المُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ وَيُقَالُ: إِنَّـهُ كَـانَ حَامِـلَ رَايَتِـهِ)، وقَـدْ حَـاولَ ابْـنُ قَـيِّمِ الجَوزِيَّـةِ أَنْ يُبَرِّرَ هَذَا العَملَ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فقَالَ[1]: (وَقَدْ طَعَنَ أَبـو مُحَمَّـدٍ بْنُ حَزْمٍ فِي أَبِي الطُّفَيْلِ وَرَدَّ رِوَايَتَهُ بِكَوْنِهِ كَانَ صَاحِب رَايَة المُخْتَارِ أَيْضاً مَـعَ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ كَانَ مِنْ الصَّحابَة وَلَكِنْ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ مَا فِي نَفْـس المُخْتَـارِ وَمَا يُسِرّهُ) وهَذَا التَعلِيْلُ مَردُودٌ؛ لأَنَّ المُختَارَ كَانَ مُجاهِراً بِمَذْهَبِهِ، وفِي كُتُـبِ أصحَابِ السِّيَرِ قَدْ ذَكَروا عَنْهُ عَقَائِدَهُ وبَالغُوا فِي الوَصْـفِ بـالحَقِّ والبَاطِـلِ، فَهلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبا الطُّفَيْلِ حَمَلَ رَايَةَ شَخْصٍ كَانَ يَجْهَلُ حَالَـهُ؟! ومـا هَذِهِ التَّعلِيلاتُ الوَاهِيَةُ إِلّا لِتَحيُّرِهمْ فِي أَمْرِ أَبِي الطُّفَيْلِ.

القَرِيْنَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ بالرَّجْعَةِ واعتِقَادُهُ بِهَا

قَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ فِي (المعَارِفُ)[2]: (وَكَانَ مَعَ «المُخْتَارِ» صَاحِبُ رَايَتِهِ، وكَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ)، وقَالَ أَبُـو إِسْـحَاقَ الـشِّيْرَازِيُّ فِي (طَبَقَـاتُ الفُقَهَـاءِ)[3]: (وكَانَ يُرمَى بِالرَّجْعَةِ).

وهُنَا لا بُدَّ مِنْ سُؤالٍ لبَيَانِ وَاقِعيَّةِ قَوْلِ ابنِ قُتَيْبَةَ والشِّيْرَازِيِّ: كَيْـفَ آمَـنَ بالرَّجْعَةِ؟ ومَنْ الذِي عَلَّمَهُ أَنَّ أَئِمَّة أَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام يَرجِعُونَ بَعدَ مَوْتِهِمْ؟

---

(١) تهذيب سنن أبي داود، ج١، ص١٠٩.

(٢) المعارف، ص٣٤١.

(٣) طبقات الفقهاء، ص٥٣.

الجَوابُ: إنَّ أبَا الطُّفَيْلِ قَدْ أَخذَ هَذا الاِعتِقَادَ عَنْ أَمِيْرِ المُؤمِنيْنَ عليه السلام، فقَدْ رَوَى الحَافِظُ أبُو بَكْرٍ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[1]: (حَدَّثَنا وَكِيعٌ [بنُ الجرَّاحِ]، عَنْ بَسَّامٍ [بنِ عَبْدِ الله الصَّيْرَفِيِّ] عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «كَانَ رَجُلاً صَالِحاً[2] نَاصَحَ اللهَ فَنَصَحَهُ فَضُرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللهُ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ»).

ورَوَاهُ الحَافِظُ الطَّحاوِيَّ بِسَنَدٍ صحيحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنُ دَاوُدَ الخُرَيْبِيِّ، عَنْ بَسَّامٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، وقال المُحَقِّقُ شُعَيبُ الأرناؤوطُ فِي هَامِشِهِ: (إسنادُهُ صَحِيحٌ)[3].

وقَدْ قِيْلَ فِي تَبْرِيرِ عِبَارَةِ (وفِيْكُمْ مِثْلُهُ) لِصَرفِهَا عَنْ مَعناهَا مَا لا يَنْسَجِمُ مَع ظَاهِرِ العِبَارَةِ، فَإِنَّ أَبا عُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلامٍ عِنْدَما أرادَ تَبْرِيْرَ الحَدِيْثِ، قَال[4]: (فَنرَى أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ هَذَا نَفسَهُ، أي: إِنِّي أَدْعُو إِلَى الحَقِّ حَتَّى أُضرَبَ عَلَى رَأْسِي ضَربَتيْنِ يَكُونُ فِيهِما قَتْلِي)، وقَدْ تَجَاهَلَ الإِحيَاءَ المذكُورَ مَرَّتَيْنِ فِي الرِّوَايَةِ، وكَأَنَّهُ ذُكِرَ لَغواً.

---

(١) المصنف، ج١٦، ص ٥٦٩، رقم الحديث ٣٢٥٧٦.

(٢) يريد به ذا القرنين.

(٣) شرح مشكل الآثار، ج٥، ص١٢١.

(٤) غريب الحديث، ج٢، ص٤٤٦ ـ ٤٤٧.

ومِثْلُهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[١] الذِي فَسَّرَ الضَّربَتيْنِ بِضَربَةِ يَومِ الخَنْدَقِ وضَربَةِ ابْنِ مُلْجَمْ، مَع أَنّ الإِمَامَ لَمْ يَمُتْ فِي يَوْمِ الخَنْدَقِ! وهَكَذا جُلُّ التَّبْرِيْرَاتِ التِي تتَجَاهُلُ حَقِيْقَةَ التَّشْبيْهِ الدَّقِيْقِ، والتِي تَجَاهَلتْ مَسْأَلَةَ الحَيَاةِ بَعدَ القَتْلِ فِي كَلامِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام ، فَإِنَّهُ منَ الوَاضِحِ كون الإمامِ قَدْ أَشَارَ إِلَى أُمورٍ فِي ذِي القَرنَيْنِ أَورَادَ مِنْ خِلالِهَا إِبْرَازَ مُماثلَتِهَا فِي نَفْسِهِ ولَوْ لَمْ يُرِدْهَا لكَانَ ذِكْرُهَا لَغْواً، فقَدْ ذَكرَ الضَّربَ عَلَى الرَّأْسِ والموتَ مِنْهُ والإِحْيَاءَ بَعدَ المَوْتِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى وُجودِ المِثْلِ فِيهِمْ، أيْ أَنَّ هَذَا المُماثِلَ يَشْتَرِكُ مَع ذِي القَرنَيْنِ فِي جِهَةِ التَّعرُّضِ للقَتْلِ وحُصولِ الموتِ والرُّجُوعِ للحَياةِ مَرَّةً أُخرَى.

ومِنْ هَذَا كُلِّهِ، يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ قَدْ اِعتَقَدَ بالرَّجعَةِ؛ لأَنَّ أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام قَدْ أَفْهَمَهُ أَنَّهُ كَذِيْ القَرنَيْنِ يُضْرَبُ عَلَى قَرنهِ فيموتُ من الضَّربَةِ وأَنَّ اللهَ يُحييهِ مَرةً أُخرَى كَمَا أَحيَا ذَا القَرنَيْنِ.

ومِنَ الطَّرِيْفِ أَنَّ البَعضَ يَتَلَهَّفُ لإِنْكَارِ حَمْلِ أَبِي الطُّفَيْلِ لِرَايَةِ المُخْتَارِ وقَوْلِهِ بِالرَّجْعَةِ بِاسْتِدْلالاتٍ وَاهِيَةٍ، فقَدْ سَمِعْتُ الشَّيْخَ الوَهَّابِيَّ عَبْدَ الكَرِيْمِ الخُضَيْرِ (عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ واللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للإِفْتَاءِ) فِي بَعضِ دُرُوسِهِ القُرآنِيّةِ[٢] اِسْتَنْكَرَ هَذَا المَعْنَى فقَالَ: (لَا يُظَنُّ بِهِ ذَلِكَ، كَلامٌ بَاطِلٌ، صَحابِيٌّ

---

(١) الفائق في غريب الحديث، ج٣، ص١٧٣.

(٢) في الدّرس الرابع عشر من تعليقه على تفسير سورة النساء في (أضواء البيان) للشنقيطي، والدّرسُ فِي موقعهِ الرسميِّ.

يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ؟!).

مَع أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ اِرتِدَادَ الصَّحَابِيِّ! فإذَا جَازَ أَنْ يَرْتَدَّ الصَّحَابِيُّ ويَكْفُرَ باللهِ تَعالَى والنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، أَفَلا يَجُوزُ أَنْ يَعتَقِدَ بِمَا يَعتَبِرُونَهُ بَاطِلاً ـ وِفْقَ مَبَانِيْهم ـ ؟!

وكَيْفَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعتَقِدَ بِمُعتَقَدٍ فَاسِدٍ وقَدْ جَوَّزْتُمْ أَنْ يَعتَقِدَ بِأَفْسَدِ الاِعتِقَادِ «الكُفْر»؟ وكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: « يُمْكِنُ أَنْ يَعتَقِدَ الصَّحَابِيُّ أَنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ـ مَثلاً ـ ولَكِنْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَعتَقِدَ بالرَّجْعَةِ »!

القَرِيْنَةُ الخَامِسَةُ: أمر أمير المؤمنين إياه بالتقية

إِنَّ أَبا الطُّفَيْلِ قَدْ رَوَى أَنَّ أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ عليه السلام قَدْ خَاطَبَهُ بِأَنْ يُكَلِّمَ النَّاسَ بِـمَا يَعرِفُـونَ ويَـتْرُكَ التَّحـدِيْثَ بـبَعضِ الحَقَـائِقِ الإِلَهِيَّـةِ التِـي سَـيُنْكِرونَها ويُكَذِّبُونَها لَوْ قِيْلَتْ لـهُمْ، وهَذَا يُشِيْرُ إِلَى أَنَّ جُمْلَةً مِـنَ الحَقَـائِقِ الإِلَهِيَّـةِ مَحَـلُّ تَكْذِيْبِ وإِنْكَارِ النَّاسِ واستِهجَانِهِمْ، فقَدْ رَوَى البُخَارِيُّ فِي صَحِيْحِهِ بِـسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ عليه السلام[1]: («حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟!»).

وهُنَا يَتَّضِحُ أَنَّ بَعضَ مَا عِنْدَ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ عليه السلام وأَبِي الطُّفَيْلِ يَـراهُ النَّـاسُ كَذِباً ولِذَلِكَ أَوْصَـاهُ بـالكِتمانِ وعَـدَمِ الإِفْـشَاءِ للنَّـاس؛ لِـئَلّا يُكَـذَّبَ اللهُ

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ٤٩: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهيـة أن لا يفهموا، ج١، ص٢٨٨، رقم الحديث ١٣١.

ورَسُولُـهُ، وبِهَذِه الوَصِيَّةِ يَنْكَشِـفُ التَّخَالُـفُ بَيْن اعتِقَادِ أَبِي الطُّفَيْلِ وسَـائِرِ النَّاسِ، وإلّا لَوْ كَانُوا عَلَى اِعتِقَادٍ وَاحِدٍ لَمَا أَمَرهُ أَمِـيْرُ المُـؤْمِنِيْنَ عليه السلام بالمُـدَارَاةِ وكِتْمَانِ بَعضِ مَا قَالَـهُ اللهُ ورَسُولَـهُ.

فَمَا هِيَ الأُمورُ التِي قَالَهَا اللهُ ورَسُولُـهُ لَوْ قِيْلَتْ للنَّاسِ لَكَـذَّبُوهَا؟! لَعَـلَّ وُقُوفَ أَبِي الطُّفَيْلِ شَاكّاً مُنْكِراً مُتَأَمِّلاً فِي حَدِيْثِ الغَدِيْرِ يُعَزِّزُ الـصُّورَةَ التِـي يَرْسُمُهَا حَدِيْثُ «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ» حَـوْلَ مُـسْتَوى ونَـوْعِ المَعرِفَـةِ التِي كَانَتْ سَائِدَةً بَيْنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ.

ويَتحَصَّلُ مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّمَ: أَنَّ تَسَاؤُلَ أَبِي الطُّفَيْلِ ـ المُحِبِّ لأَمِيْرِ المُـؤْمِنِيْنَ عليه السلام ـ كَانَ وَقْفةً أَمَامَ مَشْهَدٍ عَقَائِديٍّ لَمْ يَأْلَفْهُ مِنْ قَبْـلُ، يَحْمِـلُ مَعـانيَ عَمِيْقَـةً أَبْعَدَ مِنْ تِلْكَ المَعَانِـيْ التِي عَهِدَهَا مِنْ قَبْلُ، ونَتَجَ عَنْ ذَلِكَ التَّأَمُّـلِ مَواقِـفَ لَمَحْنَا بَعضَهَا، ومِنْ هُنَا نَدعُو إِلى نَظْـرَةِ تَأَمُّـلٍ فِي وَقْفَـةِ أَبِي الطُّفَيْـلِ ودَوَافِـعِ الرَّيْبِ والإِنْكَـارِ التِي دَاخَلتْهُ بَعـدَ إِقَامَةِ المُنَاشَدَةِ فِي رَحَبةِ الكُوفَـةِ.

وقفة مع تحريف ابن حجر العسقلاني لحديث المناشدة

وفِي الخِتَامِ لنَا وقفةٌ مَعَ الحَـافِظِ ابْـنِ حَجَـرٍ العَـسْقَلانِيِّ، فَنَقُـولُ: لا يَكَـادُ يُوجَدُ بَحثٌ مِنْ أَبحَـاثِ إِثْبَـاتِ أَحقيَّـةِ أَهْـلِ البَيْـتِ عليهم السلام أَوْ بَيَـانِ مَثَالِـبِ ظَالِمِيْهِمْ ومُنْكِرِيْ فَضَائِلِهِمْ إِلَّا ونَجِدُ آثَارَ التَّحرِيْفِ والتَّلاعُبِ بالأَحَادِيْـثِ، حَتَّى اِسْتَدعَى بَيانُ صِدْقِ هَذَا القَوْلِ تَأْلِيْفَ مُـصَنَّفٍ مُـسْتَقِلٍّ يَكْـشِفُ عَـنْ

التَّحريْفَاتِ بِحَقِّ فَضَائِلِ أَهْلِ البَيْتِ الطَّيبينَ الطَّاهِرِيْنَ عليهم السلام ومَثَالِبِ أَعدَائِهِمْ بِعنوَانِ «كَشْفُ التَّحرِيفَاتِ فِي كُتُبِ الحَدِيْثِ والتَّارِيخِ» نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُوَفِّقَنا لطِبَاعتِهِ قَريباً.

أَمَّا مَا يَخُصُّ مَا نَحْنُ فِيْهِ فَقَدْ تَصَرَّفَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ خِلالَ نَقْلِهِ لخَبَرِ المُنَاشَدَةِ بِشَكلٍ مُخلٍّ بالأَمانةِ العِلْمِيَّةِ، وإِلَيْكَ التَّفْصِيْلُ[١]:

قَالَ ابنُ الأَثِيْرِ فِي تَرجَمَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ مُدلِجٍ[٢]: (أَوْرَدَهُ ابْنُ عُقْدَةَ. وَرَوى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي غَيْلانَ سَعدِ بنِ طَالِبٍ، عَنْ أَبِي إِسحَاقَ، عَنْ عَمْرو ذِي مُرٍّ ويَزِيدَ بنِ يَثِيْعَ وسَعيدِ بنِ وَهَبٍ وهَانِئ بنِ هَانِئ، قال أَبو إِسْحَاقَ: وحدَّثَنِي مَنْ لا أُحصي أَنَّ عَلياً نَشدَ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهمّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَقَامَ نَفرٌ شَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكَتمَ قَوْمٌ، فَما خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُوا وأَصَابَتْهُمْ آفَةٌ، مِنْهُمْ: يَزِيدُ بنُ وَدِيْعةَ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ مُدْلِجٍ. أخرجه أبو موسى).

ونَقَل الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي رِسَالتِهِ (طُرقُ حَدِيْثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ») عَنِ الحَافِظِ ابْنِ عُقْدَةَ مَا نَصُّهُ[٣]: (ابْنُ عُقْدَةَ، ثنا أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ

---

(١) أصل هذا المطلب أخذتُه عن الأخ العزيز الأستاذ الباحث: إبراهيم النّاظري (رحمه الله).

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٣، ص٤٨٧، رقم الترجمة ٣٣٨٨.

(٣) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص٣١ ـ ٣٢، رقم الحديث ٢٤.

بنِ الأَسْوَدِ الكِنْدِيُّ، ثنا جعفرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يحيى، حَدَّثَنِيْ مُوسَى بنُ النَّضرِ الجُعْفِيُّ الحِمْصِيُّ، حَدَّثَنِيْ أَبُو غَيْلَانَ سَعدُ بنُ طَالِبٍ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرو ذِي مُرٍّ وزَيْدِ بنِ يَثِيْعَ وسَعِيْدِ بنِ وَهَبٍ ومَنْ لَا أُحصِيْ أَنَّ عَلِيّاً نَشدَ النَّاسَ عِنْدَ الرَّحبَةِ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَقَامَ نَفَرٌ، فَقَالَ بَعضُهُمْ «سِتَّةٌ» وقَالَ بَعضُهُمْ «ثَلاثَةٌ»، فَشَهِدُوا بِذَلِكَ وكَتَمَ قَوْمٌ فَمَا خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُوا أَوْ أَصَابَتْهُمْ آفَةٌ، مِنْهُم: يَزِيْدُ بنُ وَدِيْعَةَ وعَبْدُ الرَّحمَنِ بنُ مُدْلِجٍ).

يُلَاحَظُ: إِنَّ اِبْنَ الأَثِيْرِ والذَّهَبِيَّ قَدْ ذَكَرَا أَنَّ الخَبرَ قَدْ رَوَاهُ ابنُ عُقْدَةَ، وقَالَ ابنُ الأَثيرِ إِنَّ الخَبرَ أخرجهُ أبو مُوسَى المَدِيْنِيُّ، وفِيْهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ مُدلِجٍ ويَزِيْدَ بنَ وَدِيْعَةَ كَانَا مِمَّن كَتَمَا الشَّهَادَةَ وأَصَابَتْهُما الآفَةُ أو العَمَى.

وقَدْ نَقلَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ الخَبرَ[1] فِي تَرجَمَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ مُدْلِجٍ، فَقالَ: (ذَكَرهُ أَبُو العَبَّاسِ بنِ عُقدَةَ فِي كِتَابِ «المُوَالاةُ»، وأَخْرَجَ مِنْ طَرِيْقِ مُوسَى بنِ النَّضْرِ بنِ الرَّبِيْعِ الحِمْصِيِّ، حَدَّثَنِيْ سَعدُ بنُ طَالِبٍ أَبُو غَيْلَانَ، حَدَّثَنِيْ أَبُو إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِيْ مَنْ لَا أُحصِي أنَّ عَليّاً نَشدَ النَّاسَ فِي الرُّحبَةِ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فقَامَ

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص٥٦٤، رقم الترجمة ٥٢٢٠.

نَفرٌ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ مُدلجٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُم سَمِعُوا إِذْ ذَاكَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ، عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ، واسْتَدْرَكَهُ أَبُو مُوسَى).

يُلاحَظُ هُنَا أَكْثَرُ مِنْ تَصَرُّفٍ بِالرِّوَايَةِ:

١. أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَدْ حَذَفَ اِسْمَ يَزِيْدَ بنِ وَدِيْعَةَ مِنَ الرِّوَايَةِ، وهُوَ مِنَ الكَاتِمِيْنَ.

٢. جَعَلَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ مُدلِجٍ مِنَ الشَّاهِدِيْنَ، رُغْمَ أَنَّه مِمَّن كَتمَ.

٣. حَذفَ المَقْطَعَ الأَخِيْرَ مِنْ الحَدِيْثِ: «اللهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

ويُلاحَظُ أَنَّ اِبْنَ الأَثيْرِ المُتوفَّى سَنَةَ (٦٣٠ هـ) والحَافِظَ الذَّهَبِيَّ المُتوفَّى سَنَةَ (٧٤٨ هـ) نَقَلَا الخَبرَ كَما هُوَ، وفِيْهِ ذِكْرُ كَتْمِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنَ مُدلِجٍ ويَزِيْدَ بنِ وَدِيْعةَ لِلحَدِيْثِ، إِلَّا أَنَّ ابنَ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ المُتوفَّى سَنَةَ (٨٥٢ هـ) قَدْ تَصَرَّفَ بِلَفْظِ الرِّوَايَةِ رغمَ أَنَّهَا مِنْ كِتَابٍ وَاحِدٍ، لِمؤلِّفٍ وَاحِدٍ، بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ!

الفَصْلُ الخَامِسُ

مُناشدَةُ الرُّحبةِ،

عَوْدَةٌ إِلى الغَدِيْرِ وإِحيَاءٌ عقَائِدِيٌّ

إِذَا أَرَدْنَـا الوُقُـوفَ عَـلَى مُـرَادِ أَمِـيْرِ المُـؤْمِنِيْنَ عليه السلام مِـنْ إِقَامَـةِ الجُمُـوعِ والمُناشدَةِ، يَنْبَغِي عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَمّلَ فِي حَـدِيْثِ الغَـدِيْرِ ونَـسْتَنْبِطَ مَعَانِيَـهِ، فـإِذَا اِتَّضحَتْ مَعَالِـمُ هَذَا الحَدِيْثِ عُـرِفَ المَقـصُودُ مِـنْ حَادِثَـة الغَـدِيْرِ وحَادِثَـةِ المُناشدَةِ التِي أَحيَتْ الغَدِيْرَ بعدَ ثَلاثِيْنَ سنةً.

القرائن الدالة على الإمامة في الحديث

وقَدْ لَاحتْ لِي بَعضُ القَرائِنِ التِي تَـدُلُّ عَـلَى أَنَّ هَـذَا الـنصَّ هُـوَ إِعـلَانٌ لِوِلَايةِ أَمِيْرِ المُؤْمِنيْنَ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ، ومِنْهَا:

القَرِيْنَةُ الأُولَى: سياق الحديث

إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَدْ بَدأَ كَلامَهُ بِاسْـتِنْطَاقِ النَّـاسِ لإِظْهَـارِ الإِقْـرَارِ بِوِلَايَتِـهِ المُطْلَقَةِ عَلَيْهِمْ، فَسأَلَـهُمْ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالمؤمِنينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟»[1] وقَدْ أَجَابُـوا بالإِقْـرَارِ، وهَذَا النَّصُ وَاضِحٌ فِي وِلَايةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله الـشَّامِلَةِ التِـي لَا

---

(١) سبق تخريجه، وهو عند أحمد في الفضائل والمسند، والطحاوي في شرح مشكل الآثار وغيره، فراجع.

رَيْبَ فِيْهَا.

ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَولَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» مُفرِّعاً عَلَى مَا أَقَـرُّوا بِهِ، بِأَنَّ مَـنْ أَقَرَّ بِوِلَايَةِ النَّبِـيِّ صلى الله عليه وآله فَعَلَيْـهِ الإِقْـرَارُ بِوِلَايَـةِ عَـلِيٍّ عليه السلام وَلَا يَخْفَـى أَنَّ كِلتَـا الوِلَايتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، إِذ إِنَّ بِدَايَةَ الكَلَامِ تَمحورَتْ حَـوْلَ وِلَايَـةِ النَّبِـيِّ صلى الله عليه وآله، فَما بعدُها يَكونُ على شَاكِلَتِها.

فالمَوْلَويَّةُ المُحَمَّدِيَّةُ التِي قُدِّمَتْ تَمهِيداً لبيَانِ المَوْلويَّةِ العَلَويَّةِ تَعنِي الوِلَايـةَ العَامَّةَ والتَّصَرُّفَ فِي كَافَّةِ الشُّؤونِ، فَكيْفَ يَبْدأُ كَلامَهُ بالوِلَايَةِ والحَاكِميَّةِ ثُـمَّ يُلْحِقهُ بالحَدِيْثِ عَنْ مُجرَّدِ المَحبَّةِ لِعَلِيٍّ عليه السلام مـع أنّ المحبَّـةَ أمـرٌ ثَابِـتٌ لِكُـلِّ مُسْلِمٍ وِفقاً لقَوْلِ ابن تيميَّـةَ، فَالوِلَايـةُ التِـي كَانـتْ مَوضـوعَ سُـؤالِ النَّبِـيِّ للنَّاسِ هِيَ المَنْظُورَةُ فِي كَلَامهِ عَنْ أَمِيرِ المؤمِنِينَ عليه السلام، وإلّا فـلَا مَعنَـى لِـذَلكَ السُّؤالِ والمُقدِّمَةِ، إِذ إِنَّهَا لَا تَنسَجِمَ مَع ذَيلِ الحَدِيثِ «فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ».

ومعَنى أولوِيَّةِ النَّبِي صلى الله عليه وآله المَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الله وحَدِيْثِ الغَدِيرِ يُوَضِّحُهُ ابنُ قَيِّمِ الجوزِيَّـةِ، حَيْثُ قَالَ[1]: (وقال تعـالى: ﴿النَّبِـيُّ أَوْلَى بِـالمؤْمِنِينَ مِـنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وهَذا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَم يَكُنِ الرَّسُولُ أَولى بهِ مِنْ نَفْسهِ فَلَيْسَ مِنَ المؤمِنِينَ، وهَذِه الأَوْلوِيَّةُ تَتضَمَّنُ أُموراً، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَحَبَّ إِلَى العَبْـدِ مِـنْ نَفْسِهِ؛ لأَنَّ الأَولَوِيَّةَ أصلُهَا الحُبُّ، ونَفْسُ العَبْدِ أَحَبُّ إِلَيْـهِ مِـنْ غَـيْرِه، ومَـع

(١) الرسالة التبوكيّة، ص٣١ ـ ٣٢.

هَذا فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ أَوْلَى بِهِ مِنْهَا، وأَحَبَّ إليهِ مِنْهَا، فَبِذَلِكَ يَحصلُ لَـهُ اِسْمُ الإِيْمانِ.

ويَلزَمُ مِنْ هَذهِ الأَوْلَويَّةِ والمحبَّةِ كَمالُ الاِنقِيَادِ والطَّاعةِ والرِّضَى والتَّسلِيمِ وسَائرِ لَوَازمِ المَحبَّةِ، مِنَ الرِّضى بِحُكْمِهِ، والتَّسْلِيمِ لأَمْرِهِ، وإِيْثَارِهِ عَلَى كُلِّ مَنْ سِوَاهُ.

ومِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونُ لِلعَبْدِ حُكْمٌ عَلى نَفْسهِ أصلاً، بَلِ الحُكْمُ عَلَى نَفْسِهِ لِلرَّسُولِ، يَحكُمُ عَلَيْهَا أَعظَمَ من حُكْمِ السَّيدِ عَلَى عَبْدِهِ، والوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ، فلَيْسَ لَـهُ فِي نَفْسهِ تَصرُّفٌ قَطْ إِلَّا مَا تَصرَّفَ فِيهِ الرَّسُولُ الذِي هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْهَا).

القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: تمني سعد بن أبي وقاص لمقام الولاية

ويَنْبَغِي أَنْ نَذْكُرَ بَعضَ الرِّوَايَاتِ المُعتَبَرَةِ لإِثْبَاتِهَا، ومِنْهَا:

١ . روى النَّسائيُّ[١]: (أَخْبَرَنَا حَرَمِيُّ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ مُوسَى الصَّغِيرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً فَتَنَقَّصُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ خِصَالٌ

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص ٣٤٣، رقم الحديث ٨٥٤١.

ثَلَاثَةٌ[١]، لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ») والإِسْنَادُ حَسَنٌ.

٢. رَوَى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ[٢]: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ فِي بَعْضِ حَجَّاتِهِ، فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرُوا عَلِيًّا، فَنَالَ مِنْهُ مُعَاوِيَةُ فَغَضِبَ سَعْدٌ فَقَالَ: تَقُولُ هَذَا لِرَجُلٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَأَنْ تَكُونَ لِي خَصْلَةٌ مِنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»)، وقَالَ المُحَقِّقُ مُحَمَّدُ عَوَّامَةُ: (إِسنَادُهُ قَوِيٌّ).

٣. ورَوَاهُ أبو بكر القَطِيْعِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى كِتَابِ (فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ) لِابنِ حَنْبَلٍ، وقَالَ المُحَقِّقُ وَصِيُّ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ عَبَّاسٍ[٣]: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: خصالٌ ثلاث.

(٢) المصنف، ج١٧، ص١٠١ ـ ١٠٢، رقم الحديث ٣٢٧٤١.

(٣) فضائل الصحابة، ج٢، ص٧٩٧ ـ ٧٩٨، رقم الحديث ١٠٩٣.

٤. ورَوَى أبُو بَكْرِ ابنُ أَبِي عَاصِمٍ[(١)]: (حَدَّثَنَا ابْنُ كَاسِبٍ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَبِيعَةَ الجُرَشِيِّ، وَقَالَ: ذُكِرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، وَعِنْدَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيُذْكَرُ عَلِيٌّ عِنْدَكَ؟ إِنَّ لَهُ لَمَنَاقِبَ أَرْبعاً، لَأَنْ يَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَذَكَرَ حُمُرَ النَّعَمِ، قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ»، وَقَوْلُهُ: «بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»، وَقَوْلُهُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» ، وَنَسِيَ سُفْيَانُ الرَّابِعَةَ).

٥. ورَواهُ عَنْهُ الحَافِظُ المَقْدِسِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيْقَيْنِ، وقَالَ المُحَقِّقُ الدكتورُ عَبْدُ الملكِ بنِ عبدِ الله بنِ دهيش عَنِ الأَوَّلِ[(٢)]: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ) وقَالَ مُعلِّقاً عَلى الطَّرِيْقِ الثَّانِي[(٣)]: (إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ).

ووَجهُ الاستِدلالِ: عِنْدَمَا ذَكرَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ بَعضَ فَضَائِلِ أَمِيْرِ المُؤمِنِيْنَ عليه السلام فِيْ مَحْضَرِ مُعَاوِيَةَ عَبَّرَ عَنْ أُمنيتهِ بِأَنْ تَكُونَ لَهُ إِحدَى الخِصَالِ التِي ذَكَرهَا وأَنَّ ذَلكَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وذَكرَ مِنْهَا قَولَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، فَلَوْ فُسِّرَتْ الوِلَايةُ بِالمَحبَّةِ والنُّصْرَةِ وأَنَّ عَليّاً والمؤمِنِيْنَ بَعضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعضٍ، فَلا مَعنَى لِتَمَنِّي سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ؛ لأَنَّهَا

---

(١) السنة، ج٢، ص ٩١٩ ـ ٩٢٠، رقم الحديث ١٤٢٠، وقد حسَّنَ المحقق فيصل باسم الجوابرة هذا الإسناد في ج٢، ص٨٩٧ ـ ٨٩٨، رقم الحديث ١٣٧٩.

(٢) الأحاديث المختارة، ج٣، ص١٥١، رقم الحديث ٩٤٨.

(٣) الأحاديث المختارة، ج٣، ص٢٠٧، رقم الحديث ١٠٠٨.

ثَابِتَةٌ لَهُ بِحَسَبِ مَا يُزْعَمُ، فَكَيْفَ يَتَمنَّى أَمْراً ثَابِتاً لَهُ وهُوَ تَحصِيْلُ حَاصِلٍ؟!

وحَوْلَ حَدِيْثِ الغَدِيْرِ يَقُولُ اِبْنُ تَيْمِيّةَ عَنْ مَعنَى الوِلَايَةِ[١]: (وَهَذَا حُكْمٌ ثَابِتٌ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ، فَعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنَ المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ المُؤْمِنِينَ وَيَتَوَلَّوْنَهُ)، فَإِنْ كَانَ مَعنَى الوِلَايَةِ (المحبَّة) ثَابِتاً لِكُلِّ مُؤْمِنٍ بِحَسَبِ الفَرْضِ فَما الدَّاعِي إِلَى أَنْ يَتَمنَّى صَحَابِيٌّ - مثل سعدٍ - هَذَا الأَمْرَ مَع أَنَّهُ ثَابِتٌ لَـهُ؟!

ولَكِنْ لأَنَّ الوِلَايَةَ فِي الحَدِيْثِ نَاظِرَةٌ إِلَى مَقَامٍ اِخْتَصَّ بِأَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام تَمنّى سَعدُ أَنَّ يَكُونَ هَذَا المَقَامُ ثَابِتاً لَـهُ، ويُؤَيِّدُهُ مَا رَواهُ الحَاكِمُ النَيْسَابُورِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ اِبْنِ عَبَّاسٍ[٢]: (أُفٍّ وَتُفٍّ، وَقَعُوا فِي رَجُلٍ لَهُ بِضْعُ عَشْرَةَ فَضَائِلَ

---

(١) منهاج السنة، ج٧، ص٣٢٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٥، ص٣٤٠، رقم الحديث ٤٧١٠، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة) وقال الحافظ الذهبي: (صحيح) [انظر كلام الذهبي في التلخيص: المستدرك، ج٣، هامش ص١٤٣، رقم الحديث ٤٦٥٢، الناشر: دار الكتب العلمية)، والعجيبُ أنَّ هذه الرواية ينقِلُها بتمامها عن كتاب أحمد بن حنبل (المسند، ج٥، ص١٧٩، رقم الحديث٣٠٦١) ومع ذلك هذه الفقرة ليست هناك، مع أنّه في صدر السند قال الحاكم: (أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ببغداد من أصل كتابه، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي ..إلخ) والقطيعي هو راوي المسند ونقل الحاكم من أصل كتابه، فأين ذهبَ هذا المقطع من مسند أحمد بن حنبل؟! جدير بالذكر أنّ تعرّض كتب أحمد بن حنبل للتحريف ليس ببعيد، كما أشرتُ آنفاً.

لَيَسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرَهُ) ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ»، وهَذَا يَكْشِفُ عَنْ أَنَّ الوِلايَةَ فِي الحَدِيْثِ لَيَسَتْ أَمْراً ثَابِتاً لِكُلِّ الصَّحَابَةِ، بَلْ مِمَّا اِخْتَصَّ بِهِ أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام .

فَإِنْ قِيْلَ: إِنَّما تَمَنَّى سَعدُ نَفسَ إِعلَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله النَّاسَ بقَوْلِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ» بِهَذَا المَوْقِفِ العَظِيْمِ والمَشْهَدِ الكَبِيْرِ.

قُلْنَا: إِنَّ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي عِبَارَتِهِ، فَقَدْ قَالَ: (لَأَنْ تَكُونَ لِي خَصْلَةٌ مِنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) فهُوَ قَدْ تَمَنَّى اِمتلاكَ تِلْكَ الخِصَالِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى نَفْسِ مَقُولَةِ النَّبِيِّ الأكرَمِ صلى الله عليه وآله ، ولَيْسَ لنَفْسِ الإِشْهَادِ بَيْنَ النَّاسِ، بَلْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كَلامِهِ أبداً.

القَرِيْنَةُ الثالثةُ: ظرف حادثة الغدير

أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَدْ جَمعَ تَمَامَ أَصحَابِهِ فِي حَرِّ الهَجِيْرِ، ولا يُنَاسِبُ العَاقِلَ أَنْ يُوْقِفَ الجُموعَ الكَثِيْرَةَ التِي تُعَدُّ بِعَشَراتِ الآلَافِ لِيقُولَ لَهُمْ إِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَيْكُمْ أَنْ تُحِبُّوا عَلِيّاً، مع أَنَّ هَذَا لا يَسْتَدعِيَ جَمْع الآلافِ، لَا سيَّمَا أَنَّه نَصَّ عَلى مَحَبَّةِ أَمِيرِ المُؤْمِنِيْنَ طِيْلَةِ السَّنَواتِ المَاضِيَةِ حَتَّى أَصبَحَ وُجوبُ مَحَبَّتِهِ أَمْراً بَدَهيّاً. وَمَا ذُكِرَ مِنْ تَعلِيْلٍ أَنَّ حادِثَةَ الغَدِيْرِ كَانَتْ لِرَفْعِ ما كَان بِقَلْبِ بُرَيْدَةَ لِمَا حَصلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ أَمِيرِ المؤْمِنِيْنَ فِي اليَمَنِ لَيس بِوَجِيْهٍ، فَإِنْ وَقعَ خِلافٌ مَع شَخْصٍ واحِدٍ أَوْ وَقعتْ الضَّغِيْنَةُ فِي قَلْبِ شَخْصٍ تجاه آخَرَ، فَإِنَّ هَذَا لا

يَسْتِدعي أَنْ يُجْمَعَ الآلَافُ ليُخْبِرَهُمْ بِأَنَّ علياً تَجِبُ مَحَبَّتُهُ، وهَذَا غَيْرُ مَعهُودٍ فِي سِيْرَةِ العُقَلاءِ ولا يُنَاسِبُ شَأنَ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ ﷺ، فَضلاً عَنْ ذَلِكَ فإِنَّ العَدِيدَ مِنَ الإِشْكَالاتِ قَدْ حَصلَتْ بَيْنَ شَخْصٍ وآخرَ مِنَ الصَّحَابةِ ولَمْ يَجمعْ النَّبِيُّ ﷺ المُسْلِمينَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ليَرفعَ الخِلَافَ.

القَرِيْنَةُ الرَّابِعَةُ: حول وصية النبي ﷺ في يوم الغدير

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَخْبَرَهُمْ أَنَّه سَيَمُوتُ قَرِيْباً، ولِذَلِكَ تعيّنَ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِمَا يَقِيْهِمْ مِنَ الضَّلالِ كَمَا فِي حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ وغَيرِهِ، رَوى مُسْلِمُ بِسَنَدِهِ عَنْ زَيْدِ بنِ أَرقَمَ[(١)]: (قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْماً فِينَا خَطِيباً بِمَاءٍ يُدْعَى خُمّاً بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ ـ فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ ـ ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»..).

فَأَوَّلُ الثَّقَلَيْنِ كِتَابُ اللهِ لِقَوْلِهِ: (أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الهُدَى وَالنُّورُ) وثَانِيهِمَا أَهْلُ البَيْتِ عليهم السلام حَيْثُ عَطَفَ ذِكْرَهُمْ على القُرآنِ الكَرِيْمِ فِي سِيَاقِ

---

(١) صحيح مسلم، ج٦، ص٢٥٥، رقم الحديث ٢٤٨٧.

بَيَانِ الثَّقَلَيْنِ، وفِي نَفسِ المَوْقِفِ أَشَارَ إِلَى وِلَايَةِ عَلِيٍّ عليه السلام، وكَأَنَّهُ يُشِيْرُ إِلَى أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام كَمِصْدَاقٍ للتَّمسُّكِ بالثَّقَلِ الثَّانِي، وبِالرَّبْطِ بَيْنَ حَدِيْثِ الثَّقَلَيْنِ وحَدِيثِ الوِلَايَةِ يُمْكِنُ فَهْمُ سِيَاقِ الحَدِيثِ بشَكْلٍ واضِحٍ، إِذْ إِنَّ بَيانَ طَرِيْقِ الهِدَايَةِ بالقُرآنِ وأَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام لَا يَكْفِي، بَلْ يَلزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ الهَادِيَ العَاصِمَ مِنَ الضَّلالِ مِنْ بَيْنِ أَفرَادِ أَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام، إِذْ لَا يَخْفَى عَدَمُ صَلاحِيَّةِ كُلِّ مَنِ انْتَسَبَ للبَيْتِ النَّبَوِيِّ لِمَقامِ الهِدَايَةِ والصِّيَانَةِ مِنَ الضَّلالِ فَكَانَ حَدِيْثُ الثَّقَلَيْنِ إِجْمالاً، فَصَّلَهُ النَّصُّ النَّبَوِيُّ بِحَدِيْثِ الوِلَايَةِ وبَيَّنَ مَقْصُودَهُ، فاقتِرانُ حَديثِ الثَّقَلَيْنِ وحَدِيْثِ الغَدِيْرِ فِي نَفْسِ يَوْمِ الغَدِيرِ يُبَيِّنُ أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ بِصَددِ بَيانِ الوَصِيَّةِ للمُسلِمينَ فِي أمرِ هِدَايتِهِمْ، لا فِي مَقامِ إِعلَامِ المُسلِمينَ بمحَبَّةِ عَلِيٍّ عليه السلام فقط.

القَرِيْنَةُ الخَامِسَةُ: تقييد الولاية بـ(البعدية) وذكر الحديث الدال عليها

إِنَّ المُرَادَ بِالوِلَايَةِ فِي الحَدِيْثِ لَيْسَ المَحبَّةَ والنُّصرَةَ، وإِنَّما المُرادُ هُوَ وِلَايَةُ أُمورِ المُسْلِمِيْنَ بعد وفاةِ النبيِّ، ولِذَلِكَ جَاءَ فِي بَعضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عليّاً عليه السلام هُوَ وَلِيُّ المؤْمِنِيْنَ بَعدَ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ صلى الله عليه وآله، بِلَفْظِ: (أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعدِيْ).

فَلَوْ كَانَ المَقْصُودُ المَحبَّةَ، فَهَلْ يَلْتَزِمُونَ أَنَّ محبّةَ عَلِيٍّ واجبَةٌ بَعد مَوْتِ النَّبِيِّ لا فِي حَيَاتِهِ؟! ولَكِنَّ الصَّحِيْحَ أَنَّ المُرَادَ هُو الوِلَايةُ عَلى المُسْلِمِيْنَ؛ وهَذِهِ الوِلَايَةُ لا تَكونُ لعليٍّ عليه السلام فِي حَياةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وإِنَّما بعدَ وَفاتِهِ.

طعن ابن تيمية في الحديث المستدل به

ولِذَلِكَ سَارَعَ ابْنُ تيميَّـةَ إِلى تكْـذِيْبِ هَـذَا اللَّفْـظِ، فقَـالَ[١]: (وَكَـذَلِكَ قَوْلُهُ: «هُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هُوَ فِي حَيَاتِـهِ وَبَعْـدَ مَمَاتِـهِ وَلِيُّ كُـلِّ مُـؤْمِنٍ، وَكُـلِّ مُـؤْمِنٍ وَلِيُّـهُ فِي المَحيـا والمماتِ، فَالْوِلَايَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْعَدَاوَةِ لَا تَخْتَصُّ بِزَمَانٍ، وَأَمَّا الْوِلَايـةُ الَّتِـي هِيَ الْإِمَارَةُ فَيُقَالُ فِيهَا: وَالِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي، كَمَا يُقَالُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ: إِذَا اجْتَمَعَ الْوَلِيُّ وَالْوَالِي قُدِّمَ الْوَالِي فِي قَـوْلِ الْأَكْثَـرِ، وَقِيـلَ يُقَـدَّمُ الْـوَلِيُّ. فَقَـوْلُ الْقَائِلِ: «عَلِيٌّ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» كَلَامٌ يَمْتَنِعُ نِسْبَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْمُوالَاةَ لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يَقُولَ «بَعْدِي»، وَإِنْ أَرَادَ الْإِمَـارَةَ كَـانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالٍ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ).

وكلامُ ابْنُ تَيْمِيّةَ مُتَّجِهٌ إِلَى مَطْلَبَيْنِ:

أولُهما: حَولَ ثُبوتِ الحَدِيْث.

وثَانِيْهِما: حولَ لَفْظِ الحَدِيْث حَيْثُ أَنْكَرَ دلالَتهُ وأَشْكَلَ عَلى اللَّفْظِ الـذي يَنْبَغِي اِسْتِعمالُهُ للدَّلالَةِ عَلَى الإمَارةِ، وإِلَيْكَ المُنَاقشَةُ بالتَّفْصيلِ.

---

(١) منهاج السنة، ج٧، ص٣٩١ ـ ٣٩٢.

المَطلَبُ الأَوَّلُ: ثُبوتُ الحَدِيْثِ

رَوى الحَدِيثَ العَدِيْدُ مِنْ الحُفَّاظِ والمُحدثِينَ، وقَالَ بِاعتِبَارِهِ جُمْلَةٌ مِنَ العلماءِ:

١. رَوى أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ بِسَنَدِهِ عَنِ عَبْدِ الله بنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله قَال لِعَلِيٍّ عليه السلام[1]: (أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي) ورَوَى حَدِيْثَ ابنِ عَبَّاسٍ الحَاكِمُ فِي مُسْتَدرَكِهِ، وقَالَ[2]: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ) وقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلخِيصِ[3]: (صَحِيْحٌ) وذَكَرَهُ الحَافِظُ شَهَابُ الدِّيْنِ البُوصَيْرِيُّ، وقَالَ[4]: (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ) وبَسْطُ الكَلامِ فِي تَصحِيْحِ هَذَا الحِديْثِ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عَبَّاسٍ يَسْتَدعِي التَّطوِيْل وقَدْ أَغنَانَا عَنْهُ مَا حَرَّرَهُ سَماحَةُ الشَّيْخُ حَسَنُ العَجْمِيُّ فِي كِتَابٍ مُنْفَرِدٍ حَوْلَ صِحَّةِ الحَدِيْثِ[5] ولِذَا نَتَّجِهُ بالتَّفْصِيْلِ فِي حَدِيْثِ عِمْرَان بنِ حُصَيْنٍ الآتِي.

---

(١) المسند، ج٥، ص١٨٠، رقم الحديث ٣٠٦١، والعجيب أنّ المحقق الأرناؤوط ضعف السند بسبب أبي بلج مع أنّه قبله في موارد أخرى في تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل، قال في تحقيق المسند، ج١٣، ص٣٤٥: (وأبو بلج هذا حسنُ الحديث) فيبدو أنّه غفل عما ذكره في المجلد الخامس!

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٥، ص٣٤٠، رقم الحديث ٤٧١٠.

(٣) تقدمت الإشارة إليه في (ص ١٣٤).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ج٧، ص١٨٤، رقم الحديث ٦٦٣٠.

(٥) كتاب: القول الجلي في إثبات صحة رواية أبي بلج في مناقب الإمام علي (عليه السلام).

٢. رَوَى التِّرمِذِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ عَـنِ النَّبِـيِّ صلى الله عليه وآله [١]: (إِنَّ عَلِيّاً مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي)، وقَالَ فِيْهِ: (هَـذَا حَـدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَـرِ بْـنِ سُـلَيْمَانَ)، وذَكَــرهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ، فقَالَ[٢]: (وَأَخْـرَجَ التِّرمِـذِيُّ بإِسْـنَادٍ قَوِيٍّ عَـنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ..إلخ) وذَكرَ الحَدِيْثَ.

٣. ورَوى النَّسَائِيُّ حَدِيْثَ عِمْـرَانَ بْـنِ حُـصَيْنٍ عَـنِ النَّبِـيِّ صلى الله عليه وآله ، وقَـالَ المُحقِّقُ أَبُـو إِسْحَاقَ الحُوَيْنِيُّ[٣]: (إِسْـنَادُهُ صَـحِيْحٌ)، وذكـرَ ابـنُ عَـدِيٍّ أَنَّ النَّسَائِيَّ أدخَلَهُ فِي صِحَاحِهِ[٤].

٤. ورَوى أَحمدُ بنُ حَنبَلٍ حَدِيْثَ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله ، وقَالَ المُحَقِّقُ وَصِيُّ الله بنُ مُحَمَّدِ عَبَّاسٍ[٥]: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

٥. ورَوى اِبْـنُ حِبَّـانَ حَـدِيْثَ عِمْـرَانَ بـنِ حُـصَيْنٍ عَـنِ النَّبِـيِّ صلى الله عليه وآله فِي صَحِيْحِهِ، وقَالَ المُحقِّقُ شُعَيْبُ الأَرنَاؤُوطُ[٦]: (إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ)، وقَالَ المُحَقِّـقُ

---

(١) سنن الترمذي، ج٦، ص ٧٨ ـ ٧٩، رقم الحديث ٣٧١٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، ج٧، ص٢٨٢، ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

(٣) تهذيب خصائص الإمام علي، ص٧٨، رقم الحديث ٨٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص٩٨.

(٥) فضائل الصحابة، ج٢، ص٧٤٩ ـ ٧٥٠، رقم الحديث ١٠٣٥.

(٦) الإحسان بتقريب صحيح ابـن حبـان، ج١٥، ص٣٧٣ ـ ٣٧٤، رقـم الحـديث ٦٩٢٩.

حُسَيْنُ سَلِيمُ أَسَد[1]: (إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ)، وقَدْ مرَّ أَنَّ ابنَ حِبَّانَ يَرى صِحَّةَ كِتَابِه.

٦. ورَوَى أَبُو بَكْرِ ابنِ أَبِي عَاصِمٍ حَدِيْثَ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وقَالَ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ[2]: (إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، عَلَى شَرطِ مُسْلِمٍ)، وقالَ المُحَقِّقُ بَاسِمُ فَيْصَل الجَوابِرَة[3]: (إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ).

والحَقُّ أَنَّ إِسْنَادَ الحَدِيْثِ لا إِشْكَالَ فِيْهِ ورُواتُهُ ثِقَاتٌ والسَّنَدُ مُتَّصِلٌ، وإِنَّما الذِيْ أَثَارَ القَوْمَ مَتْنُهُ إِذ سَبَّبَ لهُمْ أَزمةً حَقِيقيّةً، فَلَمْ يَجِد بَعضُهُمْ مَخْرَجاً لِذَلِكَ إِلَّا بالتَّكْذِيْبِ كَمَا فَعلَ ابنُ تيميَّةَ، وبَعْضُهمُ لجَأَ للبَحْثِ فِي سَنَدِ الحَدِيْثِ، فَلَمْ يَجِدُوا سَبِيْلاً إِلّا بالطّعنِ عَلى جَعفرِ بنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ، وقَدْ فَنَّدَ الشَّيْخُ الأَلْبانِيُّ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، فَقَال[4]: (أَخْرَجَهُ أَحمَدُ (٥/ ٣٥٦) قُلْتُ:

وقد استدرك هذا الحُكمَ في تحقيقه لمسند أحمد (ج٣٣، ص١٥٤، رقم الحديث ١٩٩٢٨) متذرِّعاً بالكلام في جعفر بن سليمان الضبعي، وسيوافيك الكلام مفصلاً في حاله وأنّه ثقةٌ، وأنّه إنما تراجع عن اعترافه بقوّة الإسناد تأثراً بكلام ابن تيمية؛ ولالتفاته إلى أهميّة الحديث بهذا اللفظ المتضمن لقيّد البَعدية في الولايَة.

(١) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج٧، ص ١٣٤، رقم الحديث ٢٢٠٣.

(٢) ظلال الجنة في تخريج السنة، ج٢، ص٥٦٤، رقم الحديث ١١٨٧.

(٣) السنة، ج٢، ص٧٩٩، رقم الحديث ١٢٢١.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٥، ص٢٦٢ ـ ٢٦٣، رقم الحديث ٢٢٢٣.

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ غَيْرِ الأَجْلَحِ، وهُوَ ابنُ عَبْدِ اللهِ الكِنْدِيُّ، مُختَلَفٌ فِيْهِ، وَفِي «التَّقْرِيْبُ»: «صَدُوقٌ شِيْعِيٌّ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: رَاوِي هَذا الشَّاهِدِ شِيْعِيٌّ، وَكَذَلِكَ فِي سَنَدِ المَشْهُودِ لَهُ شِيْعِيٌّ آخَرُ، وهُوَ جعفرُ بنُ سُلَيْمانَ، أَفَلَا يُعتبَرُ ذَلِكَ طَعْناً فِي الحَدِيْثِ وعِلَّةً فِيْهِ؟!

فأقول: كَلَّا؛ لأَنَّ العِبْرَةَ فِي رِوَايةِ الحَدِيْثِ إِنَّما هُوَ الصِّدقُ والحِفْظُ، وأَمَّا المَذهَبُ فَهُوَ بَيْنَهُ وبَيْنَ رَبِّهِ فَهُوَ حَسِيْبُهُ، ولِذَلِكَ نَجِدُ صَاحِبَي الصَّحِيْحَيْنِ وغَيْرَهُمَا قَدْ أَخْرَجُوا لِكَثِيْرٍ مِنَ الثِّقَاتِ المُخَالِفينَ كَالخَوَارِجِ والشِّيْعَةِ وغَيْرِهِمْ، وهَذَا هُوَ المِثَالُ بَيْنَ أَيْدِيْنَا، فَقَدْ صَحَّحَ الحَدِيْثَ ابْنُ حِبَّانَ كَما رَأَيْتَ مَعْ أَنَّهُ قَالَ فِي رَاوِيْهِ جعْفَرٍ فِي كِتَابِه «مَشَاهِيْرُ عُلَماءِ الأَمْصَارِ» (١٥٩ / ١٢٦٣): «كَانَ يَتَشَيَّعُ ويَغْلُو فِيْهِ»، بَلْ إِنَّهُ قَالَ فِي ثِقَاتِهِ (٦ / ١٤٠): «كَانَ يُبْغِضُ الشَّيْخَيْنِ» وهَذَا وإِنْ كُنْتُ في شَكٍّ مِنْ ثُبُوتِهِ عَنْهُ، فَإِنَّ مِمَّا لَا رَيْبَ فِيْهِ أَنَّهُ شِيْعِيٌّ لإِجْمَاعِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، ولا يَلزمُ مِنَ التَّشَيُّعِ بُغْضُ الشَّيْخَيْنِ رضِيَ اللهُ عَنْهُما، وإِنَّما مجرَّدُ التَّفضِيْلِ. والإِسْنَادُ الذِيْ ذَكَرهُ ابْنُ حِبَّانَ بِروَايَةِ تَصرِيْحِهِ بِبُغْضِهِمَا، فِيْهِ جَرِيْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ هَارُونَ، ولَم أَجِدْ لَهُ تَرجَمَةً، وَلَا وَقَفْتُ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ بذَلِكَ إِلَيْهِ. ومَعْ ذَلِكَ فَقدْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ عَقِبَ ذَاكَ التَّصرِيْحِ: «وكَانَ جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمانَ مِنَ الثِّقَاتِ المُتْقِنينَ فِي الرِّوَايَاتِ غَيْرَ أَنَّهُ

كانَ يَنْتَحِلُ الميْلَ إِلَى أَهْلِ البيْتِ، ولَمْ يَكُنْ بِدَاعِيةٍ إِلَى مَذْهَبِهِ، ولَيْسَ بَينَ أَهْلِ الحَدِيْثِ مِنْ أَئِمَّتِنَا خِلافٌ أَنَّ الصَّدُوقَ الْمُتْقِنَ إِذَا كَانَ فِيْهِ بِدعَةٌ ولم يَكنْ يَدعُو إِلَيْهَا أَنَّ الاِحتِجَاجَ بأخبَارِهِ جَائِزٌ».

عَلَى أنَّ الحَدِيْثَ قَد جَاءَ مُفَرَّقاً مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى لَيْسَ فِيْهَا شِيْعِيٌّ. أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ عَلِيّاً مِنِّي وأَنا مِنْهُ» فَهُوَ ثَابِتٌ فِي صَحِيْحِ البُخَارِيِّ (٢٦٩٩) مِنْ حَدِيْثِ البَرَاء بنِ عَازِبٍ فِي قِصَّةِ اِخْتِصَامِ عَلِيٍّ وزَيْدٍ وجَعفَرٍ فِي اِبْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنْتَ مِنِّي وأَنَا مِنْكَ» ورُوِيَ مِنْ حَدِيْثِ حَبشِيِّ بنِ جُنَادَةَ، وَقَد سَبقَ تخرِيجُهُ تحتَ الحَدِيْثِ (١٩٨٠) وأَمَّا قَوْلُهُ: «وهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» فقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيْثِ ابنِ عبَّاسٍ، فَقَالَ الطَّيَالِسِيُّ (٢٧٥٢): حَدَّثَنا أبو عُوَانَةَ عَنْ أَبِي بَلْجٍ عَنْ عَمْرو بنِ مَيْمُونٍ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعدِي» وأَخْرَجَهُ أَحمَدُ (١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١) ومِنْ طَرِيْقِهِ الحَاكِمُ (٣ / ١٣٢ ـ ١٣٣) وقَالَ: «صَحِيْحُ الإِسْنَادِ»، وَوَافقَهُ الذَّهَبِيُّ، وهُوَ كَمَا قَالَا) انتهى كَلامُ الشَّيخِ الألبانيِّ.

* تَحقِيْقٌ فِي سَنَدِ الحَدِيْثِ

ومِنَ الأَسَانِيْدِ المُعْتَبَرَةِ إِسْنَادُ الحَافِظِ النَّسَائِيِّ[١]: (أخبرنا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِيْ جَعْفَرُ - يَعْنِي ابْن سُلَيْمان - عَن يزِيدَ الرِّشكِ، عَنْ مُطَرِّفِ بنِ عَبْدِ الله، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْن)، وهَذَا سَنَدٌ صَحِيْحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عِنْدَ جُمْهُورِ العُلَماءِ، ومَنْ طَعنَ فِي سَنَدِ الحَدِيْثِ تَكَلَّمَ فِي جعفرِ بنِ سُلَيْمانَ، ويَقَعُ الكَلامُ فِيْهِ فِي ثَلاثِ مَسَائِلَ:

المسأَلَةُ الأُولَى: وَثَاقَتُهُ.

أَمَّا بِخُصُوصِ الوَثَاقَةِ فَإِنَّهُ ثِقَةٌ، وهَذِهِ أَقْوَالُ العُلَماءِ فِيْهِ:

١. ابنُ سَعْدٍ[٢]: (وَكَانَ ثِقَةً، وَبِهِ ضَعْفٌ).

٢. يَحيَى بنُ مَعِيْن[٣]: (جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمانَ الضُّبَعِيُّ ثِقَةٌ).

٣. العِجْلِيُّ[٤]: (جعفرُ بنُ سُلَيْمانَ الضُّبَعيُّ، ثِقَةٌ وكَانَ يَتَشيَّعُ).

٤. ابنُ حِبَّانَ[٥]: (وَكَانَ جَعْفَر بن سُلَيْمانَ مِنَ الثِّقَاتِ المُتْقِنِيْنَ فِي الرِّوَايَاتِ).

---

(١) السنن الكبرى، ج١٠، ص١٨٨، رقم الحديث ٨٢٨٧.

(٢) الطبقات الكبير، ج٩، ص٢٨٩، رقم الترجمة ٤١٣٨.

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج٢، ص١٠٤، رقم الفقرة ٣٥٢٣.

(٤) تاريخ الثقات، ص٩٧، رقم الترجمة ٢١٢.

(٥) الثقات، ج٦، ص١٤٠.

٥ . مُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ: قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرجمةِ جَعفرٍ[١]:(احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ).

٦ . ابْنُ عَدِيٍّ[٢]:(لجعفرٍ حَدِيْثٌ صَالِحٌ ورِوَايَاتٌ كَثِيْرَةٌ وَهُوَ حَسَنُ الحَدِيْثِ).

وقالَ أيضاً[٣]: (والذِيْ ذُكِرَ فِيْهِ مِنَ التَّشَيُّعِ والرِّوَايَاتِ الَّتِي رَوَاهَا الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ شِيْعِيٌّ، فَقَدْ رَوَى فِي فَضَائِلِ الشَّيْخَيْنِ أَيْضاً كَما ذَكرتُ بَعضَهَا، وأَحَادِيثُهُ لَيْسَتْ بِالمُنْكَرَةِ ومَا كَانَ مِنْهَا مُنْكَراً فَلَعلَّ البَلاءَ فِيْهِ مِنَ الرَّاوِيْ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدِيْ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ حَدِيْثُهُ).

٧ . الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[٤]: (وهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ).

٨ . الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ[٥]: (صَدُوقٌ زَاهِدٌ لَكِنَّهُ كَانَ يَتَشَيَّعُ).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: مَا ذُكِرَ فِي تَضْعِيْفِهِ

١ . قَوْلُ يَحْيَى بنِ مَعِيْنٍ[٦]: (وَكَانَ يَحيى بنُ سَعِيْدٍ الْقطَّانُ لَا يكْتُبُ حَدِيثَهِ).

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٢٠٠، رقم الترجمة ٣٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص١٠٧، ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص١٠٧ ـ ١٠٨، ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي.

(٤) ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٠، رقم الترجمة ١٥٠٥.

(٥) تقريب التهذيب، ص١٩٩، رقم الترجمة ٩٥٠.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج٢، ص١٠٤، رقم الترجمة ٣٥٣٣.

٢. قَوْلُ أَحمدَ بنِ سِنَانَ القَطَّانِ[١]: (رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ مَهْدِيٍّ لا يَنْشَطُ لحِدِيْثِ جَعْفَرِ بنِ سُلَيمانَ، وأَنَا أَسْتَثْقِلُ حَدِيْثَـهُ).

قُلْتُ: لَا يَظْهَرُ أَنَّ تَركَ يَحيى بنِ سَعِيْدٍ القَطَّانِ وابنِ مَهْـدِيٍّ لحِدِيْثِه لجِهَـةِ سُوءِ الحِفْظِ أَو قِلَّةِ الضَّبْطِ، ولَعلَّ الظَّـاهِرَ مِـنْ كَـلامِ ابْـنِ سِـنانَ وغَـيْرِهِ أَنَّ الإِعرَاضَ عنْـهُ لأَجْـلِ بَعْـضِ رِوَايَاتِـهِ التِـي اِسْـتَنْكَرُوهَا أَوْ لِمَذْهَبِـهِ، وهَـذَا مَعرُوفٌ فِي سِيْرَةِ المُحَـدِّثِيْنَ إِذْ يُعرِضُـونَ عَـنْ بَعـضِ الـرُّوَاةِ لا لأَجْـلِ شَيء سِوَى المَذْهَبِ.

ثُمَّ إِنَّهُ فِي حَال وجودِ رِواياتٍ مُنْكَرةٍ لِراوٍ مَا، فَإِنَّ هَذَا لا يُوْجِبُ تَـضْعِيفَهُ مُطلَقاً.

والظَّاهِرُ مِنْ كَلِماتِهِمْ أَنَّ تَضْعِيْفَ جَعْفَرٍ بِسَببِ مَذْهَبِـهِ أَوْ بَعـضِ رِوَايَاتِـهِ التِي عَدُّوهَا مِـنَ المُنْكَـرَاتِ، وهَـذَا لا يُوجِـب التَّـضْعِيْفَ أيـضاً، قـالَ اِبْـنُ شَاهِيْنَ[٢]: (وَهَذَا الخِلافُ فِي جَعْفَرٍ منِ ابْنِ عَمّارٍ فِي ضَـعفِهِ وَمِـنْ يَحيَـى بـنِ سَعِيْدٍ فِي تَركهِ لعِلَّةِ المَذْهَبِ)، وقَال المُحققُ بَـشَّارُ عَـوَّاد مَعـرُوف[٣]: (ومَـا رَأَيْنا مَنْ تَكلَّمَ فِيْهِ كَلاماً قَبِيْحاً إِلّا بِسَببِ المَـذْهَبِ) وقَـالَ المُحَقِّـقُ عَبْـدُ الله

(١) الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٨١، رقم الترجمة ١٩٥٧.

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص ٧٩.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٥، ص٤٩ (الهامش).

الرَّحَيليُّ[١]: (والظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي رُتْبَةِ الاِحتِجَاجِ بِهِ، إِذْ بَيَّنَ ابنُ عَدِيٍّ فِي الكَامِلِ، وابنُ حِبَّانَ فِي الثِّقاتِ، وابنُ شَاهِيْنَ فِي المُخْتَلَفِ فِيْهِمْ، والبَزَّارُ أَنَّهُ مُحتَجٌّ بِهِ، وإِنَّمَا تُكُلِّمَ فِيْهِ بِسَبَبِ المَذْهَبِ).

٣. قَوْلَ البُخَارِيِّ[٢]: (يُخَالِفُ فِي بَعضِ حَدِيْثِهِ).

وهَذَا لَا يُنَافِي الضَّبْطَ وصِدْقَ اللَّهجَةِ، فَإِنَّ الثِّقَةَ أو الصَّدوقَ قَدْ يُخَالِفَانِ بَقِيَّةَ الثِّقَاتِ فِي بَعضِ الأَحَادِيْثِ، قَال المُحقِّقَانِ بَشَّارُ عَوَّاد معرُوف وشُعَيْبُ الأَرنَاؤُوطُ[٣]: (وقَالَ البُخَارِيُّ: «رُبَّمَا يُخَالِفُ فِي حَدِيْثِهِ» قُلْنَا: وَهَذا لَيْسَ بِالجَرحِ المُعتبَرِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحدٍ مِنَ الثِّقَاتِ يُخَالِفُ فِي بَعضِ حَدِيْثِهِ)، وقَالَ الشَّيْخُ أبو إِسحَاق الحُوينيُّ[٤]: (ولَوْ سَلَّمنَا أَنَّ جعفرَ بنَ سُليْمانَ رَوى أحادِيثَ مَناكِيرَ ـ على الجَادَّةِ مِنْ هَذِهِ الكلِمَةِ ـ فَهذَا لا يُعطِي سُوءَ الحِفْظِ ولا كَثْرَةَ الغَلطِ)، بَلْ قَالَ ابنُ حِبَّانَ[٥]: (وهَلْ فِي الدُّنْيَا مُحدِّثٌ ثِقةٌ لَم يُخَالِفْ الأَقْرَانَ فِي بَعضِ مَا رَوَى؟! فَإِنِ استَحَقَّ إِنْسانٌ مُجانَبَةَ جَمِيعِ مَا رَوَى بِمُخَالفَتِهِ الأَقْرَانَ فِي بَعضِ مَا يَروِي لاستحَقَّ كُلُّ مُحَدِّثٍ مِنَ الأَئِمَّةِ المَرضِيِّينَ أَنْ يُترَكَ

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق، ص١٤٨، رقم الترجمة ٦٨.

(٢) التاريخ الكبير، ج٢، ص١٩٢.

(٣) تحرير تقريب التهذيب، ج٢، ٢٩٧ ـ ٢٩٨، رقم الترجمة ٣٧٥٧.

(٤) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج١، ص١٦٣.

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١، ص١٥٣.

حَدِيثُه لمخَالفَتِهِمْ أَقرَانَهُمْ فِي بَعضِ مَا رَوُوا).

٤ .تَضْعِيْفُ اِبْن عَـمَّارٍ الموصِليِّ.

قالَ ابنُ شاهِيْنَ[١] : (وَقَالَ مُحَمَّد بنُ عَبْدِ الله بنِ عَمَّارٍ: هُوَ ضَعِيفٌ).

وفِيه: أَنَّ اِبْنَ عَمَّارِ المُوصِلِيَّ تُوفِيَ سـنةَ ٢٤٢ هِجْرِيَّـة[٢] وابـنُ شَـاهِينَ قَـد وُلِـدَ في عـامِ ٢٩٧ هِجْرِيَّة[٣] ففِي هَذِهِ النِّسْبَـةِ إرسَالٌ، إِلَّا أنْ يَكونَ قَد نَقـلَ عَنْ كِتَابهِ المَفقودِ، يُضافُ إِلى مَا ذُكِرَ أَنَّ هَذَا جَرحٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ، فَلا يُحتَجُّ بـهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: طَعنُـهِ فِيْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ.

ثُمَّ ذَكرُوا أَنَّ جعفراً رَافِضِيٌّ يَطْعَنُ فِي أَبِي بكرٍ وعُمرَ، وبِناءً على هَـذَا فَـإِنَّ حَدِيْثهُ بِلَفْظِ (وَلِيُّ كُلِّ مُؤمِنٍ بَعدِي) مَردُودٌ؛ لأَنَّه قَدْ ثَبَتَ فِي محَلِّهِ أَنَّ حَـدِيْث الثِّقَةِ المُبْتَدِعِ مردُودٌ إِذَا كَانَ يُؤَيِّدُ بِدعَتَـهُ، وإنْ كُنَّا لا نرتَـضِي هَـذِهِ القَاعِـدَةَ؛ لأَنَّها صُنِعَتْ لِرَدِّ فَضَائِلِ أَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام ولا تُوافِقُ ضَوابِطَ التَّوثِيقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتُ أَنَّ جعفراً كَانَ رَافِضيّاً.

رَوَى اِبْنُ حِبَّانَ[٤] : (حَدثنَا الحْسنُ بنُ سُفْيَانَ، قَـالَ: ثَنَـا إِسْحَاقُ بـنُ أبي كَامِلٍ، قَالَ: ثَنَا جَرِيْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ هَارُونَ ـ بَيْنَ يَدي أَبِيه ـ قَالَ: بَعثَنِـي أبي إِلَى

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص ٧٩.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج١١، ص٤٧٠.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج١٦، ٤٣١.

(٤) الثقات، ج٦، ص١٤٠.

جَعْفَرِ بن سُلَيْمان الضُّبْعِيِّ فقلت لَهُ: بلغنَا أَنَّكَ تَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ. قَالَ: أَمَّا السبُّ فَلَا وَلَكِنَّ البُغْضَ مَا شِئْتَ).

وقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ مُعقِّباً على هَذِهِ القِصَّةِ[1]: (وَفِي صِحَّةِ هَذِهِ عَنْهُ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَافِضِيًّا، حَاشَاهُ)، وعَلَّقَ الشَّيْخُ الأَلبَانِيُّ[2]: (والإِسْنَادُ الذِي ذَكَرهُ ابْنُ حِبَّانَ بِروَايَةِ تَصرِيحِهِ بِبُغْضِهِمَا، فِيْهِ جَرِيْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ هَارُونَ ولَم أَجِدْ لَهُ تَرجمَةً، وَلَا وَقَفْتُ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ بذَلِكَ إِلَيْهِ) عَلَى أَنَّ هَذِهِ الدَّعوَى تُنَافِيْ مَا صَرَّحَ بهِ اِبْنُ عَدِيٍّ فِي ذَيْلِ ترجَمَتِهِ، قَالَ[3]: (فقَدْ رَوى فِي فَضَائِلِ الشَّيْخَيْنِ أَيضاً)، وقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[4]: (فَإِنَّ جَعْفَراً قَد رَوى أَحَادِيْثَ مِنْ مَنَاقِبِ الشَّيْخَينِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، وقَالَ المُحقِّقُ بَشَّارُ عوّاد معرُوف[5]: (أَمَّا مَوْقِفُهُ مِنَ الشَّيْخَيْنِ فَمَا أَظنّهُ كَانَ يَكرَهُهمَا لِروَايَتِهِ الأَحَادِيثَ فِي فَضَائلِهِمَا، كَمَا أَنَّهُ لَم يَكُنْ غَالياً فِي مَذْهَبِهِ بِحَيْثُ إِنّه مَا عَدَّ الإِمَامَ عَلِيّاً وَصِيّاً لِروَايَتِهِ عَن أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ..إِلخ) وسَنَذْكُرُ هذه الرِّوَايةَ فِيما يَأْتِي.

إِذَا اتَّضَحَ هَذَا، تَبيَّنَ لَكَ الخَطأُ فيما صَرَّحَ به المُباركفوريُّ فِي ردِّ الحَدِيْثِ

---

(١) تاريخ الإسلام، ج٤، ص٥٩٤.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٥، ص٢٦٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص١٠٨.

(٤) ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٠، رقم الترجمة ١٥٠٥.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٥، ص٤٨ (الهامش).

حَيْثُ قَالَ[١]: (وَظَاهِرٌ أَنَّ قَوْلَهُ «بَعْدِي» فِي هَذَا الحَدِيْثِ مِمَّا يَقْوِّي بـه مُعتَقَـدَ الشِّيعَةِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَقَـرِّهِ أَنَّ المُبتَـدِعَ إِذَا رَوَى شَـيْئًا يُقَـوِّي بِـهِ بِدْعَتَـهُ فَهُـوَ مَرْدُودٌ).

وكَيْفَ يَكُونُ هَذَ الحَدِيْثُ مِمَّا يُقَوِّيْ بِدْعَةَ جَعفَرٍ ولَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَافِضِيٌّ، بَـل غَايَةُ ما ثَبتَ أَنَّهُ شِـيْعِيٌّ، والـشِّيْعِيُّ فِي اِصْـطِلاحِهِمْ لا يَقُـولُ بِأَوْلَوِيَّـةِ أَمِـيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام بِالخِلافَةِ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ: مَنْ يُقَدِّمُ عَلِيّاً على عُـثْمانَ ويَنَـالُ مِـنْ مُعَاوِيَةَ ويَعْـتَرِفُ بــ«فَـضْلِ» الـشَّيْخَيْنِ وفي هَـذَا المعنَـى يَقُـولُ ابـنُ حَجَـرٍ العسقَلانِيُّ[٢]: (والتَّشَيُّعُ مَحبةُ عَلِيٍّ وتَقدِيْمُهُ عَلَى الصَّحابَةِ، فَمَنْ قَدَّمَهُ عَلَى أَبِي بكرٍ وعُمرَ فَهُوَ غَالٍ فِي تَشَيُّعِهِ ويُطلَقُ عَلَيْهِ رَافِضِيٌّ).

ما يَعنِي أَنَّ التَّشَيُّعَ هُوَ تَفضِيلُ عَلِيٍّ عليه السلام، أَمَّا التَّرَفُّضُ فَهُوَ تَفـضِيلُـهُ عَـلَى الشَّيْخَيْنِ.

وقالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرجَمةِ أَبانَ بنِ تَغْلِبَ بَعدَ أَنْ وَصَفهُ بِالتَّشيُّعِ[٣]: (ولَم يَكُنْ أَبانُ بنُ تَغلِبَ يَعرِضُ للـشَّيْخَينِ أَصـلاً)، وكَـذلكَ عَبْـدُ الـرَّزَاقِ والحَـاكِمُ وعُبَيْدُ الله بن مُوسَى العَبْـسِيُّ قَـدْ نُعِتُـوا بِالتَّـشَيُّعِ وهُـمْ لا يَقُولُـونَ بِأَوْلَوِيَّـةِ

---

(١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج١٠، ص٢١٣.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص٤٨٣.

(٣) ميزان الاعتدال، ج١، ص٦، ترجمة أبان بن تغلب، رقم الترجمة ٢.

أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عليه السلام بِالخِلافَةِ.

وبهذا يَظهَرُ أَنّ التَّشيُّعَ الذِي وُصِفَ بِهِ جعفَرُ بنُ سُلَيمانَ لَا يَعنِي أَنـهُ يَرى إِمَامَةَ أَمِيْرِ المُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالنَّصِ كَما يَقُولُ الشِّيْعَةُ الإمَامِيَّـةُ، فهَـذِهِ الرِّوايـةُ لا تُقَوِّي بِدعَتهُ كَما زعَـمُوا وتَوهَّـمُوا.

وقَدْ رَوى اِبْنُ عَدِيٍّ بِسَندٍ حَسَنٍ عَنْ جعفَر بنِ سُلَيْمَانَ رِوَايتَـهُ أَنَّ النَّبِـيَّ صلى الله عليه وآله ماتَ ولمْ يَسْتَخْلِفْ، قَالَ[1]: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْـنُ عَـلِيِّ بْـنِ المثنـى، حَـدَّثنا الحَسنُ بْنُ عُمَر بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنا جعْفَرُ بْنُ سُلَيمَانَ، عَن أَبِي هَارُونَ، عَـن أَبِي سَعِيد: مَاتَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يَسْتَخْلِفْ أَحداً)، فَـإِذَا كَـانَ جَعفَـرُ يَبْحَـثُ عَمّا يُقَوِّيْ بِهِ بِدْعَتهُ، فَمِنْ بَابِ الأوْلَى أن لا يَروِي مِثْـلَ هَـذِهِ الرِّوَايَةِ المَزْبُورَةِ.

جَدِيرٌ بالذِّكرِ أَنَّ طَرِيْقَ الرِّوايةِ بِـسَندِ أَحمَـدَ بـنِ حَنبـلَ الـذِي أشَـارَ إِلَيْـهِ الأَلبَانِيُّ وحَسَّنَـهُ لَيْسَ فِيْهِ مَنْ يُؤَيِّدُ هَذَا الحَـدِيْثُ مَذْهَبَـهُ، والكَـلامُ فِي تَـشَيُّعِ الأَجْلَحِ الكِنْدِيِّ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا بَيَّناهُ مِنْ مَعنَى اصطِلَاحِ التَّـشَيُّعِ عِنْـدَ أَهْـلِ الحَدِيْثِ فِي ذَلكِ الوَقْتِ.

وهُنَا يَنبَغِي التَّنْبِيْهُ عَلَى أنَّ قَاعِدَةَ رَدِّ رَوايةِ الـرَّاوِي إِذَا أَيَّـدَتْ بِدْعَتَـهُ لَا نَقْبَلُ بِهَا، إِذْ إِنَّ المَنـاطَ فِي قَبُـولِ الرِّوَايـةِ هُـوَ صِـدْقُ اللَّهْجَـةِ، ولَازِمُ تَوْثِيـقِ

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص٩٨.

الرَّاوِي الالْتِزَامُ بِتَصْدِيْقِ نَقْلِـهِ، وإِنَّما وُضِعَتْ هَـذِهِ القَاعِـدَةُ للـتَّخَلُّصِ مِـنْ أَحَادِيْثِ فَضَائِلِ أَهْلِ البَيْتِ عليهم السلام الوَارِدةِ مِنْ طَرِيقِ الثّقات الـذينَ لا سَـبيلَ للطَّعنِ فِي وَثاقَتِهِمْ ورواياتِهِمْ كَما اعترَفَ بِهَـذَا الشَّيْخُ عَبْـدُ الـرَّحمنِ المُعَلّمـيُّ اليَمانِـيُّ فِي كِتَابِهِ (التَّنْكِيْلُ) فِي كَلامِـهِ حَـولَ هَذهِ القَاعِدَةِ[1]. وبَعدَ أَنْ أَثْبَتْنَـا

---

(١) قال في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل، ج١، ص٧٦): (هذا وأول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي متشدداً في الطعن على المتشيعين كما يأتي في القاعدة الآتية، ففي (فتح المغيث) ص١٤٢: «بل قال شيخنا إنه قد نص على هذا القيد في المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل: ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، لكنه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف وليس بمنكر إذا لم تقوَ به بدعتهم فيتهمونه بذلك».

والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر، ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلة اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع حتى قيل لشعبة: حدثنا عن ثقات أصحابك. فقال: « إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور » راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب»، فكأن الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت) انتهى.

صِحَّةَ سَنَدِ الحَدِيْثِ، اعلمْ أنّه لَمْ يُصَرِّحْ بِأنَّ الحَدِيْثَ مَكْذُوبٌ إِلَّا ابْـنُ تَيْمِيّـةَ ومَنْ تَابَعهُ ولا حُجَّةَ لَـهُمْ فِي هَذهِ الدَّعوَى، ويَعْلَـمُ المُحَقِّقُـونَ والمُنْـصِفُونَ وغَيْرُهُمْ مَدى مُبَالغتِـهِ فِي ردِّ الأَحَادِيْثِ اِنْتِصَاراً لِنَفْسِهِ؛ لأَنَّـه كَـانَ فِي مقَـام الجَدَلِ[1] وإلَّا فَقدْ ظَهـرَ كـلامُ العُلَماءِ والمُحققّين فِي الحُكْـمِ عَـلَى الـسَّنَدِ والرُّواةِ.

ومَعْ ذَلكَ، فَإنَّ جُمْلَةً مِنْ عُلَمَائِهِمْ بَعدَ أَنْ أُحْكِمَ إِثْبَـاتُ صِـحَّةِ الـسَّنَدِ ولَمْ يَجِدُوا مَفرّاً للطَّعنِ فِي رُواتِهِ حَكَمُوا عَلى مَتْنِهِ بالنّكارةِ؛ لأَنَّهُ واضِحٌ فِي إِثْبَـاتِ وِلَايةِ عَلِيٍّ عليه السلام، حَتَّى أَنَّ الحَافِظَ الـذَّهَبِيَّ بَعـدَ أَنْ اِعـتَرفَ أنَّ الحَـدِيْثَ عَـلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، جَعلَ يَخْتَلِقُ العُذْرَ فِي عَدَمِ رَوايَتِهِ لَـهُ بالإِشَـارَةِ لنكـارةِ المَـتنِ، قَالَ[2]: (وَرَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَعفَّانُ عَنْـهُ، وَإِسْـنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخَرِّجْهُ فِي صَحِيحِهِ لِنكَارَتِهِ).

---

(١) قال الحافظُ ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان، ج٨، ص٥٥١ ـ ٥٥٢) واصفاً تـسرع ابن تيمية في تكذيب الأحاديث وردّها: (وقد طالعت الرد المذكور [يقصد منهـاج الـسنة] فوجدته كـما قـال الـسبكي في الاسـتيفاء، لكـن وجدتـه كثـير التحامـل إلى الغايـة في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر وإن كان معظم ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنه ردَّ في ردِّهِ كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحـضر حالـة تـصنيفه مظانهـا؛ لأنـه كـان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان قابل للنسيان).

(٢) تاريخ الإسلام، ج٤، ص٥٩٦.

وهُنَا يَنْبَغِي للبَاحِثِ أَنْ يَتبصَّرَ بِنَفْسِهِ، وأَنْ لا يُحاكِمَ أَحادِيْثَ النَّبِيِّ ﷺ وِفقاً لِقُيودٍ مَذْهَبِيَّةٍ صَنعتْهَا الدِّعَايَةُ الأُمويَّةُ عَبْرَ أَدواتِهِمْ فِي تَحرِيْفِ الدِّيْنِ وإِخْفَاءِ الحَقِيْقَةِ، فَتارةً يَطْعَنُونَ فِي السَّنَدِ، وعِنْدَ ظُهُورِ صِحَّةِ سَنَدِهِ يَردُّونَ الحَدِيْث بِتُهْمَةِ أَنَّه مُوافِقٌ لِمَذْهبِ رَاوِيْهِ وعِنْدَ اتِّضَاحِ أَنَّ الحَدِيْث لَا يُوافِقُ مَذْهَبَ رَاوِيْهِ تَهَرَّبُوا بِاسْتِنْكَارِ المَتْنِ وِفْقاً لأَهْوَائِهِمْ.

والخُلاصَةُ: إِنَّ الحَدِيْثَ صَحِيْحُ السَّنَدِ وتَشهدُ لِمتنهِ القَرائِنُ الكَاشِفَةُ عَنْ صِحَّةِ مَعنَاهُ والتَّفسِيرِ الذِي قُلنَاه، ولَكِنَّ المُعانَدةَ للحَقِّ مِنْ أعظَمِ الحُجُبِ التِي تَمنَعُ مِنَ الإِنصَافِ وقَوْلِ الحَقِّ ولَو كَانَ مُرّاً.

المَطْلَبُ الثَّانِي: حَوْلَ لَفْظِ الحَدِيْثِ

وقَدِ ادَّعى ابْنُ تَيميَّةَ ـ فِيمَا نَقَلنَاهُ عَنْهُ آنفاً ـ أَنَّ النَّبِيَّ لو أَرَادَ الْإِمَارَةَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «وَالٍ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ» وذَلِكَ أَنَّها تَدُلُّ عَلى الإِمَارَةِ، بِخِلافِ (وَلِيّ) التِي تَدُلُّ على المُوالاةِ فِي مُقابِلِ المُعَادَاةِ.

والجَوابُ: إِنَّنَا لا نُفَسِّرُ الوِلَايةَ فِي الحَدِيْثِ بالإِمَارَةِ فَقَط، فَلا يَصِحُّ إِشْكَالُ ابْنِ تَيمِيَّةَ، بَل هِي أَعَمُّ مِنْ مَسْأَلَةِ الإِمَارَةِ، وإِنَّما هِي وِلَايَةُ أُمورِ المُسْلِمِيْنَ كَما كَانَتْ لرَسُولِ الله مِنْ قَبْلُ، ووِلَايتُهُ ﷺ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى الإِمَارَةِ.

ولا يَخْفَى أَنَّهُ يَصِحُّ التَّعبِيْرُ بِـ(المولى) للدَّلالَةِ عَلَى (الوَلِيِّ)، وقَد صَرَّحَ أَهلُ اللُّغَةِ بهذا:

١ . قَالَ أبــو عُبَيْدُ القَاسِمُ بنُ سَلَامٍ[١]: (وَممَّا يبين لَك أنَّ «المْولَى» كُــلُّ وَلِيٍّ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَام: أيّما امْــرَأَة نُكِحَــتْ بِغَــيْرِ أَمــرِ مَوْلَاهَــا فنكَاحُهَــا بَاطِلٌ. أَرَادَ بالمولى الوليَّ).

٢ . قَالَ ابنُ فَارِسٍ[٢]: (وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرَ آخَرَ فَهُوَ وَلِيُّهُ).

٣. قَالَ ابنُ الأَثيـرِ[٣]: (وكُلُّ مَن وَلِيَ أمْراً أَوْ قَامَ بِهِ فَهُو مَوْلاهُ وَوَليُّه).

٤ . قالَ ابنُ مَنظُورٍ[٤]: (وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الوَلاية، بِالْفَتْحِ المصْدَرُ، والوِلاية، بِالْكَسْرِ، الِاسْمُ مِثْلَ الإِمارة والنِّقابة، لأَنه اسْمٌ لِمَا توَلَّيته وقُمْت بِهِ).

فَتكُونُ كَلِمَةُ (المَوْلَى) بمَعنَى (الوَلِيِّ) الذِي يَتولَّى الأَمْرَ، فَلا إِشْكَالَ حِيْنَئِذٍ فِي اِسْتِعمَالِهَا للدَّلَالَةِ عَلى الإِمَامَةِ؛ لأَنَّ الإِمَامَ هُوَ المُتولِي والمُتَصرِّفُ فِي الأُمُـورِ كَما كَان النبي ﷺ .

وهَذَا هُوَ سِرُّ بَدءِ النَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتهُ فِي خُمٍّ بِسُؤَالِ المُسْلِمِيْنَ عَنْ إِقْـرَارِهِمْ بِوِلَايَتِهِ:

(أَلَسْتُ أَوْلَى بالمُؤْمنِيْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟) فلَمّا أَقَرُّوا قَالَ: (فَمَنْ كُنْـتُ مَـوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاه).

---

(١) غريب الحديث، ج٢، ص٥٩٢ ـ ٥٩٣.

(٢) مقاييس اللغة، ج٦، ص١٤١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٥، ص٢٢٨.

(٤) لسان العرب، ج١٥، ص٤٠٧.

فقَوْلُهُ ﷺ : (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ) أَيْ مَنْ أَقَرَّ أَنِي أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، (فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) أَيْ: فَعَلِيٌّ عليه السلام كَذَلِكَ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنفسِكُمْ، كَمَا أَنَا أولى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ.

فَإِنْ عَانَدَ الخَصمُ، فنقولُ: إِنَّ كَلِمةَ (الوَلِيّ) تُسْتَعمَلُ أَيْضاً بِمَعنى الإمارَةِ والخِلَافَةِ، وقَدْ عَبَّرَ بِهَذَا المَعنى أَبُو بكرٍ وعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، فاسْتَعمَلا كَلمةَ (الوَلِيّ) بِمَعنَى الخِلافَةِ بَعدَ رَسُولِ الله ﷺ فَقَدْ رَوَى مُسْلِمُ فِي صَحِيْحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ أَنه قَالَ لِعَلِيٍّ عليه السلام والعَبَّاسِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ [١]: (فَلَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجِئْتُمَا تطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِن ابْنِ أَخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»، فَرَأَيْتُمَاهُ كَاذِباً آثِماً غَادِراً خَائِناً، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَرَأَيْتُمَانِي كَاذِباً آثِماً غَادِراً خَائِناً..إلخ).

قَالَ ابْنُ الْمُلَقّن المِصرِيُّ الشّافِعِيُّ [٢]: (وقَوْلُ أَبِي بَكرٍ: «أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ الله» يَعنِي: خَلِيْفَتُهُ عَلَى أُمَّتِهِ).

---

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٣٨، كتاب الجهاد، باب حكم الفيء.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج٢١، ص١٢٧.

وقَالَ الشَّيخُ مُحَمَّدُ بنُ صالحٍ العُثَيمينُ فِي مَقامِ دَفْعِ شُبهةِ مَنْعِ قَولِ «يا مَولاي» للمَلِكِ أَو الحَاكِمِ مَا نصُّه[1]: (وعَلَيهُ يُعرفُ أَنهُ لا وَجهَ لِإستنكَارِ بَعضِ النَّاسِ لِمَنْ خَاطبَ مَلِكاً بقولِهِ: مولاي؛ لأن المراد بمولايَ أَيْ مُتَولِّي أَمرِيْ ولا شكَّ أَنْ رَئيسَ الدَّولةِ يَتولَّى أمورَها).

فَنَجِدُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بَعدَ وَفاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وتَسَلُّمِهِ الخِلَافَةَ يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ «وَلِيُّ رَسُولِ الله» وأَنَّ عُمرَ بِعدَ وَفاةِ أَبِي بَكْرٍ يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ بأنّه «وَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ» ولَكِنَّ عَلِيّاً عليه السلام إِذَا عُبِّرَ عَنْهُ بـ«وَلِيّ رَسُول الله» فَيُفَسِّرونَ معنى الوليّ بالمَحبَّةِ فِي مُقَابِلِ المُعادَاةِ، ولَيْسَ هَذَا إِلَّا مِنَ التَّحَكُّمِ وإطاعَةِ الهَوَى «!!».

وبِهَذَا الحَدِيْثِ يَتَّضِحُ بُطْلَانُ قَوْلِ ابنِ تَيْمِيَّةَ: (إِنْ أَرَادَ الْإِمَارَةَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالٍ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ) فَإِنَّ أَبَا بكرٍ وعُمَرَ عَبَّرَا عَن إِمَارتِهِمَا بِكَلمَةِ (وَلِيّ).

والخُلاصَةُ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ (المَوْلَى) مِنْ مَعَانِيْهَا (الوَلِيّ) وتُسْتَعملُ للدلالَةِ عَلَى وِلَايةِ الأَمْرِ والأَوْلويَّة بِهِ، وكَذَلِكَ عَلَى الإِمَارَةِ ولِذَلِكَ وردَ فِي الأَحَادِيْثِ الصَّحِيْحَةِ التَّعبِيْرُ بالصِّيغَتَيْنِ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ـ مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ، وكِلاهُمَا سيان؛ لأَنَّ المَوْلَى تُطْلَقُ عَلَى الوَلِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الحَدِيْثِ الذِي سَاقَهُ القَاسِمُ بنُ سَلامٍ.

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، ج٣، ص١٠٣.

خاتِمةٌ:

إنَّ مُناشَدةَ أَمِيرِ المُـؤمِنينَ عليه السلام أصـحَابَ رَسُـولِ الله صلى الله عليه وآله ، كَانَـتْ حَـدَثاً تَارِيخيّاً ومَوقِفاً عقَائِديّاً مُهِمّاً، إذ إِنَّ هَـذِهِ الحَادِثَـةَ سُـجِّلَتْ فِي التَّـارِيخِ بنَحـوٍ مُمَيَّزٍ مِمَّا جعَلَها ثَابِتةً لَا رَيْـبَ فِيهَـا، ثَبَّـتَ فِيهـا أَمِـيرُ المُـؤمِنينَ عليه السلام حَـدِيثَ الغَدِيرِ بِمَا لا يَدعُ مَجالاً للشَكِّ فِيهِ، وَأحياهُ بعدمَا اقـتربَ مِـنْ الِاختفَـاءِ مِـنْ ذَاكِرَةِ المُسْلِمينَ.

وظَهرَ فِي هَذِهِ المُناشَدةِ إصرَارُ أَميرِ المؤمِنِينَ عليه السلام عَلَى التَّذْكِيرِ بِحَقِّهِ وتَثْبِيتِهِ فِي أَذهَانِ المُسْلِمينَ جَمِيعاً، وليُبيِّنَ للنَّاسِ أَنَّ الحَقَّ الذِي مَنحهُ اللهُ إِيَّاهُ لا يَنبَغِي للمُسلِمينَ أَنْ يُهمِلوهُ أَوْ يَهجُروهُ، ولَاحَظْنَا أيضاً رِحلَـةَ البَحثِ عَنِ الحَقِّ فِي تَساؤلِ أَبِي الطُّفَيْلِ وشَكِّهِ، وكَيْفَ أَنَّ تِلكَ المُناشـدةَ كَانَـتْ مُنطَلَقـاً للسَّعي خَلفَ الحَقِّ الإِلهيِّ واتّباعِهِ.

إنَّ هَذِهِ المُناشَدةَ مَثَّلتْ لِي مَشهدَ إِقَامَةِ الحَقِّ والدَّعوَةِ إِلَيْهِ، واتَّخـذَتْ محَـلاً فِي الوجدَانِ؛ لأَنّها رِحلَةُ جِهَادٍ عَلويَّـةٍ، ومَنـارةُ حَـقٍّ تُرشِـدُ مَـنْ غَفِـلَ عَـنْ الحَقِيقَةِ، وأشْكرُ اللهَ تبارَكَ وتَعالَى عَلى عِنَايتهِ بأَنَّ وَفَّقَنِي لتَوثِيقِ هَـذِهِ الحَادِثَـةِ بِشَكلٍ مُفصَّلٍ مَع الوُقوفِ عَلى أَهمِّ تَفاصِيلِهَا، وأسأَلُـهُ تباركَ وتَعـالَى الخَـيْرَ والعَافِيةَ لِي وَلوالِدَيَّ والمـؤمِنينَ والمؤمنَـاتِ فِي الـدُّنيَا والآخِـرَةِ، إِنَّـهُ سَـميعٌ مُجيبٌ، والحَمدُ لله ربِّ العَالمِينَ.

فهرس المصادر

١ . إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، الناشر: دار الوطن ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢ . الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للنشر والتوزيع ـ بيروت/ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

٣ . الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.

٤ . أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت/ لبنان.

٥ . الاستيعاب في أسماء الأصحاب، يوسف بن عبد البَرِّ القرطبي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ ـ ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٦. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير علي بن محمد الجزري، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكُتب العلميّة ـ بيروت.

٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.

٨. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

٩. أمالي المحاملي برواية ابن يحيى البيِّع، الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، تحقيق: إبراهيم القيسي، الناشر: دار ابن القيّم ـ الدمَّام / المكتبة الإسلاميَّة ـ عَمّان/ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٠. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، علاء الدين بن قليط مغلطاي، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين: عزت المرسي وإبراهيم القاضي ومجدي الشافعي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض.

١١. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر.

١٢. بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، أبو إسحاق الحويني، الناشر: مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٣. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري، وضع حواشيه: خليل منصور، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤. تاريخ أصبهان، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

١٥. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٦. تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

١٧. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت/ لبنان.

١٨ . تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ، تحقيق: بشّار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

١٩ . تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي «ابن عساكر الدمشقي»، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى.

٢٠ . تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، يحيى بن معين، تحقيق: عبد الله أحمد حسن بإشراف مكتب الدراسات الإسلامية لتحقيق التراث، الناشر: دار القلم ـ بيروت.

٢١ . تالي تلخيص المتشابه، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديُّ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ـ أحمد الشقيرات، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

٢٢ . تحرير تقريب التهذيب، بشار عواد معروف ـ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

٢٣ . تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٤ . تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن

المباركفوري، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع ـ بيروت/ لبنان.

٢٥. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف الباجي المالكي، تحقيق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية.

٢٦. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع ـ الرياض.

٢٧. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ــ مكة المكرَّمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٢٨. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥ هـ .

٢٩. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ــ

مكّة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ.

٣٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى.

٣١. تهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

٣٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف: خالد الرباط ـ جمعة فتحي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٣. الثقات، محمد بن حبان التميمي البستي، الناشر: طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/ الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م.

٣٤. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدكن/ الهند، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٥. جزء علي بن محمد الحميري، علي بن محمد بن هارون الحميري، تحقيق: عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض،

الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٣٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٣٧. خصائص أمير المؤمنين علي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، الناشر: مكتبة المعلا ــ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

٣٨. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، عمر بن أحمد ابن شاهين البغدادي، تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، الناشر: مكتبة التوعية الإسلاميّة لإحياء التراث الإسلامي ــ جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٣٩. الرسالة التبوكيّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ــ مكّة المكرمة.

٤٠. رسالة طرق حديث من كنت مولاه، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، الناشر: منشورات دليل ما ــ قُم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ

٤١. الزهد، أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتب العلمية ـ

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٢ . سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ــ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٣ . السنة، أبو بكر الخلّال، تحقيق: عطيّة الزهراني، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩م.

٤٤ . السنة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

٤٥ . سنن الترمذي (الجامع الكبير)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م.

٤٦ . السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات ـ دار التأصيل/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م.

٤٧ . سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور، تحقيق: سعد الحميّد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ــ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤

هـ/ ١٩٩٣م.

٤٨ . سؤالات الحاكم للدارقطني، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

٤٩ . سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى.

٥٠ . شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، تخريج وتعليق: نشأت كمال المصري، مراجعة وإشراف: دار البصيرة ـ الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية.

٥١ . شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همّام سعيد، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

٥٢ . شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٣ . الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن للنشر ـ الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠

هـ/ ١٩٩٩م.

٥٤. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات ــ دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤م.

٥٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار التأصيل (مركز البحوث وتقنية المعلومات) ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م.

٥٦. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الناشر: دار التأصيل (مركز البحوث وتقنية المعلومات)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤م.

٥٧. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات ـ دار التأصيل، الناشر: دار التأصيل.

٥٨. طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي ـ بيروت.

٥٩. الطبقات الكبير، محمد بن سعد الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٢م.

٦٠. ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

٦١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة ــ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

٦٢. العلل، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٦٣. العلو للعلي الغفّار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٦٤. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمد شرف، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

٦٥. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ــ علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة الحلبي، الطبعة: الثانية.

٦٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين، الناشر: دار الغرباء الأثرية ــ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

٦٧. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار ابن الجوزي ـ الدمّام، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٦٨. الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ« الخلعيات »، علي بن الحسن بن الحسين الخلعي الشّافعيّ، تحقيق: أحمد بن الحسن الشيرازي، الناشر: الدار العثمانية للنشر ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م.

٦٩. القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٧٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة ـ أحمد محمد الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن ـ جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.

٧١. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٧٢. كتاب المتحابين في الله، عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق:

خير الله الشريف، الناشر: دار الطباع/ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.

٧٣. كرامات أولياء الله، هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائيّ، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٧٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٥. الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ـ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ/ ٢٠١٦م.

٧٦. الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حمَّاد الدولابِيّ، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميَّة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٧٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر/ بيروت ـ لبنان.

٧٨. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلاميّة ـ بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.

٧٩. المتفق والمفترق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٨٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث.

٨١. مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية وفيه: (جزء الحسن بن رشيق)، الحسن بن رشيق العسكري، تحقيق: جاسم بن محمد الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر ـ الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

٨٢. مجموعة مصنفات: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ويليها «ثمرات النظر في علم الأثر» وغيرها، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٨٣. المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري،

تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت/ لبنان.

٨٤. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات ــ دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤م.

٨٥. مسند أصحاب الكساء، بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ومركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣م.

٨٦. مسند البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ـ عادل بن سعد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٨٧. المسند، أبو يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق/ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

٨٨. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد شاكر ــ حمزة الزين، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

٨٩. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى.

٩٠. مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولويّ، الناشر: دار المغني ــ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩١. مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان التميمي البستي، تعليق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

٩٢. المصنف، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: شركة دار القبلة ـ جدة/ مؤسسة علوم القرآن ــ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٩٣. المعارف، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة: الرابعة.

٩٤. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله ـ عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة/ جمهوريّة مصر العربية.

٩٥. معجم البلدان، ياقوت الحموي، الناشر: دار صادر ــ بيروت، ١٩٧٧م.

٩٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية.

٩٧. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ

٩٨. المغني في الضعفاء، أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.

٩٩. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م.

١٠٠. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هاني الوادعي، الناشر: دار الآثار ـ صنعاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠١. من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

١٠٢. مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب، شمس الدين محمد بن الجزري، تحقيق: طارق الطنطاوي، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع ـ مصر.

١٠٣. منهاج السنة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٤. المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، أبو إسحاق الحويني، جمع

وتصنيف: أحمد بن عمرو الوكيل، الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع ـ المنصورة/ مصر.

١٠٥. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار الثقافة العربية ـ دمشق، الطبعة الأولى.

١٠٦. موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق: زياد حمدان، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

١٠٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير الجزري، تحقيق: محمود الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلاميّة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣م.

١٠٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

١١٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء: وداد القاضي ـ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، طباعة: مطابع الدار العربيّة للعلوم ـ بيروت/ لبنان، توزيع: مؤسسة الريان، سنة النشر: ٢٠٠٩م.

فَهرَسُ الكِتَابِ